

دراسة حول ديناميكيات الجاليات العربية المغتربة:

تعزيز المساهمات الإيجابية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحول الديمقراطي في أوطانهم الأصلية



IOM International Organization for Migration
المنظمة الدولية للهجرة



League of Arab States
جامعة الدول العربية

دراسة حول ديناميكيات الجاليات العربية المغتربة:

تعزيز المساهمات الإيجابية في التنمية الاجتماعية
والاقتصادية والتحول الديمقراطي في أوطانهم الأصلية

إن من بين أهداف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة المغتربين العرب) إشراك المغتربين العرب في عملية التنمية في العالم العربي، ويتطلب ذلك التعرف على هؤلاء المغتربين وخصائصهم وظروفهم الحالية وفقاً لمناطق تواجدهم، وتعد هذه الدراسة تنفيذاً لهذا الهدف وتفعيلاً لما جاء في الإعلان الصادر عن المؤتمر الأول للمغتربين العرب الذي عقد في ديسمبر ٢٠١٠.

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بوصفها منظمة حكومية دولية - مبدأً أن الإنسانية والهجرة المنظمة تفيد المهاجرين والمجتمع، وتعمل المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي لـ: المساعدة في مواجهة التحديات التنفيذية للهجرة، الفهم المتقدم لقضايا الهجرة، وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة، والحفاظ على كرامة الإنسان والرعاية للمهاجرين. وكانت مجموعة الأوراق هذه كمحاولة تعاونية بين المنظمة الدولية للهجرة وإدارة الهجرة و المغتربين العرب التابعة لجامعة الدول العربية (LAS).

ويمكن استخدام المواد الواردة في هذه الوثيقة لأغراض المعلومات فقط. كما أن الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء أصحابها، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أو جامعة الدول العربية (LAS).

الناشر:

المنظمة الدولية للهجرة

٤٧ C، ابو الفدا

الزمالك - القاهرة - مصر

هاتف: ١٤٠ ٣٦٥ ٢٢٧ ٢٠+

البريد الإلكتروني: rocairo@iom.int

الموقع الإلكتروني: <http://www.iom.int>

إدارة المغتربين العرب

جامعة الدول العربية

ميدان التحرير - القاهرة

١١٦٤٢

هاتف: ٩٧٧ ٧٧٦ ٢٢٥ ٢٠+

البريد الإلكتروني: aemigrant.dept@las.int

الموقع الإلكتروني: www.arabexpatriates.org

المنظمة الدولية للهجرة و جامعة الدول العربية ©

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي كان، سواء من جانب المنظمة الدولية للهجرة أو جامعة الدول العربية، بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بخصوص حدودها أو تخومها.

فريق التحرير

جامعة الدول العربية

سميحة محي الدين

إيناس الفرجاني

لبنى عزام

أيمن زهري

المنظمة الدولية للهجرة

هاري كوك

ماثيو لوشيانو

مايكل نيوسون

جينيت كيد

وجهات النظر والنتائج والبيانات والتفسير والظروف الواردة في التقرير هي من نسج المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر جامعة الدول العربية أو المنظمة الدولية للهجرة. والمقالات التي كتبها أعضاء فريق التحرير مكتوبة بصفة شخصية ولا تمثل بالضرورة آراء ومواقف أعضاء فريق التحرير أو جامعة الدول العربية أو المنظمة الدولية للهجرة.

مقدمة

كانت الهجرة والتنمية أكثر ترابطاً في العقود الأخيرة من أى وقتٍ مضى، في منطقة تشمل بلدان فيها أعلى معدلات في العالم بشأن تصدير العمالة واستيرادها. وتشكل التحويلات المالية نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالى للدول المصدرة وتشكل نسبة أكبر من أرباحهم من العملة الأجنبية. وساهمت الهجرة في تخفيف الضغط على أسواق العمل المحلية، من خلال توفير فرص عمل بالإضافة إلى التدريب والتعليم. كما كانت أيضاً بمثابة آلية لنقل الأفكار والمعرفة والثقافة.

ويوجد الآن العديد من الجاليات المغتربة الحيوية بجميع أنحاء العالم ، والتي تنتمى إلى المنطقة، ويساهمون في بلدانهم الأصلية بطرق شتى. وبعض هذه المساهمات واضحة وموثقة جيداً، والبعض الآخر لم يتم التحقق منه بعد أو أنها ضخمة بحيث يتعذر حصرها كلها. وما زال هناك المزيد من المغتربين الذين يرغبون في تقديم المزيد ولكنهم يفتقدون المعرفة أو البنية الأساسية المناسبة للمشاركة.

كانت الدراسة عبارة عن مشروع مشترك بين دائرة المغتربين العرب بجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة. وكانت من بين نتائج المؤتمر الأول للمغتربين العرب، والذي نظّمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ديسمبر 2010. وتضمن إعلان المؤتمر من بين توصياته توجيه دعوة إلى جامعة الدول العربية لإجراء "دراسات متعمقة بشأن الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها الجاليات العربية المغتربة في مختلف البلدان التي يقيمون بها." وتمثل هذه المجموعة خطوة أولى لتحقيق تلك الأهداف قبل انعقاد المؤتمر الثاني للمغتربين العرب.

وفضلاً عن المساهمة التي تقدمها هذه المجموعة للأوساط الأكاديمية، فإن التحليلات والتوصيات التي تمت مناقشتها تعد بمثابة الأساس للعمل المستقبلي الذي يهدف إلى التعرف على القدرة الإنمائية للجاليات المغتربة. وقد تكون هذه الجاليات -التي تحركها روابطها الفريدة مع أوطانها الأصلية، ورغبتها في أن ترى تلك البلدان تتمتع بالنمو الاجتماعى والاقتصادى - واحدة من أهم القوى المحركة في مجال التنمية في القرن الواحد والعشرين.

كما أننا نأمل أن يساعد التعاون المستمر بين جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة - وسط التحولات الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية التي تحدث بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في تسهيل وتشجيع الجهود الدولية والتي تمكن المنطقة من جنى الفوائد الإنمائية للهجرة.

ملخص تنفيذي

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة منشأ ومقصد مهمة في إطار النمط الحالي للهجرة العالمية. وتمثل نسبة المغتربين من سكانها (5,3%) وهي أعلى نسبة مغتربين في العالم (وفقاً لإحصاءات البنك الدولي، 2010). والعديد من هؤلاء المغتربين يقطنون مناطقاً أكثر تقدماً مقارنةً بمناطق أخرى مثل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وحققوا نجاحاً مهنيّاً واقتصادياً كبيراً.

وكما يوجد تنوع كبير في عوامل الدفع التي تؤدي بمواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبدء الحياة في الغرب، هناك أيضاً قوى كثيرة مختلفة تحفز المغتربين للمساهمة في بلدانهم الأصلية بطرق شتى. ويمكن أن تدعم هذه المساهمات بالرغبة في الإنفاق على أسرهم أو حب الوطن والهوية الوطنية أو حبهم لثقافتهم أو لغتهم أو الرغبة في رؤية تغيير سياسي أو الرغبة في جني المال عن طريق الاستثمار الإنتاجي أو مجرد الرغبة في "رد الجميل" والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأوطانهم الأصلية.

واتضحت تلك الرغبات في الكثير من التحويلات المادية والاجتماعية والفكرية بين الجاليات المغتربة وبلدانهم الأصلية. وتظل لهذه التحويلات آثاراً إيجابية وإيجابية مهمة على بلدان المنشأ بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بيد أن نقص المعرفة أو البنية الأساسية المناسبة التي تمكن العديد من المغتربين من المشاركة يحد من المساهمات التي يمكن أن يقدموها.

يرتبط المغتربون ببلدانهم الأصلية بعلاقات مركبة وإيديولوجية. وقد تؤثر مواقف معينة على رغبتهم في المشاركة في بلدانهم الأصلية أو على قدرتهم على استخدام موارد البنية الأساسية المتاحة لهم. فعلى سبيل المثال،

عندما لا تتميز مؤسسات الدولة بالحياد، قد لا يثق فيها المغتربون، أو قد يخشونها حتى. ويمكن تدبر تلك العلاقات وتحسينها. وتمثل الإصلاحات السياسية الحالية التي تحدث في العديد من البلدان بالمنطقة فرصة لإعادة صياغة علاقاتهم، إذ تطالب الثورات الشعبية بالتحول إلى الديمقراطية وتحقيق الحياد الطويل الأجل لمؤسسات الدولة. بيد أن بعد عدة سنوات من السيطرة الحزبية، تحتاج العديد من الدول ببساطة إلى موارد ومعلومات أفضل للبدء في إصلاح العلاقات مع مواطنيها المغتربين. وهناك حاجة إلى إجراء المزيد من أنشطة البحث والتوعية لتوجيه هذه العملية واستعادة الثقة بين الطرفين.

تركز مجموعة الأوراق البحثية هذه على جوانب محددة من العلاقات المركبة القائمة بين الجاليات المغتربة وأوطانهم الأصلية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع تسليط الضوء تحديداً على مختلف أنواع المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحدث تلك العلاقات. وترد التحليلات والتوصيات فيما يتعلق بتشجيع هذه المشاركة وأفضل طريقة لاستغلال أثرها الإيجابي.

في أول دراسة من هذه المجموعة، يستعرض مرسى بعضاً من سمات المصريين المغتربين بألمانيا. ويناقش أن النجاح الذي يتمتع به العديد من المصريين المغتربين في ألمانيا يعود بالأرباح على مصر على شكل استثمار مباشر وتوفير الخدمات للفئات السكانية المتدنية إقتصادياً ونقل المعرفة والخبرة لهم. ويتم تسهيل التحويلات المالية لهم وتشجيعها عن طريق شبكات وجمعيات المغتربين عبر الحدود الوطنية.

و يعرض "الطيب" التوجهات التاريخية لهجرة الإناث من بلاد المغرب العربي إلى دول أوروبا الجنوبية بالإضافة إلى مشاركتهن في أسواق العمل في بلدان المقصد. وتستعرض دوافع الإناث للهجرة وما يتعلق بالتحويلات المالية التي تساهمن بها في المجتمعات المحلية في بلاد المنشأ. وبالرغم من أن هؤلاء المهاجرين لديهم رغبة والتزام قوى لتحويل الأموال إلى أوطانهم، لا توجد آليات اجتماعية لستهيل الأموال المستخدمة في الاستثمار الإنتاجي. وفي المقابل، تستخدم مبالغ كبيرة منها في الاستهلاك اليومي.

إن عمليات التغيير التي تدخل ضمن ما أطلق عليها بـ "الربيع العربي" هي محل تركيز العديد من الأوراق البحثية؛ إذ تعد هذه الأحداث عوامل لديها إمكانية لتغيير العلاقة بين بلدان المصدر والجاليات المغتربة تحولاً جذرياً. ويبحث فوزي (وبريمتزي، وكاستينيوني، وشينجولاني) التغيرات في رغبات المغتربين في التواصل مع بلدانهم الأصلية بعد الثورة. يركز بريمتزي، وكاستينيوني، وشينجولاني على الجيلين الثاني والثالث من الإيطاليين من أصول مصرية والمقيمين في تورينو. وأبدت تلك الجاليات المهاجرة بعد الثورة رغبتها في إعادة التواصل مع جذورها المصرية حيث أنهم سابقاً كانوا أكثر بعداً عن هذه الجذور من الأجيال الأكبر سناً وبشكل ملحوظ. ووفرت لهم تكنولوجيا التواصل الاجتماعي الجديدة سبلاً حديثة لتحقيق هذه الرغبة والتواصل مع مجتمعاتهم المحلية في بلدانهم الأصلية.

ويستعرض فوزي خصائص الهجرة المصرية إلى المملكة المتحدة. ولكنه يركز على أفراد من الأجيال الأكبر سناً. فهم مازالوا متواصلين تواصلًا جيداً مع بلدانهم الأصلية، وعلى دراية تامة بالأحداث الجارية في مصر، ويقومون بالمشاركة في التحويلات الاجتماعية والمالية. وحدد الباحث والأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات تغييراً أساسياً، من شأنه إعادة تشكيل العلاقة بين هذه المجموعة السكانية من المهاجرين وبلدانهم الأصلية، وهو تطوير ما قد يطلق عليه بشكل عام مصطلح «الحكم الرشيد».

ويتضح الدور الذي تلعبه البلدان الأصلية في تشكيل العلاقة مع مغتربها وضوحاً تاماً. وهذا هو موضوع دراسة جولين ، إذ أنه ينظر في الطبيعة المتغيرة لمؤسسات الدولة التونسية خلال فترات سهلوها فيها مشاركة المغتربين وترابطهم مع بلدانهم الأصلي وصولاً إلى فترات أصبحوا فيها الذراع الأساسية لنظام الحكم الاستبدادي ومراقبين لأنشطة المغتربين على نحو فعال.

و يتناول «بوحدية» المزيد من العوامل المؤسسية الكلية ولكنه يركز على نوع الأحكام ونطاق التغطية الذي تقدمه أجهزة الرفاه المحلي، سواء كان ذلك في البلدان الأصلية أو بلدان المقصد. وتشكل الاختلافات في مدى تمتع المهاجر بحقه في الحصول على التغطية بين الدول، عوامل مهمة في تشكل حوافز للعودة، خاصة لكبار السن من السكان، والذين تزايد بالنسبة لهم أهمية تغطية نفقات الرعاية الصحية.

وأخيراً تناول هولمان علاقة المغتربين العراقيين المركبة بوطنهم أثناء حكم صدام حسين. ويؤثر هذا على تحليلها لدوافع إشراك الحكومة البريطانية للمغتربين العراقيين في قرار الدخول في حرب في عام 2003 ونتائجه. وربما يمكن الخروج من هذه التجربة بدروس هامة في أعقاب الربيع العربي، في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي إلى إيجاد محاورين شرعيين بين الجاليات المغتربة، للمشاركة في تشكيل السياسة الخارجية والمساعدة في صياغتها.

الفهرس

مقدمه	٥
ملخص تنفيذي	٦
الفصل الأول	٩
المهاجرون المصريون في ألمانيا ودعم جهود التنمية في مصر - مصطفى عبد العزيز مرسي	
الفصل الثاني	٢٣
حضور المرأة المهاجرة في مشهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المغرب العربي: قراءة اجتماعية للمكانة والأدوار - عائشة التايب	
الفصل الثالث	٤٧
المغتربون المصريون في المملكة المتحدة: قراءة بعد ثورة ٢٥ يناير - سامح فوزي	
الفصل الرابع	٦٣
التحول الديمقراطي في العراق: آفاق التعاون في السياسة البريطانية - زوي هولمان	
الفصل الخامس	٨٥
كيف تؤثر التغيرات السياسية في بلد المنشأ على سلوكيات المهاجرين عبر الحدود الوطنية؟ حالة المصريين في تورينو أثناء وبعد الربيع العربي - فيفيانا بريمازي، إيونورا كاستانيوني، وببيترو شنجولاني	
الفصل السادس	١٠٩
الدولة التونسية والتونسيون في الخارج - د. تيبو جولان	
الفصل السابع	١٢٥
معاشات المهاجرين المتقاعدين العائدين إلى بلدان المغرب العربي: هل هي عامل مساعد في التنمية؟ - سفيان بوهديبة	
خاتمة	١٣٨

الفصل الأول:

المهاجرون المصريون في ألمانيا ودعم جهود التنمية في مصر

مصطفى عبد العزيز مرسي

مقدمة

تركز أغلبية الدراسات الخاصة بدور المهاجرين في التنمية على مايقومون به من تحويلات مالية الى الوطن الأم. وتصنف مصر في مرتبة متقدمة ضمن الدول العشر الأولى في العالم التي تتلقى أعلى نسبة تحويلات من مهاجريها ومغتريها. وتتم هذه التحويلات عادة لتحقيق غرضين، إما تمويل احتياجات أسرة المهاجر في الوطن الأم، أو للاستثمار في الأوعية الإخبارية والأصول الاستثمارية المختلفة فيه. ولاشك أن هذه التحويلات تزداد أهميتها بقدر ما يتم توظيفها في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وبصفة خاصة تلك التي تساهم في خلق وظائف جديدة. ويتوقف الأمر على مدى استطاعة آليات وقنوات الاستثمار المتاحة استقطاب مثل هذه التحويلات وتوظيفها مستفيدة من ذوى الخبرات العلمية والتكنولوجية المكتسبة لإقامة مختلف المشروعات في الوطن الأم.

ويشير تقرير التنمية البشرية في مصر (عام2008) الى أن التحويلات المالية الخاصة بالمصريين المهاجرين للوطن الأم - والتي قدرت عام 2009بـ 7.8 مليار دولار وتمثل 5% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالى - لم تسهم الا في انشاء 1.4% فقط من المشاريع الجديدة الصغيرة أو المتوسطة في الفترة مابين 2003-2004.(IOM. Cairo).

وقد كشفت عدة دراسات عن وجود تفضيل قوى لدى المهاجرين على الاحتفاظ بجانب من مدخراتهم في شكل نقد سائل وودائع لدى البنوك، واستثمار جزء آخر في شراء وحدات سكنية أو أراض عقارية، للاحتفاظ بها كوعاء إيداع مضمون والذي قد ترتفع قيمته مستقبلاً أو البناء عليها في مرحلة لاحقة.(UNRISD 2007)

وقد تطورت النظرة للمهاجر أو المغترب^١ لتتجاوز مسألة التحويلات المالية، فأصبح ينظر اليه كعنصر من عناصر التغيير في الوطن الأم عن طريق اسهامه بخبرته في دعم جهود الانطلاق الاقتصادي والتطور السياسى. ويعود ذلك الى أن أغلب المهاجرين يمضون فترة طويلة في مجتمعات الهجرة المتقدمة سياسياً وعلمياً وتكنولوجياً.

ولتوسيع دور المصريين المهاجرين والمغتربين حتى يصبحوا شركاء في التنمية والتقدم والتغيير فإن ذلك يتطلب تطوير وتهيئة آليات الاستقبال المعنية بالاستثمار بكافة أنواعه، ودعم المشاريع المولدة للدخل والوظائف في الوطن الأم.^٢

وهذه الاعتبارات وغيرها هي التي حفزتنا على اختيار نموذجين لاسهامات المصريين المهاجرين في ألمانيا احدهما عن مشروع انتاجى متميز والآخر يعرض لجهود تطوعية اجتماعية لمهاجرين مصريين .

١ ان السبب في التفرق بين المصرى المغترب والمصرى المهاجر يعود الى أن المـغترب أغترب عن وطنه لمدة مؤقتة طالت أم قصرت ثم يعود في النهاية الى الوطن الأم، أما المهاجر فهو من يهاجر بقصد الاستقرار والاقامة الدائمة . والمصريون الذين يعملون بمنطقة الخليج يعتبرون في الواقع مغتربين .

٢ من أمثلة آليات التشجيع في هذا الاتجاه ما تقوم به المكسيك على مدى سنوات بتدعيم البرنامج المسمى « برنامج ٢X١ لتنمية مناطق المهاجرين وتحسين محيطهم المادى والاجتماعى ووجهتضاه تساهم الحكومة المكسيكية بدولارين مقابل كل دولار يساهم به المهاجر في مثل هذه المشاريع.

لسنا هنا بصدد بحث أسباب هجرة العقول والكفاءات، إلا أنه يمكن القول إجمالاً أنها تتراوح بالأساس ما بين أسباب اقتصادية وتعليمية وتكنولوجية، وهى الأسباب التى بتأملها يرى الباحث أن الهدف الاقتصادى قد يتشابه مع أمثاط الهجرة الأخرى مثل هجرة العمال والفنيين، إلا أن الأسباب التعليمية والتكنولوجية وقد يضاف إليها الأسباب الاجتماعية والسياسية تختلف وتكاد تميز هجرة هذه العقول والكفاءات. هذا مع العلم بأن الدافع للهجرة يتراوح في كثير من الأحيان ما بين سبب واحد ومجموعة من الأسباب تتضافر معاً بحيث تدفع الفرد الى اتخاذ القرار الصعب بترك الوطن. (صالح ٢٠٠٣)

ومن الطبيعى أن تسعى مصر، كغيرها من الدول المصدرة للهجرة، الى تعظيم الاستفادة من مواطنيها في الخارج من النواحي العلمية والاقتصادية، باعتبار أن المواطنين في الخارج هم امتداد لقدرات وامكانيات هذه الدول ويمكن الاستفادة منها لتعزيز قدرات الوطن الأم. وقد عبر ابراهيم بدران في مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ بشكل موفق حينما قال:

” لابد لنا من النظر الى جموع المصريين المغتربين في بلاد العالم الأول على أنهم رأسمال مصرى مودع في بنوك أجنبية . ومن شأنه - بفضل مايتجسد فيهم من رصيد العلم والخبرة- ان تتعاظم قيمته كماً وكيفاً مع الوقت. وهو حق مشروع لمصر - وهى التى انجبتهم وعلمتهم ودربتهم واكسبتهم الاسباب للوصول الى أعلى مايمتلكون- ان تستعين ببعض رأس المال هذا في قضاء بعض حوائجها. و ما أكثر حوائج مصر في زماننا الذى تستमित فيه كل الدول ليكون لها أخذ بأسباب العلم والتكنولوجيا التى هى أسباب البقاء النشط مع الآخرين وبينهم“. (فايز ١٩٩٥)

ولتحقيق ذلك تم اقامة عدد من الهيئات والآليات لتنشيط العلاقة بين علماء مصر والمغتربين والوطن الأم من بينها على سبيل المثال:

أولاً:- مشروع نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين (TOKTEN):

ويمثل هذا المشروع احدى الوسائل لاستفادة الوطن من الرصيد الكبير لمصر من الخبرة والمعرفة التى تراكمت لدى أبنائها في بلاد المهجر من دول العالم المتقدم. وتعظيم تلك الاستفادة واتباع كل الاساليب التى تشجع وتمكن المواطنين المغتربين من تقديم خدماتهم للوطن الأم وهى خدمات تطوعية في المقام الأول. وتشجيع المسؤولين عن مرافق الاقتصاد الوطنى على قبول هذه الخدمات، بل وطلبها طلباً عاماً يقصدها ويستزید منها.^٢

وقد عبر محمد بهاء الدين فايز في كتابه ” هجرة العقول والكفاءات في مصر وتحويلها الى ايجابية ينتفع بها من خلال مشروع توكتن“ عن ذلك بقوله ” ان الاستعانة بالمواطنين المغتربين تمثل اقتراباً وسطاً لعلاج المشكلة وتعظيماً للاستفادة من الخبرة المصرية ولو كانت مغتربة. ويجئ مشروع نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين- توكتن“ ليستجيب لاحتياجات قائمة في كل مرافق الاقتصاد الوطنى من انتاج وخدمات“.

ويقوم هذا المشروع على أساس المشاركة في نفقات الاستعانة بهذه الخبرات في مصر على قدم المساواه بين الحكومة المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الاغاثى- وتستخدم موارد المشروع في تغطية نفقات سفر المواطنين المغتربين للخدمة في ظل المشروع وصرف بدل اقامة نقدى حسب الفئات التى تحددها الأمم المتحدة عن الايام التى يقضونها في الخدمة بمصر.

وقد تم حتى نهاية عام ١٩٩٤ تنفيذ (٢٥٣) مهمة عن طريق خبراء المشروع بالاستعانة بالمواطنين المغتربين القادمين من عشر من دول المهجر في العالم المتقدم، لخدمة الأنشطة الانتاجية في الصناعة والزراعة ، كما خدم كثير من خبراء المشروع كذلك في قطاع الصحة العامة بإسهامات في مجالات أمراض السرطان والعلاج الإشعاعي، والجراحة العامة والتخصصية، والعلاج النفسى، والمسالك البولية، والجراحة الميكروسكوبية واستخدام المناظير، والصحة المهنية وطب الصناعات، وحماية البيئة من التلوث ومعالجة المخلفات ومياه الصرف الصحى لإعادة استخدامها، وصناعة الدواء وإنتاج الأشكال الصيدلية والرقابة على جودتها، ونظم المعلومات التى تستخدم كل هذه المجالات.

ثانياً: تكونت جمعية أصدقاء العلماء المصريين بالخارج عام ١٩٧١ وأهدافها هى :

- رعاية شئون العلماء بالخارج .
 - توثيق صلاتهم بالوطن الأم.
 - اقامة جسور اجتماعية وعلمية وثقافية وتكنولوجية بينهم وبين زملائهم في الداخل.
 - الاشتراك في بحث وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.
 - كما تمثل جهازاً اهلياً يتيح المرونة في العمل ، ويجنب العلماء المصريين المغتربين الحساسيات الرسمية والضغوط الاجتماعية والسياسية الظاهر منها والمستتر في مجتمعاتهم الجديدة .
- وقد وضع مجلس الادارة استراتيجية عمل هذه الجمعية على النحو التالى:

١. عقد مؤتمر عام للعلماء المصريين في الخارج مرة كل عامين في مصر تحت عنوان (مصر عام ٢٠٠٠) .
 ٢. عقد مؤتمرات نوعية فرعية عند الحاجة.
 ٣. العمل على الاستعانة بالأساتذة، منهم كأستاذة زائرين للجامعات المصرية أو كخبراء للدول العربية، سواء عن طريق منظمات هيئة الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية .
 ٤. إبلاغ العلماء المصريين في الخارج بمواعيد المؤتمرات المحلية ونوعيتها حتى يتسنى لهم الاسهام فيها.
 ٥. التعاون مع الجمعيات المماثلة على صعيد الوطن العربى .
- وقد اكتسبت الجمعية قدرة على الحركة وقامت بإجراء الاتصالات المباشرة بالأجهزة المختلفة بالدولة دون صعوبة أو حساسية، وامكنها حل العديد من المشاكل الادارية لعلمائنا في الخارج، وهم طائفة عاشوا ومازالوا يعيشون في مجتمعات سريعة الحركة وتتسم بمرونة العمل، ومن ثم كان استقبال العلماء في الخارج للجمعية استقبلاً له جاذبيته الاجتماعية والفكرية، ما دعاهم لانشاء روابط في الخارج ومازالت على اتصال مباشر بالجمعية الأم في مصر .

ثالثاً: تشكلت بعض روابط العلماء المصريين في الخارج، من بينها على سبيل المثال:

١. رابطة العلماء المصريين في الولايات المتحدة الامريكية .
٢. جمعية الجالية المصرية في المملكة المتحدة .
٣. جمعية العلماء في سويسرا .
٤. الجمعية العلمية المصرية(المانيا).
٥. اتحاد الباحثين العلميين العرب(المانيا).
٦. النادى المصرى بجلاسجو.
٧. الرابطة الكندية المصرية للتقدم العلمى .

وتحتوي هذه الدراسة على الجوانب التالية :

أولاً :- مدخل تمهيدى عن ملامح الهجرة والاغتراب في المجتمع المصرى .

ثانياً :- بعض الجوانب المتصلة بالألمان من أصل مصرى .

ثالثاً :- عرض تجربة "سيكم" جروب ، كنموذج للجمع بين الخبرة والقدرة المالية.

رابعاً :- جهود تطوعية لأطباء ألمان من أصل مصرى لدعم الخدمات الصحية في الوطن الأم .

خامساً :- ختام

ملامح الهجرة والاغتراب في المجتمع المصرى

يعتبر اغتراب المصريين وهجرتهم ظاهرة حديثة نسبياً، فقد تكتفت منذ قرابة أربعة عقود، وهى فترة قصيرة نسبياً، مقارنة بشعوب أخرى. ولهذا لم تتعمق ثقافة الهجرة في المجتمع المصرى. فقد ظلت مصر لفترة طويلة بلداً جاذباً للعديد من تيارات وموجات الهجرة الأجنبية سواء من أبناء دول الجوار الجغرافى المباشر والقريب أو من الدول البعيدة. وظل المصريون على مر العصور لايعرفون طريق الهجرة أو الاغتراب، على نحو جعل العديد من الدارسين يجمعون في كتاباتهم ودراساتهم على أن المصريين شعب فلاح ، وثيق الارتباط بالأرض الزراعية، ملتصق بوطنه، وأنه من الصعب عليه أن يترك أرضه ومسقط رأسه. ثم تغير هذا الانطباع الذى ساد في الماضى ، وأصبح شعباً مقبلاً على الهجرة وقادراً على الاغتراب الطويل نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، بالإضافة الى تعدد الحروب الإقليمية التى شاركت فيها مصر والتي كلفتها الكثير، وتضاول فرص العمل، وضيق الرقعة الزراعية وتزايد السكان وتقلص أبواب الرزق داخل الوطن ... وغير ذلك من أسباب.

ولم تعد هجرة واغتراب المصريين مقصورة على فئة أو شريحة معينة من المجتمع المصرى، بل امتدت لتشمل جميع الشرائح والفئات والمهن والأعمار، ومنهم المبدعون والمفكرون والعلماء والمهنيون والحرفيون والمديرون المنفذون وغيرهم... وشملت الرجال والنساء.

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ انتهجت مصر سياسة ليبرالية مشجعة للهجرة، مما أدى الى تدفقها الى مختلف دول العالم وبصفة خاصة منطقة الخليج العربية. فضلاً عن أن مصر سبق أن تبنت عام ١٩٧٥ قانوناً ليبرالياً للجنسية يسمح بازدواجها أو التنازل عنها واستردادها عند الحاجة. وجنسية الأب المصرى التى تثبت لولده غير محدود بجيل معين، سواء حصل الميلاد في مصر أم في الخارج، حتى لو اكتسب الأبناء جنسية الدولة التى ولد فيها، لأن نص المادة الثانية غير مقيدة، ولأن العبرة فيمن يعتبرون متمتعين بالجنسية المصرية هى بالقانون المصرى دون غيره.(رياض وآخرين ١٩٩٦) وقد أدخل مؤخراً تعديل على قانون الجنسية تم بمقتضاه منح الجنسية الأصلية بقوة القانون لأولاد الأم المصرية المتزوجة من غير مصرى، وفقاً للقواعد المنظمة لذلك.

وقد مرت سياسة الحكومة المصرية تجاه الهجرة فيما بعد بعدة مراحل، وبدأ تصعيد الاهتمام بأبنائها المهاجرين في الخارج اعتباراً من أواخر الستينات بعد أن تزايدت أعداد المهاجرين. وقد تمثل هذا الاهتمام في إقرار الدستور المصرى الدائم لعام ١٩٧١ نصاً ينظم حق المواطنين في الهجرة وإجراءات وشروط مغادرة البلاد؛ وقد تم تعيين وزير دولة مختص

بشؤون الهجرة والمصريين في الخارج لأول مرة في مصر أواخر عام ١٩٨١. وفي عام ١٩٨٣ صدر القانون رقم ١١١ متضمناً رعاية المصريين المقيمين في الخارج وإسهامهم في مجالات التنمية والانتاج في الوطن، كما صدر القرار الجمهوري رقم ١٦٥ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم وزارة القوى العاملة والهجرة، بهدف ربط سياسة الهجرة بالمصالح القومية للدولة، وزيادة إسهامها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد شكل الوجود المصري خارج الحدود- والذي يقدر جزافاً بين ٣,٥ مليون مصري بحده الأدنى و ٥ ملايين بحده الأقصى، و ذلك بين مهاجر هجرة دائمة أو هجرة مؤقتة(مغترب)- أهمية نسبية، خاصة بالنسبة لمصر. فهو يمثل حضوراً قوياً ووجوداً بشرياً مصرياً في مختلف المواقع والوظائف في دول الهجرة ومواطن الاغتراب . وهو وجود يمكن أن يعزز وضع مصر الاقليمي والعربي ويدعم مصالحها وجهود التنمية فيها إذا ما احسن تأهيله واستثماره. كما أن لهذا الوجود عائد مالي واجتماعي له وزنه الخاص بالنسبة لميزان المدفوعات المصري، فضلاً عن مردوده الاجتماعي . اذا قدرت عائدات المصريين بالخارج، عبر القنوات المصرفية تسع مليارات دولار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ يضاف اليها بطبيعة الحال الأموال النقدية التي يحملها المصريون القادمون معهم، بالإضافة الى التحويلات العينية السلعية. وإجمالي التحويلات النقدية عبرالمصارف وحدها مازالت- رغم تراجعها النسبي- تقترب إن لم تزد على عائدات قناة السويس أو صادرات مصر السلعية أو السياحة. وهو مايتطلب صيانة هذا المورد.

هذا بالإضافة الى مايتاح للمصريين العاملين في الخارج من فرص لاكتساب خبرات ومهارات وعلاقات من أعمالهم، يمكن أن يكون لها مردود ايجابي على كفاءتهم الانتاجية واحترام قيم ونظم العمل، علاوة على أن فرص العمل التي تتاح للمصريين تخفف من حدة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري.

وبطبيعة الحال يرتبط المردود الايجابي لاستثمار التحويلات المالية في المشروعات الاستثمارية على القنوات المتاحة لاستيعابها وفق مستوياتها، وقدرة الأجهزة المختصة على القيام بدور فاعل في توجيه هذه التحويلات لقطاعات الاستثمار الانتاجي وما تقدمه من تسهيلات ودعم في هذا الاتجاه.

وقد استطاع مصريون مهاجرون، رغم ما واجهوه من صعوبات، أن يصمدوا ويثبتوا وجودهم وقدرتهم على الخلق والابداع، ويشغلوا مناصب مرموقة في مواطن الاغتراب والهجرة . وبالمقابل هناك مصريون آخرون لم يتمكنوا من الصمود أمام ضغوط ومعاناة الغربة الطويلة، وصراع التكيف مابين المجتمعات الجديدة وبين المجتمعات الأصلية. وقصص النجاح والفشل تستحق وقفة للتأمل والتمعن في قدرات الانسان المصري، على الاندماج في المجتمعات الأخرى.

ويلاحظ على أوضاع الهجرة أنها مازالت تفتقر الى استراتيجية متكاملة العناصر والابعاد، توضح أهدافها، وتربطها بالسياسات الاقتصادية والتنموية. كما يلاحظ - على المستوى التنظيمي- عدم وجود منظومة شاملة، توفر أوجه الرعاية والحماية المختلفة للمهاجرين. وهناك تفكير جاد في انشاء "هيئة لرعاية المصريين في الخارج" مازالت موضع مناقشات في الأروقة البيروقراطية والتشريعية .

وعلى مستوى القاعدة توجد بعض الروابط المحدودة تضم المصريين في دول الهجرة والاغتراب، وفي دول أخرى لا توجد أي روابط أو جمعيات. وأغلب روابط وجمعيات المصريين بالخارج تتسم بالضعف وعدم الفاعلية وهي تحتاج لإطار عام يتضمن قواعد ومبادئ تنظمها وتشجعها .

ويجد الراصد لظاهرة الهجرة المصرية صعوبة كبيرة في ظل ندرة البيانات وغياب الإحصائيات الموثقة، وبدائية الآليات الإحصائية المستخدمة بصفة عامة عن أعداد المصريين المهاجرين في دول العالم . كما لا يوجد معيار أساسي للإحصائيات المتاحة، يمكن من تقدير تطور أعداد المصريين المهاجرين في أوروبا أو غيرها بشكل قريب من الواقع، فضلاً عن إحصاء نسبة كبيرة منهم عن تسجيل أسمائهم في السفارات والقنصليات المصرية في هذه الدول، ما يصعب معه التعرف على أعدادهم وتوزيعاتهم في مختلف هذه الدول، وتفصيل أوضاعهم وحياتهم الاجتماعية وأنشطتهم الاقتصادية والسياسية. وقد بدأ اهتمام البعثات الدبلوماسية المصرية بالمهاجرين المصريين يتزايد خلال العقدين الأخيرين. كما تطورت مع الوقت نظرة الوطن الأم للمهاجرين والمغتربين بشكل جوهري، وأصبح يُنظر إليهم كرسيد للوطن في بلاد المهجر، وصار الأمل معقوداً عليهم للمشاركة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وهناك العديد من المهاجرين الذين أخذوا زمام المبادرة في عرض جهودهم وخبراتهم لخدمة احتياجات الوطن الأم في بعض المجالات، أو لحل بعض مشاكل التنمية سواء عبر المواطنين المهاجرين (كمشروع نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين "توكتن") أو غيره.

وتسعى بعض الأجهزة الحكومية المختصة لإجراء مسح شامل للكفاءات المصرية المهاجرة لإنهاء أصبحت ضرورية، بهدف التعرف على حجمها ومواقعها وميادين وظروف عملها واختصاصاتها وارتباطاتها، وعمل قاعدة بيانات شاملة لها، مما يشكل النواة الأولية لعملية تنسيق الاتصال بين هؤلاء العلماء وعلماء بلدهم الأم، والعمل على إيجاد آليات إضافية للاستفادة بالعلماء المغتربين خلال فترة وجودهم بالخارج، وتحقيق تواصل مستمر معهم لزيادة إسهامهم في نقل التكنولوجيا المتطورة من الخارج إلى الوطن الأم.

ومصر تعمل- قدر امكانياتها- على شمول مواطنيها بالخارج بالرعاية الممكنة. فالمواطنة تعني انتماء المواطن الى الوطن ، والولاء لشعبه ومصلحه العليا. والمواطنة تعني في أحد معانيها تفاعل المواطن مع أحداث وطنه، وتمتعه بحقوق المواطنة، ومن ضمنها الحقوق المدنية والسياسية. فلكل مواطن حق التنقل، وحرية اختيار مكان إقامته في وطنه أو خارجه. وقد أقر الدستور المصري حق الهجرة للمواطن المصري. وتنص المادة (٤٠) من الدستور الدائم الصادر سنة ١٩٧١ ماقبل ثورة ٢٥ يناير على أن :

"المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، رغم الاختلاف في الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة". كما تنص المادة(٦٢) على أن : "للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني". وإذا كان المشرع المصري قد أخذ مؤخراً بعد ثورة ٢٥ يناير مبدءاً توسيع نطاق ممارسة الحقوق السياسية للمواطنين بالخارج أسوة بالداخل، ولأول مرة وضع الآليات اللازمة لذلك. وشارك المصريون في الخارج في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، التي جرت عام ٢٠١١/٢٠١٢، وهو ماسيؤدي الى زيادة الشعور بالانتماء للوطن الأم، وعدم التعارض مع ولاءهم لدول المهجر(غالب ٢٠٠٩)

الألمان من أصل مصري

يقدر إجمالي عدد سكان ألمانيا بـ٨٢,٢ مليون نسمة، منهم ٧,٣ مليون أجنبي أي مايعادل (٩٪). ويلاحظ أن الفارق بين عدد الوفيات والمواليد ٨٠ ألف سنوياً، وهو مايعنى اتجاه عدد السكان الألمان إلى التناقص ، فضلاً عن تزايد عدد السكان فوق الستين(٢٣٪) ومن هم تحت ٢٠ سنة يمثلون ٢١٪، ووفقاً لهذه المعدلات فإنه وبدون زيادة معدلات الهجرة لألمانيا

يتوقع خلال العشر سنوات القادمة أن تصبح نسبة السكان فوق الستين ٤٠٪، وهو ما يعنى تناقص القوى المنتجة وتزايد القوى المستهلكة في المجتمع. ومن هناك كانت الحاجة لاستقدام مهاجرين كعامل لتحقيق توازن ديموغرافي. وتعتبر ألمانيا في مقدمة دول الاتحاد الأوروبي من ناحية استيعاب المهاجرين (قدرت عام ١٩٩٨ بـ ٦٠٪ من إجمالي المهاجرين للاتحاد الأوروبي). وألمانيا من ناحية المبدأ، من الدول التي لاتتقبل فكرة إزدواج الجنسية، إلا أنه تم ادخال بعض التيسيرات بالنسبة لإمكانية إزدواج الجنسية، للمولودين بألمانيا أو أبناء الجيل الثاني أو الثالث.

وبالنسبة لوضع المصريين في ألمانيا، نجد من الصعب الحصول على تعداد دقيق للمصريين المقيمين فيها من مراجع متوفرة. وحتى عند مراجعة الكتاب السنوي لمصلحة الإحصاء الألمانية نجد أنه لم يتضمن أى اشارة للمصريين، برغم وجود إحصائيات لجنسيات أخرى كثيرة مثل الأثيوبية والجزائرية واللبنانية وهي أحدث من الجنسية المصرية تواجداً في ألمانيا. وفي دراسة أعدها "البيت المصري لاتحاد عام الأندية المصرية" في ألمانيا، قدرت عدد المصريين الفعلي بحوالى ٤٣٠٠٠ مصري، المسجل منهم في السجلات القنصلية ١٧٠٠٠، اضافة للذين يقيمون بصفة غير رسمية. (انظر الجدول رقم ١)

جدول رقم (١): تعداد المصريين في ألمانيا

الدائرة القنصلية	المسجلين لدى القنصلية	العدد التقديري للمقيمين
برلين	٤٠٠٠	٩٥٠٠
فرانكفورت (بدون المحولين من بون)	٦٨٠٠	١٦٥٠٠
قنصلية بون السابقة (أصبحت من إختصاص فرانكفورت حالياً)	٦٠٠٠	١٣٠٠٠
هامبورج	٥٤٥	٤٠٠٠
المجموع	١٦٩٤٥	٤٣٠٠٠

المصادر: القنصليات المصرية والبيت المصري (إتحاد عام الأندية المصرية في ألمانيا- دسلدروف)
ويرجع البعض تاريخ تواجد المصريين في ألمانيا الى ما قبل الحرب العالمية الثانية، وتبع ذلك موجات رئيسية من هجرة المصريين الى ألمانيا. ففي أوائل الخمسينات وبعد الثورة مباشرة حضرت أعداد كبيرة للدراسة في ألمانيا، وآخرون حضروا للعمل حيث نشطت حركة التجارة من ألمانيا الى مصر نتيجة لتقلصها مع انجلترا في تلك الفترة. ونتيجة اشتراك ألمانيا في بدايات برنامج التصنيع المصري حضر كثير من المهندسين والفنيين المصريين للتدريب في المصانع الألمانية، وارتبط بعضهم بزيجات ألمانية وبقوا في ألمانيا. كما لعب التدريب الصيفي لطلاب جامعات مصر في ألمانيا في الستينات والسبعينات دوراً كبيراً في استقرار كثير من المصريين في ألمانيا.

ومنذ بداية التسعينات توافد عدد كبير من شباب مصر الى ألمانيا ولكن إقامة أغلبهم غير مصدقة في كثير من الحالات، ونجح بعضهم في تسوية إقامتهم القانونية، والبعض الآخر مازال باقي على أمل صدور تسهيلات جديدة في قوانين الأجانب. واذا ماتم تنظيم أوضاعهم فإن ذلك يعنى مضاعفة أعداد المصريين والألمان ذوى الأصول المصرية في ألمانيا. وبالرجوع الى العينة العشوائية للمصريين، والتي وردت في كتاب "مصريون في ألمانيا"، الذى اعده "الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء" عام ١٩٩٥، نجد أن بعضهم يتسم بمستوى علمى واكاديمى رفيع ويحتلون مراكز مرموقة، وأدرجوا

ضمن الشرائح الاجتماعية فوق المتوسطة أو العليا، ما يعطى الجالية المصرية وضعاً أفضل من جاليات أخرى ، كما أنهم يتسمون بمعدل عالى للإندماج وعدد كبير منهم تزوج من ألمانيات.

والجيل الأول للمهاجرين المصريين في ألمانيا يعد نموذجاً متميزاً للمهاجر المصرى. فمعظمهم على مستوى علمى مرتفع، ولا تخلو مدينة المانية كبيرة منهم، وبعضهم يدير شركات كبرى، وكونوا جمعية لرجال الاعمال في ألمانيا. وتهدف الى توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين رجال الأعمال من أصل مصرى والألمان. ومن بين الرجال المتميزين مثلاً في شتوتجارت الألماني من أصل مصرى المهندس "ابراهيم سمك" وهو من أبناء مدينة الأقصر، ويعد نموذجاً للمهاجر المندمج في مجتمعه بشكل ايجابي، ومحافظ على روابطه بالوطن الأم، ويقيم في ألمانيا منذ قرابة ثلاثين عاماً، وله مشروعات عملاقة في ألمانيا، وشاركت شركته في عملية تطوير وتجديد مبنى البرلمان الالمانى والتاريخى في برلين الذى أصبح مقراً "للبونستاج"، وأقام أول قرية في الوطن الأم تعتمد على الطاقة الشمسية في الانارة وتشغيل الأجهزة والمعدات والرئ، وهى قرية اولاد الشيخ بوادى النطرون. وتوجد نماذج عديدة مماثلة لألمان من أصل مصرى اسهموا في جهود التنمية المصرية.

ولأول مرة يخوض مواطن ألماني من أصل مصرى وهو "على عبدالوهاب" ، الانتخابات العامة الألمانية (سبتمبر ٢٠٠٥) مستقلاً في برلين منافساً عمدة برلين السابق على مقعد في البوندستاج، ويعمل رئيساً لمكتب خدمات الاجانب في بلدية نويكلون بالعاصمة الألمانية. وتمثل الجاليات المصرية المهاجرة ممن حصلوا على جنسيات أخرى تحدياً للوطن الأم، حيث أنهم لايدخلون ضمن إطار التنظيم السياسى فيه القائم على التزامن المكانى بين السكان والمنطقة الخاضعة لهذا الاطار. فكيف يمكن توثيق الروابط بين الوطن الام والمهاجرين ، رغم الفواصل الجغرافية والسياسية بل والقانونية؟ وما الشكل الذى يمكنهم المشاركة به في الحياة القومية؟ وكيف تتعامل مع عناصر خارجة عن سيطرتها القومية؟ وكيف نوفق بين الولاءات القومية المتعددة التى ربما تكون متنافسة؟

ويلاحظ ان أغلب الدول الاوروبية تعترف-وإن بدرجات متفاوتة- بحق الدولة الأم أو الوطن الأصلى ، في أن تنمى علاقات وروابط خاصة مع أبنائها المهاجرين كأقليات في دول أخرى، طالما أن ذلك لايتعارض مع سيادة دول المهجر. ونلاحظ ذلك بصفة خاصة في الدول الاوروبية التى تأخذ بمفهوم مرن للهجرة أوتعدد الثقافات كبريطانيا، ما يسمح للمهاجرين منها بالحفاظ على علاقات ثقافية واجتماعية مع أوطانهم الأصلية وحماية تعبيراتهم الثقافية، في اطار نشر ثقافة التسامح ومكافحة التمييز. بينما نجد دولاً أوروبية أخرى كفرنسا تتبنى مفهوم استيعاب أو انصهار المهاجرين في بوتقة مجتمع الهجرة، "assimilation" ولا ترحب بمثل هذه الروابط، وتطالب المهاجر إليها بالتخلى عن خصوصيته الثقافية والاجتماعية. أى إنها لاتعترف بما يسمى بـ"الولاءات التحتية".

وتجدر الاشارة الى أن "الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء" عام ١٩٩٦ كان قد قام بحصر ٢٤ رابطة مصرية في ألمانيا بين نوادى واتحادات وبيوت، وتجمعات وجمعيات ومراكز إسلامية ومسيحية مصرية، و اضافة لعدة جمعيات صداقة مصرية ألمانية. وهذه الروابط والجمعيات هى نقاط تجمع والتقاء الألمان من أصل مصرى، كما تشكل جسور اتصال مع الوطن الأم .

تجربة "سيكم" جروب" كنموذج للجمع بين الخبرة والقدرة المالية

في عام ١٩٧٧ أسس الدكتور إبراهيم أبو العيش "مبادرة سيكم" في صحراء مصر الشرقية. وهي المبادرة التي قامت على أساسها كيانات اقتصادية في مجالات متنوعة ، في مقدمتها الزراعة الحيوية، والأعشاب الطبية، والمنتجات الغذائية، والمنسوجات القطنية. فضلاً عن مؤسسات اجتماعية تنموية ومنظمات غير هادفة للربح انبثقت عن هذه المبادرة. ثم اقامت "سيكم القابضة" أقساماً للتمويل المطلوب للاستثمارات بعيدة المدى، بالإضافة الى تكنولوجيا المعلومات اللازمة لإدارة كل ما يتعلق بالخطيط لموارد الأنشطة المختلفة وتطبيقاتها. ثم أنشأ في عام ١٩٨٤ "الجمعية المصرية للتنمية الحضارية" كجمعية أهلية. وفي عام ٢٠٠٦ تغير اسمها الى "مؤسسة سيكم للتنمية". وفي ١٩٨٥ اقيمت حضنة في مقر مزرعة "سيكم". وفي عام ١٩٨٦ افتتح "معهد سيكم لتدريب الكبار". ثم تأسست "الجمعية المصرية للزراعة الحيوية" عام ١٩٩٤ كمنظمة غير حكومية مستقلة لتوفير التدريب الزراعي والخدمات الاستشارية في مصر. وشهد عام ١٩٩٩ افتتاح المبنى الجديد "لأكاديمية سيكم للعلوم والفنون التطبيقية" وشملت مجالات الطب والصيدلية والزراعة والبحوث الاجتماعية والفنون. وفي عام ٢٠٠٧ تغير اسمها الى "أكاديمية هليوبوليس للتنمية المستدامة". وتهدف لتحسين قدرات مصر على إعداد ونشر البحوث الاجتماعية والعلمية ذات الصلة بمجالات الطب ، والصيدلة ، والزراعة الحيوية، والفنون والعلوم الاجتماعية . وتضم البحوث التي تجرى حسب الطلب بحيث تلبى احتياجات المجتمع والشركات والوطن وهي تعتمد على التعاون المحلي والدولي.

وبالإضافة الى الأنشطة البحثية التي تقوم بها أكاديمية هليوبوليس فإنها تنظم عدداً من الأنشطة الأكاديمية، والعلمية والثقافية. فهي تضم قسماً للبحوث الطبية ويبحث في الاحتياجات الطبية الملحة في مصر ويقوم بمسح علمي مستعيناً بالمراجع المتاحة للوصفات الشعبية التي تستحق مزيداً من الفحص. وبعد التوصل الى دواء جديد تجرى عليه تجارب عملية، وذلك قبل تقديمه للتسجيل بوزارة الصحة. وقسماً للبحوث الصيدلانية ويبحث في مكونات الأدوية الفعالة التي تستخدم مواداً عضوية، ويطور من أساليب اكتشافها، ويحسن من وسائل استخراجها. وقسماً للبحوث الزراعية ويبحث في أفضل ظروف نمو النباتات المفيدة كأدوية، وأوقات حصادها ومعايير انتقاها، وتحسين نوعيتها من خلال برامج للسلالات المستهدفة وزراعة سلسلة من الأعشاب التقليدية بالتعاون مع المجتمع الريفي. ومن أجل المحافظة على ثروات مصر من النباتات حاملة الجينات، أقام القسم بنك البذور الخاص بالأنواع المهددة بالإنقراض.

قسم البحوث الاجتماعية: ولديه أجندة متعددة الأهداف، وتشتمل على القيام ببحوث اجتماعية متعددة الأنظمة والمناهج، وتنظيم برامج تدريبية والقيام بمشاريع تنمية المجتمع. والهدف الرئيسي "لمؤسسة سيكم" هو حث المزارعين على استخدام أساليب الزراعة الحيوية، وذلك بالتعامل مع محاصيل لها علاقة قوية بحيوية التربة وإصلاحها. وعند الممارسة، نجد إن الإختلاف الرئيسى بين الزراعة الحيوية والزراعة التقليدية هو إستخدام المستحضرات الحيوية والعناية بتناغم الإيقاعات الكونية مع الأنشطة الزراعية. و تستخرج المستحضرات الحيوية من نباتات، ومعادن وسماد حيوانى وتستخدم في اعداد السماد الطبيعى (الكومبوست) وإعداد المحاليل التي يتم رش التربة والنباتات بها. واستخدام هذه المستحضرات يوفر تربة صحية لنمو نبات قوى وصحى . فبعض المبيدات والأسمدة الكيماوية المستخدمة في الزراعة تسهم في تلوث البيئة والمنتجات الزراعية وتضر بصحة الانسان.

ومنذ نشأتها قامت "الجمعية المصرية للزراعة الحيوية" بإقامة دورات تدريبية للمزارعين، والمستهلكين والمهندسين الزراعيين، في اساليب الزراعة الحيوية. ولقد كان من النتائج المباشرة لأنشطة الجمعية المصرية للزراعة الحيوية انخفاض استخدام المبيدات الصناعية في مصر بأكثر من ٩٠٪ أى من ٣٥٠٠٠ طن سنوياً من هذه المبيدات الى حوالى ٣٠٠٠ طن فقط. وفي الوقت نفسه، ارتفعت إنتاجية محصول القطن بما يقرب من ٣٠٪ أى ١٢٢٠ كيلو جرام لكل فدان. كما زادت مرونة الألياف وتحسنت نوعية القطن بصفة عامة مقارنة بالقطن المزروع بالطرق التقليدية . ويتم حالياً زراعة ٨٠ ألف فدان في جميع أنحاء مصر، بأسلوب الزراعة النظيفة التى تقوم على تطبيق اساليب الزراعة الحيوية والتي تتجنب استخدام الأسمدة الكيماوية. والزراعة الحيوية تحترم النظام الخاص بالبيئة لمكافحة الآفات والأمراض وذلك في زراعة المحاصيل وتربية الماشية وتتجنب استخدام المبيدات الصناعية سواء للآفات أو الأعشاب الضارة، كما تتجنب الأسمدة الكيماوية، وهرمونات النمو، والمضادات الحيوية وتتحاشى التلاعب في الجينات. ويوظف هذا المشروع بشكل مباشر قرابة ثلاثة آلاف فرد مابين خبير وفنى وموظف ادارى وعامل، اضافة الى المتعاملين مع شركات هذا المشروع.

وقد اكتسب هذا المشروع سمعة جيدة في الخارج وأصبح هناك اقبال متزايد على منتجاته في الاسواق الخارجية، وهو ما أدى الى حصول شركات "سيكم" على جائزة "Right Livelihood" لعام ٢٠٠٣، وهى جائزة نوبل البديلة التى تمنح للرواد في مجال التنمية الاجتماعية والثقافية من أجل عالم أكثر حكمة. ورأت لجنة الجائزة أن مبادرة سيكم(مصر) تظهر كيف أن الأعمال التجارية الحديثة يمكن أن تمزج الربحية والإنخراط في الأسواق العالمية بالمنهج الإنساني والثقافي والروحي في تنمية المجتمع واحترام البيئة الطبيعية. وتقديراً لهذه الجهود تم أيضاً اختيار دكتور ابراهيم ابوالعيش، مؤسس مبادرة سيكم المصرية باعتباره "رائداً من رواد وأصحاب الأعمال الإجتماعيين البارزين" من قبل مؤسسة "Schwab Foundation for Social Entrepreneurship".

جهود تطوعية لأطباء ألمان من أصل مصرى لدعم الخدمات الصحية في الوطن الأم

توجد عدة مبادرات وجهود تطوعية في المجال الطبى وغيره ساهم في إنجازها المصريون في الخارج، منها على سبيل المثال المبادرات التالية:

١. افتتاح مدينة مبارك للبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية في ديسمبر ١٩٩٩ ويعمل من خلالها عدد من المصريين المغتربين على المساهمة في نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة بالتعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية ، كما تم الاعداد لإقامة مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا بمدينة ٦ أكتوبر.
٢. اقامة مركز عالمى لجراحات القلب في مدينة اسوان، تحت رعاية أشهر جراحى القلب في العالم وهو د.مجدى يعقوب(بريطانى من أصل مصرى)، في اطار مشروع "سلسلة الأمل" وهو المشروع الذى يتبنى إجراء جراحات القلب بالمجان في الدول الفقيرة.
٣. كما اتجه عدد من الأطباء المصريين المهاجرين للتبرع بعدد من الأجهزة والأدوية لصالح عدد من المستشفيات المصرية، وسعى نقابة الأطباء على الاستفادة من خبرات أكثر من ٢٠ ألف طبيب مصرى يعملون بالخارج خاصة في الولايات المتحدة وإنجلترا وكندا وأستراليا، حيث تم الاتفاق بين النقابة وسفارات مصر بهذه الدول على ربط هؤلاء الأطباء بنقابتهم بالقاهرة للاستفادة من تخصصاتهم النادرة وتدريبهم لشباب الأطباء المصريين للاستفادة من خبراتهم (القوى العاملة والهجرة)

وتتضمن ألمانيا عدداً من الكفاءات الألمانية من أصل مصرى فى المجالات والعلوم الطبية سواء فى تخصص الطب البشرى أو طب الاسنان أو الصيدلة أو العلاج الطبيعى، ورغم محدودية عددهم (بضع عشرات)، بالمقارنة بالأعداد الموجودة فى دول المهجر الأخرى، إلا أن أفراد هذا التجمع الموجود فى ألمانيا يتسمون بمبادرتهم وإسهاماتهم التطوعية النشطة فى الوطن الأم . كما أن ما يزيد من فاعليتهم كثافة الاتحادات والروابط والنوادي ، والبيوت المصرية التى أقامها المهاجرون المصريون فى أغلب المدن الألمانية الرئيسية، وهى لا تقتصر على المصريين وحدهم ، بل أن بعضها أخذ شكل جمعيات صداقة مصرية ألمانية، وهو ما يعطيها بعداً فاعلاً إضافياً، فضلاً عن وجود شبكات دعم فى الوطن الأم (رابطة المغتربين العلماء العائدين) أو (جمعية الأصدقاء العلماء المصريين فى الخارج)، وعدد من أعضاء هذه الرابطة عاد من ألمانيا، وحافظوا على قنوات اتصالاتهم النشطة سواء مع الجالية المصرية فى ألمانيا أو الهيئات ذات العلاقة .

وقد تشكلت عام ١٩٩٥ "رابطة المغتربين العلماء العائدين"، كجمعية أهلية^٦، وضمت عدداً من ذوى الخبرات العملية والعلمية من العائدين من أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وبصفة خاصة من العائدين من ألمانيا ورغم أنها جمعية صغيرة (٧٥ عضو حتى الآن من ذوى الخبرات المتعددة) إلا أنها قامت بأنشطة داعمة لجهود التنمية فى الوطن الأم فى مقدمتها دعوة مجموعات من الأطباء الألمان من أصل مصرى إضافة لأطباء ألمان (ومعهم مجموعة ممرضات ألمانيات) لزيارة مصر فى مهام تطوعية. وهؤلاء الأطباء لهم صلة بأعضاء الجمعية ، للقيام بعلاج المرضى الفقراء وإجراء عمليات جراحية فى تخصصات متعددة دون مقابل، وتم ذلك فى عدة محافظات مصرية وبصفة خاصة فى الأقصر وقنا والقليوبية.

وإذا أخذنا الأقصر كمثال، فلأول مرة فى مستشفى الأقصر الدولى يقوم فريق طبي ألماني بضم أطباء من أصل مصرى وألمان بإجراء ٢٠ جراحة قلب مفتوح مجاناً لمرضى جنوب الصعيد خلال شهر يونيو ٢٠٠٦، أغلبها عمليات تركيب صمامات وزراعة شرايين وجراحات أوعية دموية بمستشفى الأقصر الدولى. والفريق الطبى كان يرأسه طبيبان ألمانيان من أصل مصرى ويضم ١٠ من

المساعدين كلهم ألمان جاءوا خصيصاً لإجراء هذه الجراحات بالمجان فى أول تجربة لهم فى مصر، وساعدهم فيها أطباء من مستشفى الأقصر الدولى ومعهد القلب وكلية طب أسيوط. وقد حرص عميد الكلية على إيفاد ٤ أطباء للتدريب مع الفريق العالمى ومساعدته واكتساب الخبرات منهم.

وقد حصلت من الدكتور فكري رياض "طبيب من أصل مصرى مقيم بألمانيا تفاصيل إضافية عن هذه المهمة، وموضحاً "أن الدكتور ماجد عبدالمجيد النجار استاذ ورئيس قسم العناية المركزة بمركز فى شمال غرب الراين والذي يعد أحد أهم وأكبر مراكز علاج أمراض وجراحات القلب فى أوروبا أن الفكرة بدأت من شهر نوفمبر ٢٠٠٥ عندما التقى مع الدكتور صلاح السعيد استاذ أمراض القلب فى هولندا والدكتور محمد مكاوى اخصائى العلاج الطبيعى ورئيس جمعية الصداقة الهولندية المصرية، وتعرفنا على تجربتهم التى قاموا بها بإرسال فرق طبية ومعونات الى مصر كرد جميل للوطن الذى نحبه ويعيش فيها.. ويضيف، تمخضت الفكرة عندما عرضتها على صديق عمرى الدكتور عبدالفتاح فرج استاذ ورئيس قسم جراحات القلب فى مركز جراحات القلب بـ "كريفلد" بألمانيا واستطعت أن أحصل على تبرعات من المركز الذى أعمل به عبارة عن مستلزمات وأدوات طبية قيمتها ١٢٠ ألف جنيه وعرضنا الفكرة على مجموعة من الزملاء فى المركزين

٦ أسس هذه الرابطة الدكتور بدر الدين على العائد من الولايات المتحدة، وبعد وفاته تولى رئاستها الدكتور حسن عمر عصفور (صيدلى) سافر عام ١٩٥٣ الى ألمانيا بعد حصوله على التوجيهية. وحصل على بكالوريوس الصيدلة عام ١٩٥٧، ثم عاد الى مصر وعمل عامين فى توكيل (شركة باير للأدوية. وفى عام ١٩٦٠ عاد الى ألمانيا وعمل لمدة ٢٠ سنة فى مدن كثيرة فى الصيدليات. وفى عام ١٩٨٠ أسس (صيدلية أوروبا) فى مدينة (نويس) بجوار دسلوروف وأسس أيضاً (النادى المصرى الألمانى) . وفى عام ١٩٩٥ عاد الى مصر وانضم الى (رابطة المغتربين العلماء العائدين) . ثم ترأسها .

لمعاونتنا واستجابوا للعمل بدون مقابل، على أن يكون المرضى من المحتاجين وبالفعل بدأنا نعد للرحلة بالتنسيق مع وزارة الصحة المصرية، وتم اختيار مستشفى الاقصر الدولى لإجراء العمليات الجراحية نظراً لما يتمتع به المستشفى من امكانيات واجهزة متميزة.. وبالفعل قام اللواء الطبيب محمد عوض الله مدير عام المستشفى بالاعلان عن وصول الفريق واختيار قوائم المرضى وتحديد حالاتهم بعناية. وبعد وصولنا اخترنا الحالات الأكثر احتياجاً للعملية والأقل احتياجاً للمكانيات.

وبجانب البعد الاجتماعى التطوعى لهذا النموذج فإنه يساعد على اكتساب الاطباء المصريين المقيمين بالوطن لخبرات جديدة بمشاركتهم مع الأطباء الوافدين ، وإتاحة الفرصة لتدريب شباب الأطباء المصريين فى المستشفيات والمعاهد الألمانية ويلاحظ هنا أن الجامعة الألمانية بالقاهرة قامت بدور مشجع وداعم لهذه الجهود، الا أن بعض العقبات مازالت تعترض التوسع فى مثل هذه الجهود. فقد صادفت هذه الجهود التطوعية التى نمت تحت عنوان ”مبادرة رد الجميل“ ، مع مشكلات بيروقراطية من بينها مثلاً ، أنه لم يتم الاعتراف بالأطباء المصريين القادمين من ألمانيا كأطباء فى مصر رغم أن أغلبهم أساتذة فى الجامعات الألمانية، وفى كل مرة كانوا يضطرون لاستصدار تصريح مصرى مؤقت للعمل، فضلاً عن صعوبة التوفيق بين المجلس الأعلى للجامعات ونقابة الأطباء لاستصدار تصريح العمل المؤقت، ناهيك عن عدم ترحيب بعض الأطباء المصريين بالأطباء الزائرين، فضلاً عن مشاكل التمريض والتعقيم وغيرها.

بجانب هذه الخدمات التطوعية فى المجال الصحى، تقوم ”رابطة المغتربين العلماء العائدين“ بأنشطة أخرى، من بينها دعوة أبناء الجيل الثانى والثالث من أبناء المهاجرين لقضاء شهرين فى مصر لتعلم اللغة العربية، وزيارة معالم مصر والتعرف على زملائهم المصريين. وإذا نظرنا للعوامل التى حفزت هذه المجموعة من المهاجرين المصريين لتكوين هذه الأنشطة نجد أن فى مقدمتها الشعور القوى بالانتماء للوطن الأم رغم طول فترة الاغتراب عنه، فضلاً عن وجود جمعيات وروابط كانت تجمعهم فى دول المهجر . وتعود أهمية هذه الروابط إلى عدة أسباب من بينها :-

- أنها تمثل الذراع الأهلئ لرعاية الجاليات المصرية بالخارج وتسد فراغاً لاتتوفر الإمكانيات الرسمية لمثلها.
- كما أنها تنمى روح التضامن والتآلف بين المهاجرين فى الخارج، وتجعلها ذات قوة وتأثير أكبر.
- وهى تحمى المهاجرين المصريين إذا ماتعرضوا لمكروه ، وتشد من عضدهم فى الغربة لمواجهة المشاكل المشتركة.
- وقد واجهت رابطة المغتربين العلماء العائدين مشكلات مالية وإدارية تتعلق باستيفاء الشكل القانونى طبقاً لقانون الجمعيات الاهلية، ما اضطرها- كمرحلة انتقالية- الى الانضمام لـ”جمعية أصدقاء العلماء المصريين“ .

خاتمة

ان ثروة مصر ليست بأرضها ونيلها وتراثها الحضارى فحسب، بل الثروة الحقيقية لمصر هى فى أبنائها الذين ملأوا الدنيا بخبراتهم الفنية وأعمالهم الجيدة فى شتى فروع العلم والمعرفة. إنهم الثروة الطائلة التى بنيت بها مصر كل أمجادها وعظمتها وآثارها، فعمال مصر وصناعاتها وعلمائها هم كنز مصر الذى لا ينفذ. وكما يوضح زكى نجيب محمود فى احد مؤلفاته: ” فإن العقول كسائر الكائنات الحية، تبحث لنفسها عن المكان الصالح لفعلها. فان لم تجد ذبلت وماتت، وضاع الفرق بين ذكاء وغباء؛ فليس العقل الذكى قطعة من الماس ، تضعها فى خزانة من صلب الحديد تحكم اغلاقها، ثم تعاود النظر اليها آنأ بعد آن، لتعلم أنها مازالت هناك بمأمن من اللصوص، فيطمئن قلبك، بل العقل الذكى شعاع من الضوء يريد لنفسه ان يشق العتمة ليضى، فإذا ابيت عليه انطلاقة الحركة انطفأ وامحى . ” وفى مثل هذه الحالة. من يلوم العقول الذكية ان هاجرت الى حيث لا يحول الشوك بينها وبين أن تثمر؟ ان الواقع الذى يدعونا الى الفخر والى الاسى معاً، هو ان عددا كبيرا من ابنائنا النابهين، الذين لم يكونوا ينتجون فى مجال العلم شيئاً وهم فى مجتمعنا، اجتذبتهم الظروف المواتية فى بلاد أخرى فظهر نبوغهم“ .

ومن هذا المنطلق يرى بعض علمائنا المهاجرين كفاروق الباز:” أنه مخطئ من يتصور أن عودة عقولنا المهاجرة ستحل كل مشاكلنا. فحين أقول لماذا يهاجر الناس فلا بد أن أنظر أولاً الى وضعى السياسى والاقتصادى والاجتماعى. فلو اردت أن ابقى على أفضل العناصر والخبرات العلمية الموجودة فلا بد أن أوسع المجال وأشجع الباحثين وأغير من الطرق الاساسية الادارية التى لاتصلح للبحث العلمى.“ ولاشك ان قيام بعض المصريين المهاجرين فى دعم جهود التنمية فى الوطن الأم، سواء باقامة مشروعات متطورة فيه أو القيام بجهود تطوعية فى مختلف المجالات تمثل فى مواجهة معضلة العودة النهائية، حلاً وسط بين صعوبة العودة المرحلية، والرغبة فى رد الجميل للوطن الأم فهى:

تقلل من حدة الآثار السلبية لهجرة الكفاءات والعقول المصرية، وهى تسهم بذلك جزئياً فى تحويل ”نزيف العقول“ ” brain drain الى كسب لها (brain gain)).

ومن ناحية يمكن اعتبار مثل هذه المشروعات والجهود كشكل من أشكال ” الهجرة الدوارة “ (circular Migration)) التى تتيح للمهاجرين فرص القيام بعدة أنشطة فى الوطن الأم (اقامة مشاريع، ممارسة مهنية، أنشطة تطوعية ... الخ) ، تدعم جهود الوطن الام من ناحية، مع الاحتفاظ بمقر اقامتهم فى احدى دول الاتحاد الوروبى وامكانية العودة اليها، وتساعد هؤلاء المهاجرين على استكشاف فرص العودة الى الوطن الأم مستقبلاً .

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- القنصليات المصرية والبيت المصري (اتحاد عام الأندية المصرية في ألمانيا - دسلدورف) تقدير أعداد المصريين في ألمانيا، بيانات غير منشورة.
- فؤاد عبد المنعم رياض، مبادئ القانون الدولي الخاص، الجزء الأول: الجنسية ومركز الأجانب، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦.
- أصول الجنسية في القانون الدولي والقانون المصري المقارن، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٥.
- ماجدة على صالح، "التدابير المصرية للاستفادة من الكفاءات المصرية المهاجرة للدول الصناعية" ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر: هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب، الذي نظمه مركز دراسات وبحوث الدول النامية، يومي ٢٧ و ٢٨ مايو سنة ٢٠٠٣م، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ١٢.
- محمد بهاء الدين فايز، قضية العقول والكفاءات في مصر وتحويلها الى ايجابية ينتفع بها، اكااديمية البحث العلمي، ١٩٩٥.
- هبة مراد غالب، "بين الهجرة والبقاء"، الأهرام ٢٠٠٩/٥/٤.
- نشرة الهجرة والبحوث في المنطقة العربية (ب.د.ت) الصادرة عن منظمة الهجرة الدولية (مكتب القاهرة).
- نشرة الهجرة والمصريون في الخارج، وزارة القوة العاملة والهجرة، اعداد ديسمبر ٢٠٠٠، ابريل ٢٠٠١، يناير ٢٠٠٣.

المراجع الأجنبية:

- Sekem Website (2012) Who We Are, www.sekem.com. Date retrieved 23 December.
- Zohry, A. and Debnath, B. (2010a) A Study on the Dynamics of the Egyptian Diaspora: Strengthening Development Linkages, International Organization for Migration.
- International Organization for Migration (2010b) A Study on Remittances and Investment Opportunities for Egyptian Migrants, IOM, Cairo.
- United Nations Volunteers (2008) Transfer of Knowledge through Expatriate Nationals [TOKEN] Program. Available online at: http://www.unv.org/fileadmin/docdb/pdf/2008/TOKEN_factsheet_01.12.2008.pdf
- United Nations Research Institute For Social Development (2007), Social Policy and Development Program paper Number 34.

الفصل الثاني:

حضور المرأة المهاجرة في مشهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المغرب العربي: قراءة اجتماعية للمكانة والأدوار

عائشة التايب

المقدمة

يتزايد الاهتمام العالمي بقضايا الهجرة وبإشكالاتها المختلفة مع تزايد أعداد المهاجرين وتفاقم حركتهم وأشكالها القانونية وغير القانونية في السنوات الأخيرة. ويرتبط ذلك الاهتمام بمحاولات عديدة لإبراز الأدوار الإيجابية والفاعلة للمهاجرين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنشأ كما في بلدان الهجرة، هذا فضلا عن تنامي الحديث عمّا يمكن أن ينتج عن حركات الهجرة الدولية من فرص تواصل حضاري وثقافي بناء بين ثقافة المهاجر الأصلية والثقافة المستقبلة له.

ولكن وبالرغم من تطورها الكمي والنوعي لا تزال هجرة المرأة من الدول النامية نحو الدول المتقدمة ناقصة من ناحية البحث والتحليل، حيث تبقى أوضاع المرأة العربية المهاجرة والمرأة المغربية بشكل أخص معادلة قلما تحض بها تستحق من اهتمام من طرف الباحثين والدارسين وصانعي سياسات الهجرة، خاصة في بلدان الأصل.

وتتترح هذه الورقة محاولة التطلع الكمي لبعض جوانب ظاهرة هجرة المرأة من المغرب العربي مع محاولة تقديم صورة إحصائية حول أحجامها وخصائصها وأوضاعها في جزء أول، وذلك رغم شبه الغياب للإحصاءات الرسمية الدقيقة والشاملة حول النساء المهاجرات من مناطق المغرب العربي. وتجتهد في مقام ثان في تناول مسار الهجرة النسائية من المغرب العربي وأطواره مع محاولة استقصاء بعض خصائص المهاجرات. وتتجه في مقام ثالث نحو البحث عن طبيعة الروابط الجامعة بين ثلوث المرأة والهجرة والتنمية، واستكشاف مدى تطوّر مجالات الدراسة والبحث في ذك الاتجاه خاصة بمنطقة المغرب العربي، وتلمّس مجالات مساهمة النساء المهاجرات في ذلك، عبر محاولة الكشف عن بعض خفايا وحقيقة حضور المرأة المهاجرة من دول المغرب العربي في مشهد الاستثمار الاقتصادي بوطنها.

هجرة المرأة من المغرب العربي : مقارنة كمية ونظرية

نتناول في هذا الجزء من الدراسة بتحليل التطور الكمي لهجرة المرأة المغربية

والتطوّر الكمي لهجرة المرأة المغربية وغياب الدراسات والمقاربات النظرية لهجرة المرأة وأطوار الهجرة النسائية من المغرب العربي وخصائص المهاجرات.

لم يعد الحديث عن التحولات الطارئة على ظاهرة الهجرة بالأمر الجديد، وقد أصبحت اغلب التقارير الدولية^١ تؤكد منذ فترة على مدى التحولات الكمية والنوعية لظاهرة الهجرة في بعديها المحلي والدولي. ويبقى الحضور المتزايد للنساء ضمن موجات الحراك البشري على نطاق دولي من أبرز مظاهر ذلك التحول. وقد بلغت نسبة النساء في حركة الهجرة الدولية ما يقارب نصف عدد المهاجرين بحوالي ٩٤,٥ مليون امرأة مهاجرة بحسب تقرير "صندوق الأمم المتحدة للسكان" لسنة ٢٠٠٥ ومعظمهن غير مسجلات في بلدان الاستقبال ويعملن في مجال التمريض والترفيه والخدمات الشخصية. وتهاجر في سياق العوامة مئة مليون امرأة سنويا إلى الخارج بحثا عن زوج أو عن عمل يؤمن لهن ولأسرهن العيش. وهو ما أصبح يدفع باتجاه الحديث عن ظاهرة تأنيث عالمي للهجرة الدولية وتحوّل "صامت" في خصائصها المعروفة. وبنفس هذا النسق شهدت هجرة المرأة العربية ارتفاعا لافتا في أغلب الدول العربية حيث تساوت هجرة النساء مع هجرة الرجال في بعض الدول العربية مثل الأردن على سبيل المثال، وفاقت نسبة المهاجرات نسب المهاجرين في عام ٢٠٠٥ في عدد من الدول الأخرى مثل لبنان على سبيل الذكر.

أما بالنسبة لدول المغرب العربي وبالرغم من عدم توفر الإحصائيات الدقيقة حول تطور الهجرة النسائية بهذه الدول، فإنّ بعض الأرقام المتاحة تشير إلى اتجاهها نحو الارتفاع البارز في العقود الأخيرة. وفي حالة المغرب الأقصى على سبيل المثال تؤكد الدراسات على أن الهجرة النسائية احتلت مكانة أبرز ضمن الأعداد العامة للمهاجرين منذ سنة ١٩٨٠، حيث تطوّرت أعداد المهاجرات منذ ذلك التاريخ بشكل لافت، كما تزايدت أعدادهن بشكل مكثف خاصة منذ العقد الأول من الألفية الثالثة. وقد تضاعف عدد المهاجرات من المغرب الأقصى أكثر من ٦,٦ ٪ مرة ما بين سنتي ١٩٩٢-٢٠٠٢. وسجلت نسبة النساء حوالي ٧٨ ٪ من العدد العام للمهاجرين من المغرب الأقصى بإيطاليا في الفترة نفسها، ومثلن ٤٧ ٪ من العدد العام للمقيمين في كندا من المغرب الأقصى^٢ في عام ٢٠٠٦. وفي نهاية القرن العشرين مثلت المرأة المغربية المهاجرة بإسبانيا ثلث العدد الجملي للمهاجرين إلى ذلك البلد من المغرب الأقصى وهو يعادل ٣٢,٩ ٪، وأشارت الإحصائيات إلى أنهن كنّ يمثلن ١٦,٨ ٪ من مجموع المهاجرين العمّال من المغرب الأقصى المقيمين في إسبانيا في الفترة نفسها^٣.

وبالنسبة للمرأة المهاجرة من الجزائر أصبحت بدورها أكثر وضوحا في معدلات الهجرة وضمن مختلف شرائح المهاجرين الجزائريين نحو الخارج. وقد قارب عدد النساء المهاجرات من الجزائر إلى الكيبك على سبيل المثال حوالي نصف عدد المهاجرين. حيث بلغ حوالي ١٠٠٨ على مجموع ٢٥٠٠ حالة دخول إلى ذلك البلد سنة ٢٠٠٠. وتسجل نسبتهن في فرنسا حوالي ٤٢ ٪ من العدد العام للمهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا، وقد ارتفع عددهن ١٠ مرات أكثر من عدد الرجال بحكم عدد من دخلوا فرنسا في نطاق سياسات التجميع العائلي بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٨٢^٤.

ويُشار إلى أن عدد التونسيات المهاجرات إلى الخارج يسجل بدوره ارتفاعا لافتا حيث ارتفع عددهن من ٣٠,٩ ٪ من

١ تقارير المنظمة العالمية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

2 Abdelali Naciri Bensaghir Naima ABA, «Les femmes migrantes dans les politiques de développement et de coopération au Maroc», Symposium «Genre, migration et développement socio-économique en Afrique», Égypte, novembre 2010. p 6

3 Angeles Ramirez, La valeur du travail, L'insertion dans le marché du travail des immigrées marocaines en Espagne. Revue Européenne de Migrations Internationales vol 15, n° 2, 1999, pp 9-36

4 Philippe Fargues (Dir), Migrations méditerranéennes rapport 2005, European University, Institute European Commission, p 65.

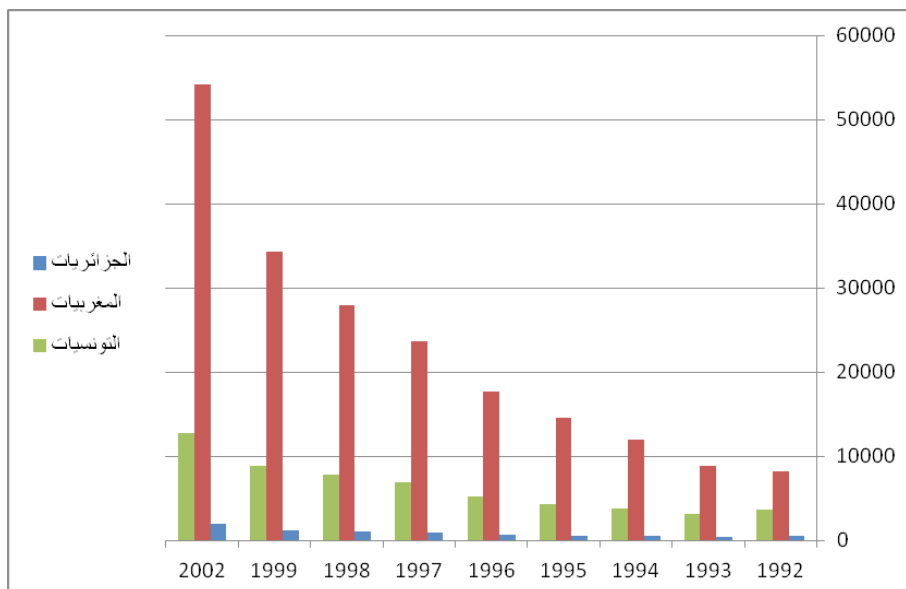
5 Mohamed Khachani, La femme marocaine immigrée dans l'espace économique des pays d'accueil, Women and Money, Lebanese Association of Women Researchers, Vol XIII 2008-2009, p 165.

المجموع العام للمهاجرين في ١٩٧٥ إلى ٣٨,٢ ٪ في سنة ١٩٨٢ ليصل إلى ٤١,١ ٪ في ١٩٩٠^٦. ويؤكد ذلك النسبة المرتفعة , بالرغم من أن بعض أرقام وزارة الخارجية تشير إلى أن نسبة النساء من المجموع العام للمهاجرين بلغت سنة ٢٠٠٨ نسبة ٣٦ ٪ (٣٧٧,٩٩١) فقط مقابل نسبة ٦٤ ٪ للذكور بعدد ٦٧٩,٨٠٦٦ مهاجر. ورغم التراجع الظاهر في هذا الرقم ما بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٨ لا يمكن أن نتحدث عن تراجع في نسب هجرة النساء من تونس لأن ذلك واقع لا تؤكده الدلائل الموضوعية التي تشير إلى تزايد حالات هجرة النساء من تونس بشكل فردي أو ضمن الهجرة الأسرية سواء في حالات الهجرة المنظمة والمراقبة أو الهجرة السرية. وهو ما تبرزه مؤشرات أخرى مثل رخص الإقامة الممنوحة للنساء القادمات من دول المغرب في بعض دول الاستقبال كما يبينها لنا هذا الجدول والرسم البياني التابع له، بحيث تطوّرت أعداد رخص الإقامة الممنوحة للتونسيات مثلاً من ٣٧٣٣ سنة ١٩٩٢ إلى ١٢٨١٤ سنة ٢٠٠٢ ، وتطورت تلك الأرقام بالنسبة للمغربيات الحاصلات على رخص إقامة في نفس الفترة من ٨١٨٠ إلى ٥٤١٤٠ وبالنسبة للجزائريات من ٥٤٠ إلى ٢٠٣٩ .

جدول رقم ١: تطوّر عدد رخص الإقامة الممنوحة لنساء المغرب العربي بإيطاليا (١٩٩٢-٢٠٠٢)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٢
الجزائريات	٥٤٠	٤٨٤	٥١٧	٦١٢	٦٨١	٩١٦	١٠٤٣	١٢١١	٢٠٣٩
المغربيات	٨١٨٠	٨٨٤٤	١٢٠١٠	١٤٦٤١	١٧٦٦٠	٢٣٧٣٢	٢٧٩٦٠	٣٤٣٤٩	٥٤١٤٠
التونسيات	٣٧٣٣	٣١١٧	٣٧٨٣	٤٣٤٦	٥١٩٣	٦٨٦٦	٧٨٢٩	٨٨٢٧	١٢٨١٤
المجموع	١٢٤٥٣	١٢٤٤٥	١٦٣١٠	١٩٥٩٩	٢٣٥٣٤	٣١٥٠٤	٣٦٨٣٢	٤٤٣٨٧	٦٨٩٩٣

المصدر: Mohamed Khachani, L'émigration au féminin, Tendances récentes au Maroc, CARIM, notes d'analyse et de synthèse 2009/26, European University Institute



ومن المفيد القول بأن تبين رصد أعداد المهاجرين والمهاجرات من مصدر إلى آخر يعود إلى اختلاف عمليات التقدير وآليات الحصر الإحصائي للمهاجرين. ويبرز ذلك التباين بشكل واضح في تقدير أعداد المهاجرين بين المصادر الإحصائية بدول الاستقبال وبدول المصدر. وهي مسائل أثارتها بعض التقارير الدولية حول ظاهرة الهجرة التي بين بعضها^٧ أن تأويل إحصائيات المهاجرين تبقى مسألة معقّدة وغير دقيقة حتى في حالات الدول التي تجتهد في إنتاج إحصائيات متناهية الدقة. وتتباين أعداد المهاجرين بحسب اختلاف من يتم إحصاؤه بصفته مهاجرا والجهة التي قوم بذلك الإحصاء. ولا يعود ذلك الاختلاف إلى عدم وجود تعريفات كونية متفق عليها لصفة المهاجر فحسب، ولكن يعود كذلك إلى أن التعريف المعتمد نفسه قد يؤدي إلى أرقام مختلفة بين حالة إحصاء المهاجرين في بلدهم الأصلي وإحصاؤهم في بلد الاستقبال.

غياب الدراسات والمقاربات النظرية لهجرة المرأة

ارتبطت حركة الهجرة الدولية من المغرب العربي إلى الخارج وإلى أوروبا بشكل خاص بأسباب تاريخية وسياسية تعود إلى الحقبة الاستعمارية وما رافقها من سياسات استقدام اليد العاملة البسيطة من المستعمرات أثناء وعقب فترة الاحتلال الاستعماري. وقد كان لهذا الارتباط التاريخي لحركة الهجرة بدول المغرب العربي أثره المباشر في تطور حركة هجرة المرأة من هذه الأقطار سواء في شكل هجرة مرافقة أو في إطار عمليات لم الشمل العائلي في بلاد المهجر، و فيما انبثق عقب ذلك من أشكال أخرى لهجرة المرأة خاصة في العقدين الأخيرين.

وبالرغم من قدم حضور المرأة المغاربية في مشهد الهجرة الدولية المهاجرة ظلّت المرأة المهاجرة بشكل عام رقما شبه غائب عن مجمل الدراسات العلمية في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية سواء في الغرب أو في دول المغرب العربي. ولم تحظ ظاهرة هجرة المرأة باهتمام يذكر من طرف الباحثين والدارسين، وأهملت بحوث الهجرة

7 Philippe Fargues (Dir), Migrations méditerranéennes rapport 2005, Ibid, p34.

ودراسها لفترة طويلة المساهمات الاجتماعية والاقتصادية والتجارب المختلفة للمهاجرات. ولم يبرز الحديث عن المرأة المهاجرة في أوروبا إلا مع منتصف سبعينيات القرن العشرين (وهو التاريخ المتصل بفترة إيقاف الدول الأوروبية لحركة الهجرة إليها، وبروز حركة التجميع العائلي للمهاجرين)، حيث بدأت الدراسات تتحدث عن هجرتها في ضوء الحديث عن التحاق المرأة بزوجها المهاجر. وبهذا ارتبط ظهور المرأة في مشهد الهجرة المغربية بأوروبا بصورة نمطية جعلت منها منحصرة في صورة الزوجة المرافقة للرجل المهاجر والكائن غير النشط اقتصاديًا، وهي ربة الأسرة وصمّام أمانها الاجتماعي في ظل ثقافة المجتمعات الغربية .

وفي إطار تنزيل الرجل المهاجر ككائن اقتصادي مشارك في المجال العام والحديث عن المرأة المهاجرة ككائن اجتماعي منحصر داخل المجال الخاص، وقع بالتالي تفسير هجرة الرجل بأسباب اقتصادية وتفسير هجرة المرأة بأسباب اجتماعية. وقد اتجهت المقاربات التحليلية الأولى التي حاولت تفسير حركة السكان ضمن المدارس الكلاسيكية للتنمية (مدرستا التحديث والتبعية) في الاتجاه نفسه⁸ متأثرة بتلك الصورة النمطية حول المرأة المهاجرة منعقدة النشاط الاقتصادي والمعتنية بأسرتها في حدود أسوار المجال الخاص. وهو ما جعل من المرأة المهاجرة غائبة عن الدراسات الأولى للهجرة، ورغم كثافة ما كتب حول هذه الظاهرة خاصة من دول المغرب العربي ظلت المرأة متغيّرة غائب الطرح عن دائرة الجدل الفكري والأكاديمي حول ظاهرة الهجرة وأبعادها المختلفة.

ولكن مع تصاعد تيارات الهجرة النسائية المنفردة من دول المغرب العربي خاصة منذ مطلع الثمانينات تزايد الانتباه إلى إشكالية حضور المرأة في مشهد الهجرة نحو الدول الغربية وبرزت بعض الاتجاهات الداعية إلى المزيد من الاهتمام بدراسة ظاهرة الهجرة النسائية بشكل مستقل عن ظاهرة الهجرة في عموميتها. وقد ترافق ذلك أيضا مع جهود مجموعة من الأطراف والهيكل الدولية و التي سعت لكسر تلك المنقّطات التي سادت الساحة الفكرية الأوروبية ولتجعل من المرأة حاضرا اجتماعيا بارزا في مشهد الهجرة الدولية. ولا بدّ من التأكيد على أنّه بالرغم من بعض التقدم الفكري الحاصل في التناول المستجد لدراسة ظاهرة الهجرة النسائية لا يزال الإنتاج المعرفي والعلمي حول المرأة المهاجرة عالميا وعربيا ومغربيا قليلا. ولا يزال التراكم النظري ضعيف ولم تتمكن العلوم الإنسانية والاجتماعية من تطوير نماذج نظرية قادرة على تحليل فكري متقدّم لظاهرة الهجرة النسائية، يحيط بمختلف ملامستها وحيثياتها لاسيما فيما يتصل بأدوارها الاقتصادية. ولا يزال هناك عدد من دراسات الهجرة تتعامل معها كظاهرة محايدة لمتغير النوع الاجتماعي، ويعيد بالتالي الإنتاج اللاواعي لمنمطات ذكورية الهجرة.

ومن المهم القول بأنه إلى جانب هذا النقص النظري في دراسات ومقاربات الهجرة النسائية لا تزال كذلك هذه الظاهرة تشهد - على مستوى منطقة المغرب العربي - نقصا واضحا في الرصد الإحصائي الدقيق لها. ويصطدم الباحث بصعوبات عديدة في محاولة الحصر الإحصائي للظاهرة مما يضطره إلى الاعتماد على معطيات مجزأة وغير محيئة عند محاولة دراسة الظاهرة. ويغيب التصنيف الإحصائي للهجرة حسب متغير النوع الاجتماعي بالبلدان المغاربية والعربية بشكل أعمّ، وقلّما تعتمد الإحصاءات في مجال الهجرة مجهر النوع الاجتماعي في تصنيف البيانات العامة حول حركة الهجرة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن قلّة إحصائيات الهجرة المبنية حسب متغير النوع الاجتماعي، تكاد تكون حالة شبه عامة في أغلب دول العالم سواء المصدّرة للهجرة أو المستقبلة لها، وذلك بالرغم من تسارع وتيرة حضور المرأة في مشهد التدفقات الدولية للهجرة في العقود الأخيرة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ولا شك أن الأوضاع الهشة للعديد من النساء المغاربيات والعربيات في أسواق العمل بالمهجر والافتقار إلى الحماية في الوظائف غير الرسمية والمخالفة للقانون يساهم إلى حد كبير في عرقلة جهود الرصد الإحصائي لهجرتهم في دول الاستقبال وفي دول المصدر. ويبيق من المهّم القول بأن المندادة بضرورة التعاطي الإحصائي والرسمي مع ظاهرة الهجرة من منظور النوع الاجتماعي سوف يجعل من الحراك الدولي للمرأة العربية والمغاربية أكثر بروزا وبيانا، ويجعل من أصنافهن أكثر وضوحا للدارسين والباحثين وصناع القرار. كما انه من شأنه أن يبرز التحيز ضدّهن وبعض أوجه الاستغلال المزدوج الذي قد يتعرضن إليه في بلد الهجرة بوصفهنّ نساء أولا وبوصفهنّ مهاجرات ثانيا.

أطوار الهجرة النسائية من المغرب العربي وخصائص المهاجرات

نستعرض في هذا الجزء من الدراسة التطور التاريخي للهجرة النسائية المغربية وأصنافها وكذلك الخصائص العامة للمهاجرات من بلدان المغرب العربي.

التطور التاريخي للهجرة النسائية المغربية وأصنافها

تطوّرت حركة الهجرة النسائية من المغرب العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين إلى اليوم بحيث أنتجت تلك الحركة خلال الخمسين سنة المنقضية أصنافا من النساء المهاجرات متعددة الطبيعة والحجم والخصائص.

نساء المغرب العربي وهجرة المرافقة

من المعلوم أن الدول المغاربية الثلاث تونس والمغرب والجزائر قد شهدت مباشرة بعد حصولها على الاستقلال موجة كبيرة من التحرك السكاني خارج حدود البلاد. وشملت هذه الحركة إلى جانب الفرنسيين أعدادا كبيرة من غير الفرنسيين الذين ارتبطت مصالحهم بشكل مباشر بالحضور الفرنسي بدول المغرب العربي كالإيطاليين والمالطيين، وعدد كبير من المواطنين المغاربة من بعض المرفهين من المسلمين واليهود الذين اختاروا الرحيل طوعا إلى أوروبا. وإلى جانب هؤلاء اضطرت فئات عريضة من السكّان العاطلين عن العمل والخارجين عن دوائر الاقتصاد الرسمي إلى الهجرة الخارجية بحثا عن موارد للرزق. وقد هاجر من تونس نحو فرنسا على سبيل المثال سنة الاستقلال في ١٩٥٦ حوالي ٩٤٤٨ شخصا وارتفع العدد سنة ١٩٦١ ليسجّل ٦٦٢٦ مهاجرا ووصل إلى ٨٩٤٦ مهاجر سنة ١٩٦٢. ووصل عدد المغاربة في فرنسا من ٤٠,٠٠٠ شخص سنة ١٩٤٦ إلى ٢٥٠,٠٠٠ شخص سنة ١٩٥٤ ليتجاوز ٦٠٠,٠٠٠ عام ١٩٦٥. وفي ظل الرغبة المتواصلة لفرنسا في استقبال اليد العاملة المغربية عملت على تنظيم هذه الحركة عبر إبرام الاتفاقيات الثنائية لتصدير اليد العاملة^٩. ولا بدّ من التذكير بأنه في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول المغرب العربي عند خروج المستعمر وسياق قيام دول الاستقلال وبناء الدولة برزت هجرة اليد العاملة الذكورية والبسيطة من دول المغرب العربي كحل سحري سوف تعمل الحكومات الوطنية على استثماره بغاية امتصاص فوائض سوق الشغل من البطالين المتراصين على أطراف المدن.

ومع الوقف الرسمي لهجرة العمال إلى أوروبا وفرنسا منذ سنة ١٩٧٤ برزت سياسات التجميع العائلي للمهاجرين كحلّ سياسي واجتماعي أرادت من خلالها السلطات الأوروبية معالجة بعض التأثيرات الجانبية للهجرة. وقد ساهمت تلك السياسات في إعادة تشكيل ورسم واقع المهاجرين العرب والمغاربة وعائلاتهم داخل الحيز الأوروبي. وفي هذا السياق تحديدا دخلت أولى أعداد النساء المغاربيات على خطّ الهجرة إلى أوروبا، حيث مثّل التحاق الزوجة المغربية الأصل

٩ عائشة التايب، «قانونية ولقانونية الهجرة التونسيين في العهد البورقيبي»، ضمن كتاب القضاء والتشريع في تونس البورقبيية والبلاد العربية، منشورات مؤسسة التميمي، مارس ٢٠٠٤، ص ٥٧.

بزواجها المهاجر فرصة ذهبية للوطن والعائلة للاستزادة من معين الهجرة ومزيد تطوير سبل العيش، كما مثل ذلك الحاق إستراتيجية أوروبية لتحقيق بعض الاستقرار الاجتماعي للمهاجر ولبلد المستقبل له. وقد ارتفعت أعداد النساء المغاربيات بالدول الأوروبية بفعل سياسات التجميع العائلي حيث مّرت على سبيل المثال في فرنسا نسب المهاجرات من المغرب الأقصى من ٢٦,٧ ٪ في سنة ١٩٧٥ إلى ٣٩ ٪ في سنة ١٩٨٢، واتخذت الأرقام المنحى نفسه في كل من بلجيكا وهولندا وألمانيا. وأشارت الإحصائيات إلى أن عدد الجزائريات اللاتي دخلن فرنسا في الفترة نفسها تجاوز عشرة أضعاف عدد الرجال. وارتفعت أعداد المهاجرات التونسيات بمقتضى التجميع العائلي من ٣٠,٩ ٪ سنة ١٩٧٥ إلى ٣٨,٢ ٪ في ١٩٨٢ ليصل ٤١,١ ٪ سنة ١٩٩٠. ويذكر أن أغلب تلك النساء المهاجرات في البداية ينحدرن من أوساط ريفية وقرية هما أن الهجرة الذكورية المغاربية نحو أوروبا شملت في بداياتها بدرجة أساسية سكّان المناطق الريفية والداخلية. ومثلت الهجرة الخارجية امتدادا لظواهر النزوح الريفي نحو العواصم والمدن الكبرى الناجم عن مخلفات الحقبة الاستعمارية. وقد ظلت هجرة هذا الصنف من النساء في مجملها متصلة بوظائفهن الأسرية والتربوية داخل الفضاء الخاص.

وتشير الإحصائيات الرسمية الفرنسية الحديثة إلى أن نسب التجميع العائلي استمرت بأنساق مرتفعة حيث شملت بشكل عام خلال سنة ٢٠٠٤ نسبة ٥ ٪ من الرجال و٤٠ ٪ من النساء و٥٥ ٪ من الأطفال. وتغيرت تلك النسب في ٢٠١٠ لتشمل ٨ ٪ من الرجال، و٥٨ ٪ من النساء و٣٤ ٪ من الأطفال^{١١}. وهو ما يعكس استمرار ارتفاع نسب المنتفعين من سياسات التجميع العائلي من النساء، بعدما كانت تسجل لصالح الأطفال في السابق، وهو ما يؤكّد اتجاهات ارتفاع نسب المهاجرات في إطار غط هجرة المرافقة واستمراره إلى اليوم بوصفه احد القنوات المؤمنة لحركة هجرة المرأة.

نساء المغرب العربي وحركة الهجرة المنفردة

منذ ثمانينات القرن العشرين برزت حركة الهجرة النسائية الفردية، لتشمل عددا من النساء اللواتي اخترن الهجرة نحو أوروبا بشكل مستقل ومحض إرادتهنّ، إمّا لأسباب اقتصادية أو لغرض مواصلة تعليمهن. وتمثل المرأة ضمن هذه الحركة وحدة اقتصادية مستقلة بذاتها ومختلفة عن المرأة المرافقة للزوج المهاجر. وإن تفرّق أسباب الهجرة بين أصناف المهاجرات ضمن هذه الحركة، فإنهنّ يجتمعن في صفة المبادرة الفردية بالهجرة وإبرادة المشاركة في التحرّر من الضغوط المختلفة ومن وضعيات البطالة وانعدام مواطن الشغل في الوطن الأصل. وتبرز الدلائل الميدانية تنامي ظاهرة الهجرة المنفردة للنساء من دول المغرب العربي نحو دول جنوب أوروبا تحديدا، وتشمل الظاهرة الفتيات العازبات والأرامل والمطلقات، كما تشمل كذلك عددا من النساء المتزوجات ممن يهاجرن طلبا للرزق وللمساهمة في تحسين أوضاع الأسرة التي تكون مازال في البلد الأصل.

ومن المفيد الإشارة إلى أن هذا الصنف من الحراك الدولي للمرأة من أجل العمل لم يشمل المرأة المغربية والعربية فحسب بل انه ينسحب على أعداد مهمّة من نساء العالم اليوم. وهي ظاهرة عالمية شديدة الارتباط بسياق العولمة الذي أصبحت أسواق العمل به أكثر اجتذابا لليد العاملة النسائية. وتلعب التمثلات الاجتماعية الكونية وعمليات إعادة إنتاج الرواسب الثقافية، إلى جانب السياسات الحكومية لدول الاستقبال وممارسات أرباب العمل دورا كبيرا في تأجيج حركة هجرة النساء، عبر الطلب الغربي المتزايد عليهنّ بغرض تأدية أنواع معينة من الوظائف.

10 Mohamed Khachani, La femme marocaine immigrée dans l'espace économique des pays d'accueil, Ibid, p165.

١١ مركز جامعة الدول العربية بتونس، «الأسرة العربية المهاجرة في أوروبا: الواقع والتحوّلات»، الندوة السنوية تونس ١٤ ديسمبر ٢٠١٠.

تمثل فتيات الجيلين الثاني والثالث مكوناً رئيسياً من مكونات مشهد هجرة المرأة المغربية لا يمكن التغافل عنه. ويشمل مختلف المنحدرات من الأسر المغربية المهاجرة، اللاتي ولدن في أوروبا ونشأناً فيها أو دخلنها في سن مبكرة في ظلّ عمليات التجميع العائلي. ويحمل عدد منهن جنسية مزدوجة ما سهّل لهن الانخراط في مجتمعات الاستقبال بحكم إتقان اللغة والاندماج المبكر في منظومة التربية والتعليم ببلدان الهجرة.

ومن المهم التأكيد في هذا السياق على ما شهدته الخصائص العامة للجالية المغربية المقيمة في أوروبا من تحولات في العقود الأخيرة من حيث ارتفاع نسبة أصحاب الأعمال وعدد من يتولون مهام سامية ووظائف عليا في بلدان المهجر، وارتفاع المستوى التعليمي للمهاجرين الذي نتج عنه انخفاض نسبة الأمية (انخفضت بالنسبة للمهاجرين التونسيين على سبيل المثال من ٦٠ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ١٥ ٪ سنة ١٩٩٠)، كما انخفضت نسبة اليد العاملة البسيطة (كانت تمثل ٣/٤ اليد العاملة المهاجرة من تونس في بداية الثمانينات انخفضت إلى الثلث مع التسعينات). ولم تكن المرأة المغربية المنحدرة من الهجرة بمنأى عن هذه التحولات، حيث اختلفت فتيات الجيلين الثاني والثالث عن نساء الجيل الأول من حيث مستويات التعليم والاندماج المهني وارتفاع نسق مشاركتهن الاقتصادية، واحتلال بعضهنّ مواقع مهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الاستقبال. وبرزت من بينهن شريحة من الكفاءات المتميزة في مجالات مختلفة أبدت قدرتهن على الانخراط الفاعل في المجتمعات الغربية والتفاعل الإيجابي، عبر القيام بأدوار الوساطة الاجتماعية بين الثقافتين الغربية والعربية الإسلامية، اللاتي تعتبر تلك الأجيال نفسها جزء لا يتجزأ من كلاهما.

ولكن تجدر الإشارة إلى أنّه بالرغم من استقرار أوضاع بعضهن في المهجر، فإن عدد منهن يعشن - بدرجات متفاوتة- بعض مشاكل صعوبة الاندماج الثقافي والاجتماعي من ناحية وصعوبة الاندماج في الحياة الاقتصادية والمهنية من ناحية أخرى. وقد بيّنت عدة دراسات منجزة في فرنسا على وجه التخصيص حجم التمييز الذي يتعرض له الشباب المنحدر من أصول مغربية (ذكورا وإناثا) في مستوى تفاوت نسب الوصول لمواطن العمل بينهم وبين الشباب الفرنسي الأصل. وقد قدرت فرص الحصول على عمل بأكثر من ٨٠ ٪ بالنسبة للشباب الفرنسي ولم تتجاوز ٦٤ ٪ بالنسبة لذوي الأصول المغربية، وتمثل نسب الفوارق في فرص الوصول لمواطن العمل بحوالي ١٥ نقطة لصالح الشباب الفرنسي الأصل من الذكور و١٧ نقطة بالنسبة للإناث^{١٢}. كما بينت نتائج بعض الدراسات الأخرى بأن معدل التشغيل بين صفوف الشباب الفرنسي من أصول مغربية أقل بحوالي عشرين نقطة من أبناء السكان المحليين وذلك بنسبة ٥٦ ٪ مقابل نسبة ٧٤ ٪ للنساء وحوالي ٦٥ ٪ مقابل ٨٦ ٪ للرجال^{١٣}. وتشير هذه الدراسات إلى أن الاختلافات في الخبرة العلمية والمؤهّل العلمي والوضع العائلي ومحل الإقامة بين المجموعتين لا تفسر غير ثلث ذلك الفارق، في حين تعود أهم أسباب صعوبة اندماج الأجيال الجديدة للهجرة في الدورة الاقتصادية إلى مشاكل التمييز العرقي الذي يطرح نفسه بقوة في سوق العمل الفرنسيّة.

بالرغم من ندرة الإحصائيات الدقيقة والدراسات المشخّصة للأوضاع الحياتيّة العامة للمرأة المغربية المهاجرة بشكل عام وللأجيال الشابة وفتيات الهجرة بشكل خاص ومستويات اندماجهن في مجتمعات الهجرة، يبقى المتوفر حولها يرجّح حقيقة تنامي التمييز الاجتماعي والمهني ضدها وتعرّضها لمشاكل مختلفة بوصفها امرأة أوّلاً وبوصفها مهاجرة عربيّة ثانياً. وقد أضحي هذا الانطباع يتأكد بشكل واضح في بعض التقارير والوثائق الرسميّة الأوروبيّة، حيث تزايد الحديث في

12 Dupray A, Moullé S, L'insertion des jeunes d'origine maghrébine en France, Net. Doc. 6, Mai, 2004. www.cereq.fr

١٣ مركز جامعة الدول العربية بتونس، «الأسرة العربية المهاجرة بأوروبا: الواقع والتحوّلات»، مرجع سابق.

السنوات الأخيرة عن تغافل الحكومات الأوروبية عن الاهتمام بالمرأة المهاجرة، وأضحت بعض الأدبيات الرسمية بفرنسا على سبيل المثال تؤكد على ضرورة الانتباه إلى أن إدماج المرأة المهاجرة والمنحدرة من الهجرة يمثل المفتاح الرئيسي لنجاح عملية اندماج مجموع السكان المهاجرين. وانتشر الحديث عقب حوادث الضواحي الباريسية خاصة عن ضرورة إبراء أهمية خاصة لوضع المرأة المهاجرة لاسيما من أصول مغربية وما تعيشه من صعوبات فعلية في الاندماج والحضور والفعالية في المجتمعات المستقبلية لها¹⁴.

وقد أشارت بعض التقارير الرسمية الفرنسية¹⁵ إلى غياب المرأة المغربية المهاجرة عن ساحة المجتمع وعدم حضورها البارز في هياكل التسيير القيادية في الجمعيات والأحزاب والهياكل النقابية، وذلك بالرغم من أهمية وزنها الديموغرافي في المجتمع الفرنسي، حيث تمثل النساء ما يفوق نصف (٥٠,٣ %) مجموع المهاجرين الذي بلغ في جانفي سنة ٢٠٠٤ حوالي ٤,٥ مليون مهاجر مقيم بفرنسا. هذا إلى جانب تأكيد تلك الوثائق على هشاشة وضع المهاجرات المغاربيات في سوق العمل الفرنسي، وبالرغم من أنهن يمثلن ٤١ % من مجموع المهاجرين النشطين مقابل ٣٥ % في سنة ١٩٩٠ فإنهن الأكثر عرضة للإقصاء من أسواق العمل. ولا يؤدي النجاح المدرسي الذي تحصل عليه الفتاة المغربية المنحدرة من الهجرة في الغالب إلى اندماج مهني مؤكد أو مأمون، مقارنة بنظيراتها من الفرنسيات، حيث لا تسجل نسب العمل بالنسبة للفتيات من أصول مغربية سوى ٦٥,٨ % مقابل ٧٩,٥ % بالنسبة للفتيات من أصل فرنسي. ومن بين ثنائي وظائف أساسية متكررة من قبل النساء المهاجرات بفرنسا، سبعة منها تعتبر وظائف غير متخصصة، وذلك مقابل ثلاث وظائف فقط بالنسبة لذوات الأصول الفرنسية.

بناء على ما تقدم يجدر التأكيد على تنوع أصناف المرأة المغربية المهاجرة واختلاف تجربة الهجرة وتفصيلها من صنف إلى آخر ومن امرأة مهاجرة إلى أخرى. وبهذا يجوز القول بأن تصنيف الهجرة المغربية وفق منظور النوع الاجتماعي ووفق متغيرات السن وتجربة الهجرة وطبيعة الممارسة الاقتصادية والانتماء الاجتماعي للمرأة المهاجرة، يصبح ضرورة منهجية لا غنى عنها من أجل فهم حقيقة هجرة المرأة من ناحية، ولا يمكن بدونه فهم حقيقة مساهمتها في التنمية الاقتصادية لأوطانها الأصلية من ناحية أخرى. وربما تتوضح لنا بعض جوانب تلك المساهمة بعد النظر إلى الخصائص العامة للمرأة المهاجرة من منطقة المغرب العربي.

الخصائص العامة للمهاجرات من المغرب العربي

شهدت الخصائص العامة للمهاجرين من المغرب العربي تحولات هيكلية مختلفة في العقود الأخيرة شملت بشكل رئيسي المظاهر الاجتماعية الديموغرافية والاجتماعية المهنية، وقد مسّت تلك التحولات كذلك الخصائص العامة للمرأة المغربية المهاجرة التي اختلفت ملامحها شكلا ومضمونا عن المرأة المهاجرة من المغرب العربي خلال الستينات والسبعينات. وإن انطلقت هجرة المرأة من المغرب العربي كما تقدم بوصفها حراكا جغرافيا للمرأة المتزوجة غير النشطة اقتصاديا والمملتحة بزوجها المهاجر لأسباب عائلية واجتماعية صرفة، فإن هذه الصورة اليوم تغيرت واختلفت مضامينها.

تطغى اليوم حالة المرأة المهاجرة بشكل فردي على مشهد هجرة المرأة المغربية وإن أكدت الدلائل حضور المرأة المتزوجة ضمن ذلك الحراك المنفرد للمرأة المغربية المهاجرة. ومعلوم أن التحولات الديموغرافية الطارئة مؤخر على سكان المغرب العربي أصبحت تعتبر من بين العوامل المساهمة في تطوّر هذا الشكل المستجد من الهجرة النسائية الخارجية. وأضحت

14 Aicha taye, Les transformations actuelles de l'émigration féminine en Europe :Cas du Maghreb. Colloque international " Migration et développement des régions maghrébines et sub-sahariennes, 11-12 /11/2010. Université Mohamed I, Oujda- Maroc.

15 République française, Ministère de la parité et de l'égalité professionnelle, Femmes de l'émigration, 7 mars 2005.

المؤشرات الديموغرافية تؤكد تأخر سن الزواج وخاصة بالنسبة للمرأة وارتفاع نسب الفتيات العازبات، وقد سجلت على سبيل المثال نسبة الشابات غير المتزوجات من الشريحة العمرية ٢٥-٢٩ سنة ٥٥ ٪ في تونس خلال سنة ٢٠٠٧. وارتفع عدد الفتيات غير المتزوجات ضمن نسق الهجرة النسائية المنظمة نحو دول الخليج العربي عبر الوكالة التونسية للتعاون الفني من بالنسبة للهجرة ١١٨ مهاجرة خلال سنة ٢٠٠٠ إلى ٥٩٧ فتاة مهاجرة في سنة ٢٠٠٨. ويشهد جنوب أوروبا اليوم تطورا بارزا للهجرة النسائية الفردية من المغرب الأقصى ممثلة في عدد من الطالبات والفتيات غير المتزوجات إلى جانب عدد من الأرامل والمطلقات والمتزوجات اللاتي يهاجرن بحثا عن مواطن الرزق تاركات أسرهن في المغرب. وتعتبر ٧١,٤ ٪ من النساء المهاجرات من المغرب الأقصى إلى إيطاليا مهاجرات منفردات إما أرامل أو مطلقات^{١٦}. وهي ظاهرة غدت أكثر بروزا بالنسبة للمهاجرات من المغرب الأقصى منذ نهاية التسعينات حيث تبين أن نسب مهمة من المغريات المقيمت خاصة في إيطاليا وإسبانيا لم يعد يهاجرن فقط كزوجات أو كأمهات ولكن كنساء يبحثن عن موقع في سوق العمل متحذرات في الغالب من الروابط الأسرية. وتؤكد نتائج بعض الدراسات انخفاض نسبة الخصوبة عند العائلات المغاربية المهاجرة في أوروبا وتأخر سن الزوج بالنسبة لفتيات الجيلين الثاني والثالث المقيمت بها، حيث تعيش أكثر من ٦٠ ٪ من الفتيات الشابات غير المتزوجات في المهجر مع أولياءهن، ولا ترتبط الفتاة المغربية بالحياة الزوجية في الغالب إلا بعد سن ٣٥ سنة^{١٧} ويكون عادة في إطار زواج بقرين من العائلة أو نفس الجنسية. وتوجد أكبر نسبة من المهاجرات المغريات غير المتزوجات بإسبانيا.

وتتحد المرأة المهاجرة من المغرب الأقصى نحو إسبانيا في الغالب من أوساط حضرية حيث بينت بعض النتائج انخفاض نسبة المنحدرات من وسط ريفي أو قروي ولم تتجاوز نسبة المهاجرات من وسط قروي سوى ٦ ٪ ضمن نتائج بعض البحوث^{١٨} في حين تتحد ٩٤ ٪ منهن مباشرة من المدينة، وتعتبر ٦٥ ٪ منهن أصيلات تلك المدينة بينما تأتي ٢٠ ٪ الباقية من مدن أخرى ١٥ ٪ من قرى نزل منها إلى مدن قبل مرحلة الهجرة إلى إسبانيا. وهو ما يناقض الفكرة القائلة بأن الهجرة المغاربية تشمل المناطق الداخلية والريفية بالأساس، وهي مسألة غير مؤكدة بالنسبة لحالة هجرة النساء من المغرب العربي على خلاف الهجرة الذكورية. فالهجرة النسائية من المغرب العربي تبدو ظاهرة حضرية بالأساس، حيث ترشح المدن أكثر من الأرياف والقرى نساها للهجرة الخارجية، وهي مسألة مختلفة بالنسبة للرجال حيث تكون البيئة الريفية أكثر قابلية لهجرتهم، وقد بينت نتائج الدراسة نفسها أن انتماء نسبة الرجال المهاجرين لأوساط ريفية مرتفعة ٤٠ ٪ من المهاجرين مقابل ٦ ٪ فقط للنساء.

وأما عن الخصائص السوسيو مهنية للمرأة المغاربية المهاجرة فتتنوع بدورها بين مختلف أصناف المهاجرات. وإن توزع عدد من المهاجرات الأوائل على قطاع الصناعة والصناعات المعملية أساسا كالنسيج وصناعة الملابس وغيرها، فإن عدد من المهاجرات يمارسن أساسا الأعمال الزراعية والخدمة المنزلية ومهن الرعاية بالأطفال وكبار السن وذلك بشكل فردي وسري وغير منظم. هذا مع العلم أن المرأة المغاربية المهاجرة أصبحت أكثر بروزا في مجال الأعمال الحرة والمشاريع الخاصة وهي مسألة بدأت تتطور أكثر لدى فتيات الجيلين الثاني والثالث كما شمل بدرجة أقل بعض النساء اللواتي دخلن أوروبا في إطار سياسات التجميع العائلي أو بحثا عن العمل، وتشير إحصائيات ديوان التونسيين بالخارج مثلا أن نسبة النساء من الكوادر العليا وأصحاب المؤسسات وأصحاب المهن الحرة سجلت ارتفاعا بلغ ٩ ٪ من مجموع الكفاءات التونسية بالخارج، خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية خلال سنة ٢٠٠٦. وبالرغم من ضعف النسب العامة

16 Nouria Ouali, "Les marocaines en Europe: Diversification des profils migratoires" Homme et migration, n° 1242, Mai- Avril 2003, p 73.

17 Aicha Belarbi, Migration des femmes des pays MEDA vers l'Europe, Euromed migration II, Bruxelles 6/04/2011, www.euromed-migration.eu.

18 Angeles Ramirez, "La valeur du travail, L'insertion dans le marché du travail des immigrées marocaines en Espagne". Revue Européenne de Migrations Internationales vol 15, n° 2 , 1999, pp 9-36

للمرأة صاحبة المؤسسة أو المرأة المفاوضة مقارنة بمساهمة المرأة المغربية في قطاعات النشاط الأخرى ، فإنها عموما تعتبر نسبا أخذة في التطور. وتسجل المهاجرات من أصل مغربي حضورا أبرز في المشهد السوسيوا اقتصادي بفي سبانيا وإيطاليا . كما تحتل النساء المهاجرات ثلث النشطين المغربية المقيمين بفرنسا (٣٣,٣٧ ٪) وترتفع نسبة النشاط عند التونسيات المهاجرات (٣٦,٧ ٪) تليهن الجزائريات (٣٦,٦ ٪ فالمغربيات (٣٠,٢ ٪). وتسجل نسبة الممارسات لنشاط مهني بشكل عام ارتفاعا ملحوظا وتطورا بارزا في السنوات الأخيرة، خاصة عند اللواتي حصلن على الجنسية الفرنسية.

وتبدو الفتاة الشابة المهاجرة والأكثر تعلما بشكل عام، الأقدر على الاندماج في المنظومات الاقتصادية والاجتماعية العامة لمجتمعات الاستقبال، في حين يقتصر توظيف المرأة المهاجرة من صاحبات اليد العاملة البسيطة، والتي تتصف بقلّة المهارة وتدني المستوى التعليمي، في مهن مثل العمل في الخدمة المنزلية، والعمل بقطاع الخدمات (كنادلات..) والعمل بأسواق الجنس. وهي أعمال عادة ما تكون هشة وغير مستقرة تتسم بانخفاض أجورها وانعدام الخدمات الاجتماعية وسوء ظروف العمل.

ويتمّ النفاذ الأول للعمل بالنسبة لنساء الهجرة وفتياتها، في الغالب الأعمّ بـ صور هشة وغير مستقرة (عبر عقد عمل محدّد المدّة ، عمل مؤقت، تعويض جزئي...). وتقتحم مثلا نسبة ٤٠ ٪ من نساء الهجرة في فرنسا ذوات التكوين العالي سوق العمل، عبر عقود عمل بوقت جزئي، وذلك مقابل ٢٢ ٪ فقط بالنسبة لنظيراتهم من الفرنسيات ذوات نفس التكوين. وإذا كانت العقود المؤقتة تشمل ٦٣ ٪ من مجموع العقود المعروضة على الشباب الفرنسي المتخرج من الجامعات والممارس للعمل لأول مرة، فإن هذه النسبة ترتفع إلى ٧٥ ٪ بالنسبة لخريجي الجامعات الفرنسية من ذوي الأصول المغربية^{١٩}.

ومن المهم التذكير بأن تطوّر حركة هجرة المرأة المغربية في العقود الأخيرة ارتبط كذلك بوجهات هجرة جديدة مثل بعض دول جنوب أوروبا كإيطاليا وإسبانيا، وقد قدّر عدد النساء المهاجرات من المغرب الأقصى والمقيمت في إسبانيا في سنة ٢٠٠٥ بحوالي ١٧٠,٤٩٨ مهاجرة بما يمثّل ثلث مجموع المهاجرين المغربية المقيمين في إسبانيا، وقدّرت نفس النسبة بحوالي ٢٤,١ ٪ بالنسبة للجزائر، و٢٧,٨ ٪ بالنسبة لتونس . وقد ارتبطت هذه الوجهات النسائية المستجدة بتطوّر اختصاصات هجرية جديدة متصلة بظواهر تدويل أعمال الرعاية والخدمة المنزلية. وترد تلك التخصصات في سياق الاستجابة لتنامي طلب العائلات الأوروبية المتزايدة على تغطية مجال الأنشطة النسائية المنزلية، حيث أدّى تحسّن الأوضاع العامة للأسر وارتفاع نسب تعليم الإناث، وتصاعد وتيرة دخولهن لأسواق العمل ودوائر النشاط المنتج خارج الفضاء العامة الخاصة في البلد الأصل، إلى جانب جملة التحولات الديموغرافية وارتفاع نسب التهرّم السكاني وأعداد العجزة وكبار السن في عدد من دول جنوب أوروبا ومدنها الكبرى، أدّى إلى تحوّل أنشطة الرعاية والخدمة المنزلية إلى محور بارز في معادلات العرض والطلب على اليد العاملة في أسواق العمل بتلك البلدان، وظلّت اليد العاملة النسائية المغربية أحد أهم الميكانزمات المحركة لذلك.

وقد قدّر عدد العاملين بالمنازل في أوروبا بالمليون شخص. يعمل أغلبهم حسب الإحصائيات في وضعيات غير قانونية، ولا يمارس غير عدد قليل منهم عمله في ضوء التمتع الكامل بالمستحقات وفق ما تنصّ عليه القوانين^{٢٠} . وبالرغم من سعي بعض الدول الأوروبية كإيطاليا لتسهيل إجراءات الدخول للمقنّن لعمالات المنازل وحثّ العائلات الإيطالية منذ

19 Alain Frickey et Jean-Luc Primon, Insertion professionnelle et discriminations : l'accès à l'emploi des étudiants issus de l'immigration en région Provence - Alpes - Côte d'Azur, Cahier de l'URIMIS n° 10-11 dec 2006, p 65

20 Nouria Ouali, " Les marocaines en Europe: Diversification des profils migratoires", Ibid, p 70

سنة ١٩٩٠ على التسوية القانونية لاستخدامهن، يبقى العدد الأكبر منهنّ بالعمل في الظلّ ويمارس نشاطه بشكل غير معلن ضمن قطاعات العمل الموازي، هذا مع العلم بأن ٩٠٪ من الأشخاص العاملين بالمنازل في إيطاليا من المهاجرين هنّ من النساء في سنة ٢٠٠٥. وتتسم ظروف العمل بهذا القطاع بالأجور المتدنية، وساعات العمل الطويلة، وانعدام التمتع بالعطّل وأوقات الراحة، وغياب التغطية الاجتماعية والتأمين الصحيّ، هذا إلى جانب كلّ ما يمكن أن تتعرض له المهاجرة من ضغط نفسي بسبب الوحدة والانعزال الاجتماعي، وما يمكن أن تعانيه من مواقف عنصرية وتحرش جنسي من طرف أرباب العمل. وتجد المهاجرة نفسها عرضة للصمت مكرهة على تحمّل المهانة نظرا لوضعها الهشّ وغير القانوني، والذي لا سمح لها بالشكوى أو بالتقاضي.

ومن المفيد الإشارة إلى اتساع رقعة قطاع العمل الموازي المستوعب ليد العاملة النسائية المهاجرة من المغرب العربي في دول جنوب أوروبا، حيث اضطر عدد من المهاجرات اللواتي لم يستوعبهن قطاع الرعاية والخدمة المنزلية إلى امتحان جملة من الأعمال الهامشية الأخرى كالتجارة الموازية أو الاتجار بالمخدرات والانخراط في شبكات الجريمة المنظمة وتجارة الجنس. ورغم صعوبة الحصر الإحصائي الدقيق لمثل هذه الظواهر إلا أن جلّ الدراسات^{٢١} أضحت تبرز انتشار مثل تلك الظواهر في الأحياء المعروفة بكثافة وجود المغتربات المغربيات فيها.

الهجرة والتنمية: أية مساهمة للنساء ؟

نستعرض في هذا الجزء من الدراسة طبيعة العلاقة بين ثالث الهجرة والمرأة والتنمية، وتحولات المهاجرين المغاربة وأهميتها، ومشاركة المرأة في التحولات ومناحي التنمية الاقتصادية بشكل عام.

في طبيعة العلاقة بين ثالث الهجرة والمرأة والتنمية

طلّت العلاقة بين الهجرة والتنمية إلى وقت قريب علاقة غير بارزة بالقدر الكاف في بحوث ودراسات الهجرة، ولم تحض تلك العلاقة بما تستحق من التحليل والدراسات النظرية. كما لم تحتل في نفس الوقت صدارة الاهتمام في سياسات الدول وفي أجندات الساسة وصناع القرار، سواء لدى دول المنشأ أو الدول المستقبلة لتلك اليد العاملة. ولا شك أن غياب الاهتمام بطبيعة العلاقة الجامعة بين الهجرة والتنمية في أبعادهما الاجتماعية يعود لأسباب عديدة، ربّما يبقى من أهمها الطابع الإشكالي الذي يربط بين الظاهرتين منذ المنطلق، وهو اعتبار الهجرة مشكل اقتصادي واجتماعي ناتج عن نقص في التنمية وغياب لها، بما أن الحراك الجغرافي للأفراد من أجل العمل تفرزه الدول الأقل نمواً، بحيث يظلّ يتحرك بحثاً عن مصدر لرزق انعدم في البلد الأصل. فهو نتيجة لواقع تنموي ضعيف وغير قادر على توفير ضروريات العيش للمهاجرين منه.

ولكن ثنائية الهجرة والتنمية وطبيعة العلاقة بينهما أخذت في السنوات الأخيرة تحتل موقعا مختلفا في السياسات كما في الدراسات والبحوث. وبرز الحديث عن الروابط الإيجابية والأدوار الفاعلة التي يمكن للمهاجرين أن يضطلعوا بها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المنشأ ودول الاستقبال على حد سواء. وقد أصبح النقاش العالمي حول الهجرة، سواء في الأمم المتحدة وغيرها من الهياكل الأممية، إلى جانب التقارير الوطنية والدولية حول التنمية البشرية والاتفاقيات الدولية والإقليمية الثنائية حول الهجرة، يفرض اهتماما خاصا لإشكالية الهجرة والتنمية، مع التركيز على الأبعاد الإيجابية لتلك الظاهرة في التنمية. وأصبح إسهام المهاجرين وتحولاتهم ومشاركتهم الاقتصادية ومساهماتهم في

٢١ نفس المرجع السابق، ص ٧٥

الحدّ من الفقر ومعاودة جهود التنمية بأوطانهم، مدرجة بالاستراتيجيات والخطط التنموية لدول المصدر والاستقبال.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّه بالرغم من تطوّر مقاربات الفكرية المتناولة لإشكالية مساهمة المرأة في التنمية في العقود الأخيرة وظهور أطر تحليل مختلفة تطورت من مقارنة «المرأة في التنمية» إلى مقارنة «المرأة والتنمية» ثم إلى مقارنة «النوع الاجتماعي والتنمية»^{٢٢}، وعلى الرغم من التزايد الكمي للنساء في مشهد الهجرة الدولية، ظلت النقاشات والدراسات حول الهجرة والتنمية تتناول المسائل المختلفة بمنظور محايد وشامل ولا يتطرق إلى بعد النوع الاجتماعي، وتمّ عبر ذلك الشمول تخييب مساهمة المرأة المهاجرة في التنمية، وطمس البحث في الأدوار التي تضطلع بها في ذلك السياق. ومعلوم أن المرأة المهاجرة كانت دوما مساهمة بأشكال مختلفة إلى جانب الرجل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأوطانها وللدول المستقبلية لها، ليس عبر التحويلات النقدية والعينية فقط ولكن عبر تدشين مسار بعث المشاريع الاقتصادية وتكوين الجمعيات وتحويل الخبرة والتكنولوجيا وغيرها من الأنشطة، والتي أصبح عدد من النساء المهاجرات من المغرب العربي تحرص على الاضطلاع بها بشكل متزامن، في كل من دولة المنشأ ودولة الهجرة.

وبالرغم من تزايد اهتمام دول المغرب العربي بعائدات هجرة مواطنيها إلى الخارج، حيث أصبحت تلك العائدات ومساهمات المهاجرين في التنمية تُعتمد كركيزة في الخطط الوطنية للتنمية، واعتبرت الهجرة في كلّ من تونس والمغرب مصدرا أساسيا من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني والتي يجب تنميتها لصالح الدولة ولفائدة تعديل توازن ميزان المدفوعات والمساهمة في جهود الحدّ من الفقر، عبر حفز المهاجرين على الاستثمار المباشر في مناطقهم، بالرغم من كل ذلك ظلت المرأة المهاجرة رقما غائبا عن ذلك الاهتمام، حيث لا يكاد الدارس يجد ضالته من الإحصائيات الرائدة لحجم مساهمة المرأة المهاجرة أو ما يؤثّق لدورها ولنشاطها الاقتصادي بموطنها الأصلي .

تحويلات المهاجرين المغاربة وأهميتها

تضاعف حجم التحويلات المالية للمهاجرين على نطاق دولي في العقود الأخيرة بمعدل فاق الثلاث مرات، من ٩٩ مليار دولار أمريكي في سنة ٢٠٠٢ ليصل إلى ٣٠٨ مليار دولار في سنة ٢٠٠٨، الأمر الذي جذب اهتمام العديد من الجهات الفاعلة على نطاق دولي، بغرض البحث عن طرق استغلال أمثل لذلك الكم الهائل من الأموال من طرف الدول المصدرة للمهاجرين. وبحسب مجموعة إحصاءات البنك الدولي لعام ٢٠٠٨ تمّ إرسال ٢٨,٥ مليار دولار من الأموال عبر القنوات الرسمية من قبل المهاجرين إلى دولهم الأصلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقابل ١٢,٩ مليار دولار لعام ٢٠٠٠ . وتمثل الدول العربية التي استفادت من تحويل الأموال في عام ٢٠٠٧ في مصر ٥,٩ مليارات دولار والمغرب ٥,٧ مليارات دولار ولبنان ٥,٥ مليارات دولار والأردن ٢,٩ مليار دولار والجزائر ٢,٩ مليار دولار وتونس ١,٧ مليار دولار واليمن ١,٣ مليار دولار وسوريا ٠,٨ مليار دولار والصفة الغربية وقطاع غزة ٠,٦ مليار دولار^{٢٣}. هذا وتمثل التحويلات المالية في العديد من الدول المتوسطة المصدر الرئيسي والأكثر استقراراً لتدفقات رأس المال. تتجاوز الموارد المالية في بعض الحالات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية، فبالنسبة للمغرب على سبيل المثال سجلت التحويلات المالية للمهاجرين سنة ٢٠٠٧ حوالي ٦٣,٧ ٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر و ٤٥,٢ ٪ من المساعدات الإنمائية الرسمية. وفي مصر، مثلت ٤٦,٧ ٪ من الاستثمار الأجنبي. المباشر و ٢٢,٥ ٪ من المساعدات الإنمائية الرسمية. و

^{٢٢} تبنت مقارنة «النوع الاجتماعي والتنمية» معالجة الإسهام في العملية التنموية من منظور متكامل الأبعاد يحاول الإحاطة بصيرورة توزيع الأدوار والمسؤوليات بين النساء والرجال. وقد اعتبر هذا المنظور أن تحليل مساهمة المرأة في العملية التنموية يجب أن لا يهمل كل ما تبذله من جهود وإسهامات مختلفة سواء داخل المنزل أو خارجه، وشدد هذا الطرح على ضرورة بحث الإنتاج غير السليبي للمرأة، كما رفض هذا التوجه طبيعة تقسيم العمل بين المجال العام والخاص الذي كان يستعمل في الغالب لطمس أهمية الأدوار الإنتاجية للمرأة ومشاركتها في عمليات التنمية. أنظر : عائشة التايب، النوع والعمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٥٠.

^{٢٣} المفوضية الأوروبية، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، يوروميد للهجرة ٢، بدون تاريخ، ص ٢٥٧.

الدول العشر الأولى المنتفعة من التحويلات المالية في ٢٠٠٦ بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي هي لبنان (٢٢,٨) % والأردن (٢٠,٣) % والصفة الغربية وقطاع غزة (١٤,٧) % والمغرب (٩,٥) % واليمن (٦,٧) % وتونس (٥) % ومصر (٥) % وجيبوتي (٣,٨) % وسوريا (٢,٣) % والجزائر (٢,٢) %.

ويبدو مفهوم التحويلات المالية مفهوما ضابيا نوعا ما، بما أننا لا نجد له تعريفا موحدًا يمكن أن يستوفي جميع المجالات والقنوات التي يمكن أن تمرّ تلك التحويلات منها. ويمكن القول بإيجاز بأن تحويلات المهاجرين المغاربة متنوعة الأشكال ومتعددة المصادر ومتفاوتة الحجم بين القنوات الرسمية وغير الرسمية. وتتمثل التحويلات المالية التي تمر عبر القنوات الرسمية في مجموع التحويلات النقدية المرسلة من طرف المهاجر إلى عائلته أو أقاربه المقيمين بالبلد الأصل ويمكن أن تشمل مجموعة الحوالات النقدية المرسلة عبر مراكز البريد أو عبر المؤسسات البنكية، كما يمكن للتحويلات النقدية أن تشمل مختلف ما يحوِّله المهاجر من أموال يستجلبها معه بشكل مباشر عند زيارته لموطنه.

أما عن التحويلات غير الرسمية فيمكن أن تشمل مختلف المعاملات النقدية التي يدخل بمقتضاها المهاجر أمواله إلى البلد سواء بشكل سري عند عودته (دون التصريح بكميات النقد التي يستجلبها معه)، أو بشكل غير مباشر عن طريق بعض الأقارب من طلبة وسياح ومرضى وغيرهم ممن يتولى المهاجر سداد بعض مصاريفهم بالخارج بالعملة الصعبة ويتعهدون بإرجاعها لأسرة المهاجر في البلد الأصل بالعملة المحلية، وهي طريقة تعتمد لمجابهة انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملة الأجنبية. كما أن التحويلات غير المباشرة تشمل كذلك مختلف التحويلات العينية غير النقدية التي يستجلبها المهاجر من الخارج عند العودة المؤقتة من سلع وبضائع مختلفة، كالسيارات والأواني والآلات المنزلية الكهربائية والمفروشات، وهي مواد يخصص بعضها للاستهلاك الشخصي للمهاجر وأسرته ويستغل بعضها الآخر للترويج في إطار نشاط التجارة الموازية أو ما يسمّى بتجارة «الحقيقية» التي تمثّل موردا مهماً للمهاجرين أثناء العطل والزيارات خاصة في تونس والمغرب.

وتجدر الإشارة إلى أنّه في الوقت الذي تبقى فيه التحويلات النقدية عبر القنوات الرسمية قابلة للرصد والحصص كما سوف يتقدّم، فإن التحويلات غير الرسمية والتحويلات العينية بعيدة عن التقدير والرصد الإحصائي، ولكنها رغم ذلك تبقى مصدرا مهماً من مصادر التغلّب على مصاعب الحياة بالنسبة لأسرة المهاجر والمهاجرة، ومصدرا مهماً من مصادر تحقيق الرفاه واقتناء التجهيزات الكمالية والضرورية، في ظل ارتفاع أسعار تلك المواد بالبلد الأصل، وهي مسائل مدركة بالملاحظة المباشرة حيث يختلف عادة مستوى المعيشة ونسق اقتناء التجهيزات المنزلية عادة لدى أسر المهاجرين بالمناطق المعروفة بكثافة عدد المهاجرين.

وقد أوردت دراسة لبنك الاستثمار الأوروبي تقديرات لنسب تحويلات المهاجرين غير الرسمية نحو البلدان العربية لعام ٢٠٠٤ معتمدة على مسح محدودة جداً في البلدان العربية المعنية خاصة بالتحويل من أوروبا. وجاءت مع ذلك التقديرات معبرة إلى حدّ كبير وكانت كالآتي: ٣٤ % للمغرب و ٢٠ % لتونس و ٥٧ % بالنسبة للجزائر و ٥٦ % لمصر و ٧ % بالنسبة للبنان، ٥٣ % للأردن، و ٧٩ % لسوريا. وقد تصل التقديرات إلى ٦٠ % بالنسبة لليمن و ٨٠ % للسودان^{٢٥}.

أما بالنسبة للتحويلات الرسمية للمهاجرين المغاربة، فتعتبر كلّ من المغرب وتونس من أكثر دول المغرب العربي استقبالا

٢٤ نفس المرجع ص ٢٥٨.

٢٥ محمد الأمين فارس، تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ - بيروت، ص ١٤

لها، حيث تتضاعف هذه التحويلات بشكل مهم من سنة إلى أخرى خاصة في العقد الأخير. ويبدو أن التحويلات السياسية في الغرب (أحداث ١١ سبتمبر وتنامي شعور الجاليات العربية بعدم الاستقرار والخوف) والتحويلات الاقتصادية والمالية خاصة في المنطقة الأوروبية، جعلت من المهاجرين يلتجئون أكثر ممّا مضى إلى تأمين عائلاتهم ومدخراتهم بمناطقهم الأصلية. وتحتل التحويلات المالية للمهاجرين في تونس المصدر الثالث للعملة بعد السياحة وقطاعي النسيج والجلد خلال الفترة بين سنة ١٩٩٣ و ٢٠٠٠. وقد بلغت في سنة ٢٠٠٨ حوالي ٢٤٣٦ مليون دينار تونسي أي ما يعادل ١,٩٤١ مليون دولار أمريكي. وقد مثلت تحويلات المهاجرين في نفس السنة ٥ ٪ من الناتج المحلي الخام، و ٧١,٨ ٪ من عائدات السياحة، و ٢١,٨ ٪ من الادخار الوطني. وخلال العشريتين الأخيرتين غطّت تحويلات المهاجرين التونسيين بالخارج ثلثي عجز العمليات الجارية للبلاد، في حين أن نسبة تلك التغطية لم تكن تتجاوز ٥٠ ٪ في السابق.

أما في المغرب الأقصى فقد تضاعف حجم التحويلات الرسمية للمهاجرين أكثر من ١٤٩,٥ مرة ما بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٦ وقد تحوّل من ٣٢٠ مليون إلى ٤٧,٨٣٣,٨ مليون درهم، واحتلت هذه التحويلات في سنة ٢٠٠٥ ما يقارب ٨,٩ ٪ من الناتج المحلي الخام، وغطت نسبة ٢٣,٧ ٪ من الواردات، ومثلت ١٨,٤ ٪ من المداديل الجارية من ميزان المدفوعات وغطت ٤٧ ٪ من العجز التجاري.

المهجرة: التحويلات والاستثمار

تساهم المرأة المهاجرة من المغرب العربي بمختلف أصنافها ومختلف مواقعها الاقتصادية والاجتماعية في بلد الهجرة في حركة تحويل الأموال نحو بلدها الأم. ولكن نظرا لشمولية الأرقام الرائدة لتحويلات المهاجرين وعدم تصنيفها حسب متغير النوع الاجتماعي لا يجد الدارس معطيات دقيقة حول حجم المساهمة النسائية في عمليات التحويل. وهو ما يحول دون وجود معطيات كافية لرسم صورة حول طبيعة سلوك المرأة المهاجرة في تحويل الأموال وحجم ذلك التحويل ومدى اختلافه عن سلوك الرجل المهاجر. ولكن رغم ذلك ترجّح المعطيات الواقعية فرضية إرسال المرأة المهاجرة للمال بقدر أكبر من الرجل رغم أنها تتقاضى عادة أجرا أقل. وقد قدّرت بعض المصادر في المملكة المتحدة أن المرأة المهاجرة نحو هذا البلد من المغرب الأقصى تحتكر ٦٥ ٪ (حوالي ١,٥ مليار درهم) من مجموع تحويلات المهاجرين من المغرب الأقصى بلغ ٢,٥ مليار درهم^{٣٦}. وتتدعّم هذه الفرضية بدرجة أكبر إذا ما علمنا بأن العوامل الاقتصادية من فقر وبطالة والرغبة بالتالي في تحسين الأوضاع المعيشية للأسرة تقف في الغالب وراء هجرة النساء المنفردات من المغرب العربي خاصة في السنوات الأخيرة. ونرى من خلال هذا الجدول طغيان سبب الهجرة من أجل العمل وسبب الالتحاق بالزوج عن بقية الأسباب الأخرى في حالة هجرة الإناث من البلاد التونسية إلى الخارج، كما يبقى العمل السبب الرئيسي لهجرة التونسيين إلى الخارج بالنسبة للذكور منهم، حيث يهاجر ٧٩,٢ ٪ منهم من أجل العمل.

جدول رقم ٢: توزع المهاجرين التونسيين حسب الجنس وأسباب الهجرة سنة ٢٠٠٤

أسباب الهجرة	ذكور	إناث
العمل	٧٩,٢	٢٧,٢
الزواج	٢,٥	٣٦,٣

الدراسة	١٤,١	٢٠,٣
أسباب أخرى	٤,٢	١٦,٤

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان ٢٠٠٤

وقد أضحت جملة من الدراسات في مناطق مختلفة من العالم النامي تؤكد ميل الأسر إلى تشجيع هجرة الفتاة بدافع التغلب على الفقر ومجابهة مصاعب الحياة اليومية وهو ما يبقى أحد الأسباب الرئيسية التي تحفز المهاجرة على تحويل جزء كبير مما تجنيه من عملها في الهجرة لفائدة زوجها وأبنائها إن كانت متزوجة ولفائدة أبنائها وإخوتها في حال كانت غير متزوجة. وبيّنت بعض الدراسات المنجزة في سنة ٢٠٠٠ أن نساء بنجلادش اللاتي يعملن في المشرق العربي ترسلن لدولهن أكثر ٧٢ ٪ من ربحهن. وتبيّن في دراسة أخرى منجزة في أمريكا اللاتينية في سنة ٢٠٠١ أن ٨٧ ٪ من نساء نيكاراغوا المهاجرات إلى كوستاريكا يرسلن الأموال إلى عائلاتهن مقابل ٥٧ ٪ من الرجال.

وبشكل عام يجوز القول بأن حجم ما ترسله المرأة المهاجرة على نطاق دولي لا يزال غير معروف بالقدر الكاف ولا تتوفر حوله أية معطيات إحصائية لا من دول الاستقبال ولا من دول المنشأ. ولا بدّ من الإشارة إلى أن النساء يلتجئن بدورهن - ربّما بشكل أكثر من الرجال- إلى التحويل المالي عبر القنوات الموازية وغير الرسمية للتوفير وتجنّب المصاريف الباهظة للتحويل عبر البنوك ومراكز البريد والمصارف الدولية. ولكنهن يحرصن رغم ذلك على التحويل المنتظم والمستمر للأموال لأسرهن في بلد المنشأ. ويبقى ذلك سلوكا تجدد من خلاله المرأة المهاجرة لأسرتها التأكيد على نجاحها وحرصها على التوفير، في ظل هجرتها وإقامتها بعيدا عن الأهل.

وبالنسبة للمهاجرات من المغرب العربي - وإن اختلف سلوك التحويل والمبالغ المحوّل من صنف إلى آخر وارتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي للمرأة المهاجرة وأهمية دخلها منه، كما ارتبط بوضعيتها القانونية أو غير القانونية ووضعيته العائلية- فإن بعض الدراسات^{٢٧} تؤكد تواضع القيمة المرسلة المتزاوجة حسب بعض الدراسات الميدانية المحدودة بين ٧٥ و ٩٠ يورو بالنسبة للنساء، خاصة اللاتي هاجرن في إطار لمّ التجميع العائلي والتحقيق بالزوج. وهنّ نساء بدون مصدر رزق مستقر ولكنهن يحرصن رغم ذلك على توفير بعض الأموال لإرسالها لمساعدة الأسرة الباقية في أرض الوطن. ولا بدّ من التأكيد على أن قيمة التحويلات ترتبط بدون شك بقيمة مصدر الدخل الذي تتقاضاه المرأة المهاجرة، حيث يبقى التحويل الأكبر مرتبطا بذوات الدخل العالية في بلدان الاستقبال وبالتالي بذوات المستويات التعليمية الأرفع. وقد رأينا من خلال ما تقدّم حول الخصائص السوسيو مهنية للمهاجرات المغاربيات قلّة صاحبات الأعمال الحرة وقلّة الكوادر العليا ضمن المهاجرات مقابل ارتفاع نسب اليد العاملة البسيطة في قطاع الخدمات والفلاحة خاصة، إلى جانب ارتفاع عدد العمليات بالقطاعات الهشة وبالأعمال غير المنظمة وذات العائد الهزيل وغير المستقر.

ففي فرنسا على سبيل المثال تسجّل الأرقام أن ٩ من أصل ١٠ مهاجرات من المغرب الأقصى يعملن بالقطاع الثالث وبالخصوص في مجال الخدمة المنزلية والفندقية وفي المطاعم. وفي هولندا ٦٥ ٪ من المهاجرات من ذلك البلد يعملن بالقطاع الثالث، في حين تحتكر الأعمال المنزلية ٦٧ ٪ منهن في اسبانيا. وتتجسّد هشاشة العمل الذي تمارسه المهاجرات

٢٧ المفوضية الأوروبية، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

في صور شتّى منها العمل الجزئي والموسمي والتشغيل عبر العقود المؤقتة ومحدودة المدة، وتشمل هذه الأخيرة في فرنسا على سبيل المثال ٤٢ ٪ من النساء المهاجرات إلى ذلك البلد ^{٢٨}.

وفي ذات الوقت يعاني عدد أكبر من المهاجرين العرب والمغاربة ذكورا وإناثا من شبح البطالة في الدول المستقبلية لهم، نتيجة لعوامل مختلفة ونتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي مسّت بقوة عدد من الدول الغربية المستقبلية لزيد العاملة المهاجرة في السنوات الأخيرة. وقد أبرزت بعض الدراسات الحديثة بأن نسبة البطالة في صفوف المهاجرين بمختلف الدول المنتمة إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقدّر بما يفوق ٢٠ ٪ أي أكثر من ثلاث أضعاف معدل البطالة للسكان الأصليين بهذه البلدان^{٢٩}، ويجد العمّال العرب المهاجرون من ذوي الاختصاص المحدود صعوبة كبيرة في النفاذ إلى سوق العمل، نتيجة التراجع الحاد في طلبات العمل بالإضافة إلى ما طرحه واقع المنافسة من طرف المهاجرين والعمّال من دول أوروبا الشرقية. وتسجّل أعداد الناشطين العاملين وغير الناشطين من بين عموم التونسيين بالخارج على سبيل الذكر نسبة ٥٢ ٪، وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل منهم ٤٨ ٪. وتصل نسبة العمّال من بين العدد الاجمالي للناشطين ٨٠ ٪، وتسجّل كل من المهن الحرّة والكوادر العليا على التوالي نسب ضعيفة تقدّر بحوالي ١١ ٪ و ٩ ٪.

أما بالنسبة لبطالة المرأة المهاجرة من المغرب العربي نجد على سبيل المثال أن الظاهرة تمسّ في فرنسا ٢٢ ٪ من المغريات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٤٠ و ٥٠ سنة، وتمسّ بدرجة أكبر (٤٦ ٪) ممن لا يتجاوز ال ٢٠ سنة، أمّا في هولندا فتتمس البطالة ٣٠ ٪ من المغريات^{٣٠}. وحسب بعض تقارير منظمة الهجرة الدولية قدّر عدد النساء العربيات ربّات البيوت اللاتي لا يمارسن عملا ببلد الهجرة بنسبة ٧٥ ٪ من النساء العربيات في الدول الأوروبية.

وبناء على ما سبق وفي غياب تقديرات إحصائية رسمية مصنفة حسب متغير النوع الاجتماعي وموضحة لصورة التحويلات المالية للمرأة المغربية المهاجرة بشكل دقيق، تبقى فرضية ضعف حجم تحويلات المرأة المهاجرة من المغرب العربي مرجحة بقوة، بالنظر إلى طبيعة الأنشطة الممارسة من طرفهن في بلد الهجرة، والتي لا تخوّل لهن بحكم هشاشتها وضعف مردودها وعدم انتظامها في ظلّ غلاء مستوى المعيشة في دول الهجرة وارتفاع كلفة الحياة، مستويات رفيعة من تحويل الأموال، نظرا لانخفاض نسق التوفير.

ولكن في ضوء ذلك كيف يبدو حضور المرأة المهاجرة في مشهد الاستثمار الاقتصادي بالبلد الأصل وبأرض الوطن؟

بصفة عامة تجمع أغلب دراسات الهجرة واستخدام تحويلات المهاجرين عن تشابه سلوك المهاجرين الاستثماري بين أغلب الدول المصدرة لزيد العاملة المهاجرة، حيث يتبنّى استخدام التحويلات بشكل أساسي في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية اليومية للأسر المقيمة بأرض الوطن. ويتجه ذلك الاستخدام لتغطية بعض مجال الإنفاق الصحي والتعليمي واقتناء بعض التجهيزات الضرورية والكمالية. ويتوافق ذلك مع سلوك اتجاه أغلب المهاجرين في مناطق العالم المختلفة باقتناء الأراضي الزراعية وبناء المساكن، والتوجه في بعض الحالات نحو إقامة المهاجرين لبعض المشاريع الاقتصادية الخاصة المدرة للدخل بأوطانهم.

ولا تختلف أمثلة السلوك الاستثماري للمهاجرين من بلدان المغرب العربي وعموم البلدان العربية عن تلك الأمثلة

28 Abdelali Naciri Bensaghir Naima ABA, Les femmes migrantes dans les politiques de développement et de coopération au Maroc, Symposium sur le genre Genre, migration et développement socio-économique en Afrique, Le Caire 24-6/ 2010.

٢٩ مركز جامعة الدول العربية بتونس، المرأة العربية المهاجرة في أوروبا: واقعها ومستقبلها، التقرير والتوصيات، الندوة السنوية السادسة للهجرة العربية. تونس ٢٠٠٩/١٢/٩، ص ١٤.

30 Abdelali Naciri Bensaghir Naima ABA, Les femmes migrantes dans les politiques de développement et de coopération au Maroc, ibid, p 10.

والتوجهات العامة لمجالات استثمار المهاجرين لتحويلاتهم. وقد أبرزت بعض نتائج الدراسات الميدانية الجزئية^{٣١} أن استخدام تحويلات المهاجرين العرب تتوزع على مجالات مختلفة كالتالي: مواجهة تكاليف الحياة اليومية: من ٤٣ ٪ في مصر إلى ٧٤ ٪ في الأردن، رسوم التعليم: من ١٢ ٪ في مصر إلى ٣١ ٪ في المغرب، شراء سكن أو تحسينه: من ٤ ٪ في بعض الدول إلى ٣٤ ٪ في تونس. إقامة مشروع إنتاجي أو استثمار: من ٥ ٪ في المغرب إلى ١٨ ٪ في تونس. مجالات استخدام أخرى: من ٢ ٪ في المغرب إلى ٢٥ ٪ في تونس. ويبقى الاستخدام الأهم بالنسبة للمهاجرين من تونس والمغرب الأقصى متجهاً بالأساس نحو الاستثمار في السكن الذي يستحوذ على ٨٣,٧ ٪ من جملة استثماراتهم في المغرب الأقصى مثلاً.

وبالنسبة للتونسيين بالخارج تتولى بعض الهياكل الحكومية مثل وكالة النهوض بالاستثمارات الصناعية ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية تشجيع حركة الاستثمار وحفز عموم المستثمرين بما فيهم التونسيين بالخارج. وقد بينت إحصائيات وكالة النهوض بالاستثمارات الصناعية أن عدد مشاريع التونسيين بالخارج المصرّح بها بين ١٩٩٤ و ٢٠٠٨ لا تمثّل سوى ١٠ ٪ من مجموع المشاريع المصدق عليها من قبل الوكالة، ولا تمثل سوى قيمة ٠,٢ ٪ من مجموع الاستثمارات كما لم تساهم بغير ٢ ٪ من مواطن الشغل.

وتبقى كذلك مساهمة التونسيين بالخارج ضعيفة بالنسبة لوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، وإن تطور حجم تلك الاستثمارات من ٢ مليون دينار سنة ٢٠٠٤ لتبلغ ٩ ملايين دينار خلال سنة ٢٠٠٨، إلا أنها انحصرت بين ١ إلى ٣ ٪ بالنسبة لمجموع المشاريع (١٠٠ مشروع خلال سنة ٢٠٠٧ و ١١٨ في سنة ٢٠٠٨). وبالنسبة لمواطني العمل المحدثة لم تتجاوز المائة كمعدل عام منذ ١٩٩٤، وبلغت في سنة ٢٠٠٨ حوالي ١٦٤ موطن عمل . وتتوزع تلك المشاريع على قطاعات النشاط الاقتصادي كالتالي: ٩ ٪ بالنسبة للفلاحة و ٢٧ ٪ بالنسبة للصناعة و ٦٤ ٪ بالنسبة للخدمات.

ولكن من خلال الدراسة التي أنجزها ديوان التونسيين بالخارج خلال سنة ٢٠٠٣^{٣٢} تبين أن فقط ٣٥,٥ ٪ من تلك المشاريع يتم تنفيذها على حيز الواقع (من بين ٢,١١١ مشروع لا يتحقق منها غير ٧٤٩ على أرض الواقع). حيث أن عدداً من المشاريع تظلّ وهمية ويتقدّم بطلبها المهاجرون فقط بغاية الحصول على بعض الامتيازات الجمركية التي توفرها الوكالة للمستثمر مثل إعفاء عدد من التجهيزات الموردة من الخارج من الأداء الجمركي . وبينت نتائج تلك الدراسة ان توزع المشاريع المنجزة فعلاً حسب قطاعات النشاط يكون بنسبة ٤٧,٤ ٪ من عدد المشاريع المصادق عليها في مجال الفلاحة، ٤٦,٤ ٪ من المشاريع المصادق عليها في الصناعة، و ٢٤,٦ ٪ من المشاريع المصادق عليها في قطاع الخدمات. وبالرغم من أن قطاع الخدمات يحتكر أكبر نسبة من المشاريع المصدق عليها إلا أنه فعلياً لا يتحقق منها إلا العدد القليل. وذلك نظراً لهامشية المشاريع وهشاشتها وارتباطها بميادين نشاط غير مستقر وخاضع للتقلبات كالفنادق والمطاعم ومحلات الرياضة والترفيه وغيرها.

وإن غابت الدلائل الإحصائية الرسمية حول حصة المرأة التونسية المهاجرة في ذلك الاستثمار فإن ذلك لا ينفي حضورها في المجال ولو كان ذلك بأشكال محتشمة^{٣٣}. وحسب دراسة أعدتها الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات في سنة ٢٠١٠ على عينة من ٩٦ مؤسسة اقتصادية في تونس تبين أن ٧٠ ٪ منهن لسن من النساء المهاجرات، بينما عبّرت البقية أنهن سافرن إلى الخارج فقط بغرض الدراسة ثم عدن إلى أرض الوطن.

٣١ محمد الأمين فارس، تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار، مرجع سابق، ص ١٤.

32 Philippe Fargues (Dir), Migrations méditerranéennes rapport 2005, Ibid, p 300

٣٣ وهو ما أكدته لنا بعض أعوان وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية في مقابلة ميدانية جمعنا بهم بتاريخ ٧ ديسمبر، مع تأكيد اشتغال الوكالة على تجهيز إحصائيات حول نسب حضور المرأة التونسية المهاجرة في مشاريع الاستثمار الفلاحي.

وقد بينت الدراسة الميدانية المنجزة من طرفنا مع ١٥ امرأة تونسية تعيش تجربة الهجرة أن الاتجاه نحو الاستثمار عند المرأة المهاجرة يختلف بحسب وجهة الهجرة المرأة (أوروبا والخليج العرب) يختلف حسب المستوى التعليمي للمهاجرة. وأسفرت النتائج عن أن المهاجرات التونسيات ذوات المستوى التعليمي العالي والمهاجرات خاصة إلى الخليج العربي هنّ أقلّ ميلا نحو إقامة المشاريع الاقتصادية المدرة للدخل بعد انتهاء فترة الهجرة. وقد عبّرنا عن أن سبب الهجرة كان أساسا في إطار التجربة و«كسر الروتين» و«تغيير المناخ» لذلك يقف طموحهن عند بناء مسكن أو تحسين مسكن العائلة واستجلاب سيارة من النوع المحترم واقتناء بعض الحلي ولوازم العرس بالنسبة لغير المتزوجات والعودة إلى أرض الوطن. و بما أن هجرة الكفاءات التونسية نحو دول الخليج العربي تتحدد في الغالب بمدة الخمس سنوات فان مشروعهن الهجري يبقى في حدود تلك الطموحات ولا يحبذن عادة ركوب المشاريع الخاصة المدرة للدخل، سيما وأنهن يعدن بعد مرحلة الهجرة عبر التعاقد إلى الوظائف الأصلية في القطاعات العمومية من صحة وتعليم وغيرها.

أما في وضعيّة النساء التونسيات المهاجرات نحو أوروبا فيختلف حضورهن في مشهد الاستثمار الاقتصادي، ويتجسّد عبر شكلين مختلفين من السلوك الاستثماري :

الاستثمار الشريك: وهو ذلك السلوك الذي ينتشر عند المرأة المهاجرة مع زوجها أو التي التحقت به في إطار سياسات التجميع العائلي. ويتجسد في إقامة الزوج المهاجر في تونس لمشروع استثماري صغير أو متوسط من حيث رأس المال وعدد العمّال (فضاء تجاري، محل هاتف، محطة بنزين، مطعم، مقهى...) وتتولى المرأة المهاجرة إدارته بالنيابة عن الزوج المهاجر، أو التناوب على الإشراف عليه حينما يقتضي الأمر وجودها مع الأسرة خارج الوطن. وتعتبر المرأة المهاجرة زوجة المهاجر المستثمر نفسها في هذه الحالة على قدم المساواة مع زوجها في مشروعهما، وتتولى الإشراف عليه والسهر على نجاحه بوصفه مشروع العائلة وليس مشروع الزوج، مع تأكيدها على أن نجاح المشروع خاصة في ظل غياب زوجها هو تحد يجب أن تبهمن من خلاله على أنها في مستوى تحمّل تلك المسؤولية. وإن تحفظت بعض المستجوبات على تأكيد طبيعة تقاسم الأرباح مع الزوج، فإن جلّهن يؤكدن على الاستفادة المادية المباشرة من أرباح المشروع.

الاستثمار المباشر: وهو سلوك إقامة المهاجرة لمشروعها الاستثماري برأس مالها الخاص الذي تحوّلته إلى أرض الوطن، ومن هؤلاء من عدن بشكل نهائي ومنهن من يترددن على أرض الوطن بين الحين والحين لمتابعة سير مشروعهن. ويبقى الرجل حاضرا كذلك بشكل مباشر في هذه المشاريع ولو بصيغ مختلفة عن الصنف الأول. حيث يحيط بالمرأة المهاجرة صاحبة المشروع في هذه الوضعية "وسط ساند" تدور في فلكه صاحبة المشروع. وربما يبقى من العبث تصور إن ظاهرة إقامة المرأة لمشاريع اقتصادية ظاهرة فريدة بإمكانها النجاح معزلة عن الدعم والمؤثرات العائلية، وبالتالي معزلة عن الرجل والرجال^{٣٤}. ويعرف مشهد إدارة المرأة للمؤسسة وللمشروع حضورا مكثفا للرجل بصيغ المختلفة كأب وزوج وأخ وابن وجار وابن عم الخ... ويختلف شكل الحضور وقوة تأثيره في المؤسسة وفي شخصية صاحبها بحسب طبيعة الرابط مع تلك الأخيرة، وبحسب الدور الذي يتبوأه الرجل داخل المؤسسة وخارجها والمكانة التي يحتلها في ذات صاحبة المؤسسة.

ومن المهمّ القول بأنه في كلتا الحالتين لا تكون مرحلة دخول المرأة لعالم الاستثمار الاقتصادي المدر للدخل، إلا بعد تمكّنها من شراء قطع الأرض الصالحة للبناء - أحيانا في أكثر من مكان - وتوفير المسكن اللائق لها وأحيانا للأبناء والعمل على تأثيثه، ثم التوجه بعد تلك المرحلة إلى إقامة المشروع الصغير بأرض الوطن. ولكن هذه المرحلة الأخيرة تظلّ كما تقدّم بالنسبة للمرأة ولعموم المهاجرين التونسيين في تراجع كبير. وربما تفسّرها برأينا حركة تراجع عودة المهاجرين التونسيين

٣٤ عائشة التايب، المرأة العربية صاحبة الأعمال، قراءة سوسيولوجية لإدارة المرأة للمال والأعمال، ضمن كتاب «النساء والمال» تجمع البحوث اللبانيات، الكتاب الثالث عشر ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص ٢٣٠

إلى أرض الوطن بصفة نهائية، خاصة من أوروبا وفرنسا بشكل أخص، بما إنها تصدر طليعة الدول المستقبلة لليد العاملة التونسية المهاجرة بنسبة ٥٤,٦ ٪ تليها إيطاليا ١٣,٤ بالمائة فألمانيا. هذا مع العلم أن العدد الإجمالي للتونسيين المقيمين في الخارج بلغ في السنة نفسها ١,٠٥٧,٧٩٧^{٣٥} وتحتكر دول الاتحاد الأوروبي غالبيتهم بنسبة ٨٢,٨ ٪، تليها الدول العربية في مرتبة ثانية بنسبة ١٤,٥ ٪، ويتوزع البقية بين أمريكا وآسيا وأستراليا.

جدول رقم ٣: توزع المهاجرين التونسيين ببعض دول الاستقبال حسب الجنس سنة ٢٠٠٩

البلد	ذكور	إناث	المجموع
فرنسا	٣٦٠٦٦٣	٢١٧٣٣٥	٥٧٧٩٩٨
إيطاليا	٩٦٥٦٦	٤٥٣٤١١	١٤١٩٠٧
ألمانيا	٥٠٢٨٩	٣٢٣٤٦	٨٢٦٣٥
ليبيا	٦٥٢١٠	١٨٤٢٣	٨٣٦٣٣
الجزائر	٨٣٤٤	٧٥٥٤	١٥٨٩٨
قطر	٣٧٨٤	٢١٤٢	٥٩٢٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٧٤٨	٤٦٢٩	١٣٣٧٧

المصدر: ديوان التونسيين بالخارج ٢٠٠٩

ومن المفيد القول بأن ضعف حركة العودة النهائية للمهاجرين والمهاجرات نحو أرض الوطن يرتبط بتحول هيكلي في طبيعة العلاقة الجامعة بين المهاجر والمهاجرة وفعل الهجرة. ومعلوم أن فعل الهجرة بالنسبة للمغرب العربي كان في البداية بمثابة حراك مؤقت محدّد الوجهة ومحدود المدّة الزمنية، بحيث كان جيل المهاجرين الأوائل يمثل حركة الهجرة بوصفها حركة مؤقتة، يجمع خلالها بعض الأموال ليعود على إثرها بصفة نهائية إلى أرض الوطن، حيث يستثمر ما جمعه من مال خلال هجرته. ولذلك كانت حركة استثمار المهاجرين أكثر حيوية ونشاط في مسيرة المهاجر. أما اليوم فقد تغيرت تلك العلاقة القديمة بين المهاجر وفعل الهجرة بحيث أضحت مختلف الدلائل الموضوعية تحوّل مشروع الهجرة لدى المهاجر من مشروع مؤقت إلى مشروع دائم، وهو ما يقف وراء تناقص اتجاه المهاجر نحو حركة الاستثمار في أرض الوطن مقابل ارتفاع نسق ذلك الاستثمار في بلد الهجرة^{٣٦}. ومن خلال المسح الوطني للسكان لسنة ٢٠٠٤ تبين المعهد الوطني للإحصاء في تونس أن أعداد العائدين من الخارج بلغ ١٧,٧٦٦ خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤ بمعدّل سنوي ٣,٥٥٣ عودة. وتسجّل بعض الجهات الرسمية الأخرى كالوكالة التونسية للتعاون الفني والصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي عودة ٥٨٠١ تونسي متعاقد في الخارج بالنسبة للجهة الأولى سنة ٢٠٠٦، وعودة ٥٦١٨ متقاعد عن العمل من الخارج بالنسبة للجهة الثانية. وهي أشكال عودة مفترضة بالنسبة للمهاجر بحكم محدودية عقود العمل، خاصة في حالة المهاجرين عبر الوكالة التونسية للتعاون الفني. أمّا بنسبة لنسق العودة الطوعية والنهائية من الدول الأوربية فيبقى ضعيفا، كما تمت الإشارة حيث سجلت أعلى نسبة عودة نهائية (٦٦٧) منذ أكثر من عشرين سنة أي منذ سنة ١٩٨٥، ولم تسجّل أي حالة عودة نهائية من فرنسا منذ سنة ٢٠٠٦ حسب الوكالة الوطنية لاستقبال الأجانب والمهاجرين في فرنسا.

35 European Commission, Labour Market Preferences and Migration Flows in Arabs Mediterranean Countries: Determinants and Effects. Volume 2, April 2010. p197.

٣٦ تتنامى حسب العديد من الدراسات حركة استثمار المهاجرين والمهاجرات المغاربة في أرض الهجرة وخاصة في فرنسا، وإن لا يسمح حيز هذا البحث بتناول تلك الظاهرة فإننا نكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى ذلك الارتفاع ووجود بعض الإحصائيات الدالة على تصاعد نسق الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المغربية المهاجرة خاصة في فرنسا.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية

- عائشة التايب، «قانونية ولاقانونية الهجرة التونسيين في العهد البورقيبي»، ضمن كتاب القضاء والتشريع في تونس البورقيبية والبلاد العربية، منشورات مؤسسة التميمي، مارس ٢٠٠٤
- عائشة التايب، المرأة العربية صاحبة الأعمال، قراءة سوسيولوجية لإدارة المرأة للمال والأعمال، ضمن كتاب «النساء والمال» تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب الثالث عشر ٢٠٠٨-٢٠٠٩
- عائشة التايب، النوع والعمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، القاهرة، ٢٠١١
- محمد الأمين فارس، التحويلات المالية للعمال المهاجرين الى المنطقة العربية: السمات والآثار، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ - بيروت
- مركز جامعة الدول العربية في تونس، «الأسرة العربية المهاجرة بأوروبا: الواقع والتحديات»، الندوة السنوية تونس ١٤ ديسمبر ٢٠١٠.
- المفوضية الأوروبية، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، يوروميد للهجرة ٢، بدون تاريخ

باللغة الأجنبية

- Abdelali Naciri Bensaghir Naima ABA, «Les femmes migrantes dans les politiques de développement et de coopération au Maroc», Symposium «Genre, migration et développement socio-économique en Afrique», Égypte, novembre 2010.
- Aicha Belarbi, Migration des femmes des pays MEDA vers l'Europe, Euromed migration II, Bruxelles 6/04/2011, www.euromed-migration.eu.
- Aicha tayeb, Les transformations actuelles de l'émigration féminine en Europe :Cas du Maghreb, Colloque international " Migration et développement des régions maghrébines et sub-sahariennes, 11-12 /11/2010. Université Mohamed I, Oujda- Maroc.
- Alain Frickey et Jean-Luc Primon, Insertion professionnelle et discriminations : l'accès à l'emploi des étudiants issus de l'immigration en région Provence - Alpes - Côte d'Azur, Cahier de l'URIMIS n° 10-11 dec 2006
- Angeles Ramirez, «La valeur du travail, L'insertion dans le marché du travail des immigrées marocaines en Espagne». Revue Européenne de Migrations Internationales vol 15, n° 2 , 1999
- Dupray A, Moulled S, L'insertion des jeunes d'origine maghrébine en France, Net. Doc. 6, Mai, 2004. www.cereq.fr
- European Commission, Labour Market Preferences and Migration Flows in Arabs Mediterranean Coun-

tries: Determinants and Effects. Volume 2, April 2010. p197.

Mohamed Khachani, La femme marocaine immigrée dans l'espace économique des pays d'accueil, Women and Money, Lebanese Association of Women Researchers, Vol XIII 2008-2009

-Mohamed Khachani, L'émigration au féminin, Tendances récentes au Maroc, CARIM, notes d'analyse et de synthèse 2009/26, European University Institute

Nouria Ouali, « Les marocaines en Europe: Diversification des profils migratoires» Homme et migration, n° 1242, Mai- Avril 2003

Philippe Fargues (Dir), Migrations méditerranéennes rapport 2005, European University, Institute European Commission.

République française, Ministère de la parité et de l'égalité professionnelle, Femmes de l'émigration, 7 mars 2005.

Vershuur Christine (Dir), Genre, nouvelle division internationale du travail et migrations, Cahiers genre et développement, n° 5 – 2005

الخاتمة والتوصيات

رغم القيمة المهمة للتحويلات المالية لعدد من المهاجرين والمهاجرات من المغرب العربي تؤكد الدراسات في المقابل ضعف نسق توجه هؤلاء نحو الاستثمار المنتج. وتظل أغلب استثمارات المهاجرين المغاربة ذكورا وإنثا متجهة نحو مجالات الاستهلاك المعيشي اليومي. حيث تتوجه النسب الأهم من تحويل أموال المهاجر والمهاجرة في تحسين مستوى عيش الأسر والأفراد في الموطن الأصلي.

وإن لا يمكن التشكيك في القيمة الاقتصادية والاجتماعية والعائد المباشر لذلك التوظيف على الاقتصاد والتنمية بأبعادها الماكرو السوسولوجية، بحكم إنعاش تلك التحويلات المالية المنتظمة لمداخل الدولة وتعديل ميزان المدفوعات والمساهمة في رفع الناتج القومي الخام، والميكرو سوسولوجية في مستوى المجتمع المحلي للمهاجر وأسرته، حيث تتجلى بوضوح أهمية توظيف أموال المهاجرين في محاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة، بما يكون له الأثر المباشر على بناء القدرات والمساعدة على توفير ظروف تعليم أفضل بالنسبة لأبناء وأخوة المهاجر والمهاجرة وتحسين أوضاعهم الصحية وتحسينهم ضد الفقر والجوع والمرض وتوفير حياة اجتماعية أكثر استقرارا وأمانا قد تعجز الدولة عن توفيرها، خاصة في المناطق الريفية والنائية و ببعض أحزمة الفقر حول المدن، ولكن كل ذلك على أهميته لا يجب أن يعيق الدعوة إلى تضافر جهود مختلف الأطراف، بغرض البحث عن سبل أجدى وإمكانات توظيف أرحب لتحويلات المهاجرين والمهاجرات من المغرب العربي.

وتفرض تلك الدعوة نفسها بالحاح، عندما يقف الدارس على أهمية تلك التحويلات وأهمية أحجامها وقيمتها (بالرغم من محدودية أجور بعض أصناف النساء المهاجرات وسيطرة نمط الاستثمار المبيت أو العقيم لها) في بناء المساكن واقتناء الأراضي والتجهيزات وغيرها. وهي وإن تعدو الاتجاه الأبرز لتوظيف أكبر نسب تحويلات للمهاجرين، فإنها تظل مجالات استثمار غير منتج ومجالات توظيف مقبورة ومعطلة التنفيذ، في وقت تبقى فيها المجتمعات المحلية للمهاجر في أمس الحاجة لمشاريع تنمية منتجة ومشغلة لليد العاملة، ولا تتطلب إمكانات مادية ولوجستية أكبر مما يقع توظيفه من طرف المهاجرين في بناء المساكن الفخمة واقتناء السيارات الفاخرة التي قد لا يستعملونها إلا نادرا عند العطل.

ولئن تظل النزعة نحو الاستثمار المنتج ضعيفة عند الجنسين في عموم دول المغرب العربي وفي تونس بشكل أكثر وضوحا، فإنها تبقى أقل بكثير عند المرأة المهاجرة التي قد تحول في حالات كثيرة العوائق السوسيوثقافية دونها ودون خوض مغامرة إقامة مشاريع اقتصادية منتجة ومدرة لدخل بلدها الأصل، رغم قدرتها المادية والمعرفية، ورغم حاجة الاقتصاد الوطني لذلك.

وتبقى نزعة المرأة المغاربية المهاجرة كما هو الحال بالنسبة للمهاجرات من مختلف الدول العربية في حاجة ماسة إلى التطوير والدعم. وهو ما يتطلب برأينا استحداث جهود مختلف الأطراف لتفعيل تلك النزعة في نفس المهاجرة وتحريكها فيها من ناحية، والعمل على توفير الأرضية المناسبة لاستقطاب حركة استثمار نسائي للمهاجرات في أرض الوطن من ناحية أخرى. ولا يكون ذلك سوى بلفت انتباه المهاجرة إلى أهمية مساهمتها الفاعلة في جهود التنمية بوطنها، وحفزها على تحمل مسؤوليتها التاريخية في ذلك كمواطنة وكفاعل اجتماعي واقتصادي على قدر المساواة مع الرجل.

- التشخيص الدقيق لحجم وخصائص وطبيعة الهجرة النسائية من بلدان المغرب العربي، ورصد أوضاع المهاجرات بالمهجر وتوفير المعطيات الإحصائية الدقيقة حولهم بما يمكن الدارسين والباحثين وأصحاب القرار من رسم صور واضحة حول أعداد المهاجرات وأماكن هجرتهم وضعياتهم القانونية، وأعمارهم وحالتهم المدنية.
- العمل على إبراز العلني لتحويلات المرأة المهاجرة الى بلدها بمعزل عن الأرقام الإجمالية لعموم المهاجرين، والتوجه نحو اعتماد مقاييس أكثر دقة وشفافية في رصد تحويلات المهاجرين عموما والمهاجرات بشكل أخص، والحرص على توفير تلك المعطيات لعموم الباحثين والدارسين.
- تطوير حركة البحث العلمي ونسق الدراسات والبحوث الكمية والكيفية حول هجرة المرأة من المغرب العربي وحول أوضاعها بغرض تنمية جهود الاستقصاء والبحث وفهم حيثيات هجرة المرأة والاقترب من تمثلاتها وتطلعاتها، مما يُجَنَّب صاحب القرار وصانع السياسة عملية الاستحداث العقيم لبرامج استثمار ومخططات تنمية غير مستقطبة للمرأة المهاجرة وغير مراعية لتطلعاتها.
- تطوير التشريعات القانونية الحافزة على استثمار المرأة المغربية المهاجرة في بلدها الأصل، مع مراعاة تلك التشريعات لخصوصية أوضاع المرأة المهاجرة من المغرب العربي (الحالة المدنية ، المستوى التعليمي، الخصائص السوسيوإقتصادية للمهاجرات، مستوى الدخل...)
- حفز منظمات المجتمع المدني خاصة في دول المنشأ على العمل على استقطاب المرأة المهاجرة و على تنمية جسور التواصل بينها وبين البلد الأصل، وبسط إمكانات الاستثمار الاقتصادي وتقريبها منها، وكسر حواجز الخوف لديها من خوض مغامرة بعث المشاريع الخاصة بوطنها الأم، وتوعيتها بأهمية دورها ومساهماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لوطنها.
- العمل على زيادة انفتاح الهيئات الحكومية وغير الحكومية والخاصة ذات العلاقة بالشأن التنموي وبمجال الحفز على استثمار المهاجرة، بوصفهما فاعل اقتصادي واجتماعي يحتكم إلى إمكانيات وافرة من الإسهام الفاعل في جهود التنمية الاقتصادية، عبر الاستثمار الأجدى لخبرتها وتجربتها في بلد الهجرة وتحويل معارفها المكتسبة في أرض الهجرة نحو أرض الوطن.
- استحداث هياكل جديدة أو تفعيل الهياكل الوطنية الموجودة بغرض حفز المهاجر على الاستثمار الاقتصادي في الوطن، مع اتسام المعلومة المطلوبة بالشفافية والسرعة اللازمين، وتبسيط الإجراءات الإدارية المعقدة وتسهيل المعاملات المالية الضرورية لمسار ترميم المشاريع الاقتصادية المتناسبة مع إمكانات المهاجرين والمهاجرات.
- استغلال مناخ التحول الديمقراطي الحاصل في تونس وفي بعض الدول المغاربية والعربية عموما نحو درء الصدع بين عدد من المهاجرين والمهاجرات، الذين انقطعت صلاتهم الاقتصادية والاجتماعية بأرض الوطن، واهتزت ثققتهم في السنوات الأخيرة في مناخ الاستثمار الوطني، خاصة بعد استثناء صور الفساد والرشوة والمحسوبية. والعمل على تبديد المخاوف وإشاعة مناخ من الثقة في المستقبل عبر تذكية الحس الوطني لدى المهاجرين والمهاجرات، وتذكيرهم بدورهم الحيوي شأنهم شأن المقيمين بأرض الوطن في إنجاح مسارات التحول الديمقراطي وإنقاذ الاقتصاديات الوطنية التي تراجعت نسب النمو في بعضها إلى ما تحت الصفر (تونس) بعد التحولات الحاصلة.

الفصل الثالث:

المغتربون المصريون في المملكة المتحدة: قراءة بعد ثورة ٢٥ يناير

سامح فوزي

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تناول اتجاهات المصريين المغتربين في بريطانيا تجاه قضايا التنمية على وجه الخصوص، ودورهم في المجتمع المصري عقب ثورة ٢٥ يناير، ولاسيما في ضوء تصاعد خطاب يطالب بأهمية مشاركة المصريين في الخارج في جهود إعادة بناء المجتمع المصري، ديمقراطيا، وتنمويا، واقتصاديا. وقد كشفت الدراسة، التي أتممت على البحث المكتبي والمقابلات المعمقة، على أن هناك متطلبات أساسية يتعين توافرها، واتجاهات مختلفة في أوساط المهاجرين أنفسهم تجاه التطورات المتلاحقة التي تحدث في مصر.

ترمي هذه الدراسة، كما يبدو من عنوانها إلي بحث دور المهاجرين المصريين في بريطانيا، خاصة بعد التحولات السياسية الجذرية التي حدثت في المجتمع المصري منذ سقوط نظام مبارك (١٩٨١-٢٠١١م)، وكان من ضمن النتائج التي تمخضت عنها، الإتجاه إلى المصريين فيالخارج بحثا عن مشاركتهم في بناء النظام السياسي الجديد، ومشروع النهضة الاقتصادية الاجتماعية الثقافية، التي يراود حلمه مختلف قطاعات الشعب المصري.

المصريون فيالخارج، في الفكر التنموي الحديث حول علاقة المغتربين بأوطانهم الأصلية، ليسوا مصدرا فقط للتحويلات المالية، لكنهم عقول بشرية تسهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وجسورا إنسانية يمكنها أن تنقل خبرات مهمة لأقرانهم الذين يشغلهم تقدم مجتمعمهم. والمهاجر المصري، بطبعه شديد التعلق بوطنه الأصلي، يزوره، ويتفاعل معه، وكثيرا ما يسعى للمساهمة في تطوره.

أختارت هذه الدراسة "المصريين في بريطانيا" لاعتبارات متعددة منها أن بريطانيا تعد في مقدمة الدول التي لها استثمارات مباشرة في مصر، وهناك مجتمع للمغتربين المصريين يضم كفاءات مهنية مهمة، كما يضم أيضا قطاعا عريضا من الباحثين والعمالة الفنية، بما يجعله نموذجا لمجتمع المهاجرين المتنوع، مهنيا وجيليا ودينيا.

أهداف الدراسة

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف:

١. الوقوف على موقف عينة من المهاجرين المصريين في بريطانيا للتطورات السياسية، وما لحق بها من تداعيات اقتصادية واجتماعية عقب ثورة ٢٥ يناير.
٢. التعرف على اتجاهات التفكير لدى المهاجرين المصريين في بريطانيا تجاه التنمية في المجتمع المصري، ونظرتهم لتطورات النظام السياسي، ورؤيتهم لدورهم المستقبلي.

٣. تحديد التصورات التي تتعلق بالهندسات السياسية- الاجتماعية والاقتصادية التي تكفل مشاركة أفضل للمصريين المغتربين في الشأن المصري، السياسي والاقتصادي والثقافي.
٤. رصد أولي لعدد من عوامل التأثير في اتجاهات المهاجرين تجاه مصر من خلال النظرة إلى ما يطلق عليه الربيع العربي، وتداعياته على ذهنية المصريين.

الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات السابقة التي تتعدد زوايا الرؤية فيها لقضية الهجرة، وعلاقتها بالعديد من المتغيرات الأخرى. وفي الجزء التالي تناول لعدد من الدراسات الأساسية التي تكشف تعدد منظورات الدراسة.

(١) دراسات ركزت على العلاقة بين الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية

دراسة أيمن زهري حول العلاقات التبادلية بين الهجرة الداخلية والخارجية في مصر (٢٠٠٥)، وتعتبر في مقدمة الدراسات التي ركزت على العلاقات المتبادلة بين الهجرة الداخلية والخارجية في مصر، وذلك من خلال إجراء مقابلات في الصعيد. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج الأساسية في مقدمتها أن ضغوط الفقر والتهميش والبطالة تمثل دائماً دافعا للهجرة من الريف إلى المدينة، وأن المهاجرين ممن يستطيعون السفر للعمل في الأردن وليبيا لا يمكن اعتبار عوائد الهجرة مساهمة في جهود التنمية بقدر ما هي سد الاحتياجات الأساسية للمهاجر وأسرته^١.

وفي إطار مناقشة الهجرة الداخلية أيضا ولكن من منظور "الإصلاح الاقتصادي" في الحالة المصرية، هناك الدراسة التي قدمها كل من "جاكلين وهبة ومايك كورمك" حول الحراك الاجتماعي والهجرة، وخلصت إلى أن حقبة التسعينيات، أي التي عرفت ذروة سياسات التكيف الهيكلي، شهدت حراكا اجتماعيا على صعيد الهجرة الداخلية بحثا عن فرص عمل، والنظر إلى تأثير عملية الخروج المبكر على المعاش من شركات القطاع الخاص على الهجرة، والتغير في سوق العمل، والحراك الاجتماعي^٢.

(٢) دراسات ركزت على هجرة العمالة إلى أوروبا

دراسة أحمد غنيم حول هجرة العمالة إلى أوروبا، وهي من الدراسات التي ركزت بشكل أساسي على الخريطة الديمغرافية، والمهنية للعمالة المصرية المهاجرة إلى أوروبا، ودور العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراء قرار الهجرة، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة أبرزها أنه لا يجب التعامل مع الهجرة بوصفها شأنا منفصلا أو مجرد مشكلة تنفصل عن النظرة الأعم والأشمل للسياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية، وتلك المتعلقة بالسياسة الخارجية للحكومة، وانتهت إلى تقديم عدد من توصيات السياسات التي يتعين على الاتحاد الأوروبي اتباعها في العلاقة مع دول البحر المتوسط في مقدمتها ضبط الهجرة غير المنظمة، حزمة المساعدات الاقتصادية والاجتماعية^٣.

وهناك كذلك الدراسة التي قدمتها "جاكلين وهبة" حول أداء أسواق العمل وتدفق الهجرة من مصر، حيث نظرت إلى المسألة بأن هجرة العمالة عبر الأسواق الخارجية تمثل ملمحا مهما من ملامح العولمة، وتطرقت إلى السياسات التي

1 Aymen Zohry, Interrelationships between Internal and International Migration in Egypt: A Pilot Study, Brighton: Development Research Center on Migration, Globalization and Poverty, 2005.

2 Barry McCormick & Jackline Wahba, Migration and Mobility in the Egyptian Labor Market, American University in Cairo, Economic Research Forum, Research Report Series, 0401.

3 Ahmed Farouk Ghoniem, Labor Migration for decent work, economic growth and development in Egypt, International Migration Papers No.110, International Labor Office, 2010.

تتبعها الحكومة المصرية، سواء على صعيد التشريع، والتدريب، وإعادة التدريب، والتعليم في مجال هجرة العمالة، موضحة محدودية هذه الأدوات والوسائل^٤.

(٣) دراسات ركزت على المصريين في بريطانيا

دراسة غادة كريمي حول المصريين في بريطانيا، ورغم أن هذه الدراسة في منتصف التسعينيات إلا أنها من الدراسات المهمة التي تناولت خريطة المصريين في بريطانيا، والتطرق إلى التباينات النوعية في مجتمع المهاجرين، وخلفيتهم المهنية، والدينية، ومظاهر اندماجهم في المجتمع خاصة عند المقارنة بالمجتمعات الأخرى للمغتربين العرب^٥. ولكن بالطبع تفتقر الدراسة إلى الكثير من التحولات التي طرأت على مجتمع المهاجرين المصريين في بريطانيا خاصة في ضوء مرور نحو خمسة عشرة عاما على إجرائها، وإن ظلت من الدراسات التأسيسية المهمة في هذا المجال.

(٤) دراسات تناولت تأثير الربيع العربي على الهجرة إلى أوروبا

الورقة البحثية المهمة التي قدمتها مجموعة من الباحثين، والتي تطرقت فيها إلى العلاقة بين جنوب وشمال البحر المتوسط في مسألة الهجرة، وأشارت فيها إلى أن ما يعرف بالربيع العربي كشف أخفاقا مزدوجا للتنمية في جنوب البحر المتوسط، وغياب استراتيجية واضحة للتعاون لدى دول شمال المتوسط في علاقاتها مع دول الجنوب. وكشف الباحث أن سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال دعم أنظمة حكم مستبدة في دول جنوب المتوسط يحتاج إلى مراجعة جذرية للتماشي مع رغبة شعوب هذه المنطقة في الحرية والديمقراطية، وأن ذلك غير منبئ الصلة عن التنمية والهجرة^٦.

من الدراسات المهمة التي أعدها الدكتور أيمن زهري حول تأثير الثورات العربية على الهجرة، وتطرق فيها إلى تاريخ الهجرة، وحجم الهجرة المصرية للخارج، سواء كان عربيا أو دوليا، وتحدث بشكل خاص عن نظام الكفيل، وتطوراتها في دول الخليج العربي، والجهود المبذولة في الحفاظ على حقوق المهاجرين^٧.

(٥) دراسات تناولت العلاقة بين الهجرة والتنمية

من الدراسات المهمة التي قدمتها "جاكولين وهبة وبياف زينو" حول موقف "العائدين" من الهجرة من العمل في المجال الاقتصادي، وهل هم بالمقارنة بمن لم يتعرض لخبرة الهجرة مقبلين وقادرين على امتلاك وإدارة مشروعات خاصة. وخلصت إلي أن المهاجر عندما يعود تكون لديه الخبرة والإقدام على امتلاك وإدارة مشروع خاص، رغم أنه عادة ما يعاني من عدم امتلاك شبكة اجتماعية، ولذلك كان محور الدراسة التأكيد على مسألة أساسية هي رأس المال الاجتماعي، وهو ما يتمثل في الشعور بالثقة والتضامن والتواصل مع الآخرين^٨.

في دراسة أخرى أجرتها الباحثة نفسها "جاكولين وهبة" ولكن مع باحث آخر هو "مايك كورمك" خلصت إلى أن هناك اتجاهات مهمة ينبغي رصدها في المهاجرين العائدين إلى بلادهم على صعيد نظرتهم للمشروعات الاقتصادية، من بينها

4 Jackline Wahba, Labor Markets Performance and Migration Flows in Egypt, European University Institute, National Background paper, November 2009.

5 Gahda Karmi, The Egyptians of Britain: a migrant community in transition, University of Durham, CMEIS Occasional Paper No.57, May 1997.

6 Wai Mun Hong, Alejandro Lorca and Eva Medina, The Euro-Med Perspective on Migration: The Role of Economic and Social Reforms, a paper presented in the Workshop on Migration in the Arab Region: Determinants and Consequences, organized by Economic Research Forum and FEMISE, Istanbul, April 16-17, 2011

٧ د.أيمن زهري، أثر الثورات العربية علي العمالة المصرية بالخارج، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، أكتوبر ٢٠١١م، سلسلة أوراق بحثية ٢.

8 Jackline Wahba & Yves Zenou, Out of Sight, Out of Mind: Migration, Entrepreneurship and Social Capital, London: Centre for Research and Analysis of Migration, CREAM Discussion paper No30/09, January 2011.

إقبالهم على العمل في القطاع الخاص بعد أن كان تفضيلهم قبل الهجرة هو العمل في القطاع العام، وكذلك رغبتهم في الاستقرار في المناطق التي هاجروا منها، ريفية كانت أو حضرية، دون الرغبة المباشرة في الإقامة في القاهرة، ولوحظ أن سلوكهم الإدخاري أفضل من أقرانهم ممن لم تشملهم خبرة الهجرة⁹.

وقد أستفاد الباحث من هذه الدراسات مجتمعة في تعدد زوايا النظر إلى قضية الهجرة، ومحاولة ربطها بالعمل في الخارج، وبالتمنية، وبالرؤية السياسية العامة التي يمتلكها المهاجر تجاه ما يحدث في مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، التي هي أحد المظاهر الأساسية لما أصطلح على تسميته بالربيع العربي.

منهجية الدراسة

تعتمد منهجية الدراسة على مسح لتطور حضور المغتربين المصريين في بريطانيا من خلال الأدبيات المتوفرة. يوفر المسح الوصفي التعرف على خصائص المصريين المهاجرين إلى بريطانيا، تنوعهم الجيلي والمهني والديني، نظراتهم لحضورهم في المهجر في سياق مقارنة مع مجتمعات المغتربين الآخرين من أصول عربية للوقوف على ما يمكن رصده من خصائص مميزة لمجتمع المغتربين المصريين.

وإلى جانب الدراسة الوصفية، والتي تستند إلى أحدث إحصاءات متوفرة، لجأ الباحث إلى إجراء عدد من المقابلات المعمقة مع المغتربين المصريين في بريطانيا في شهر يناير ٢٠١٢، أي بعد مرور عام على الثورة المصرية. وقد تم الأخذ بالإعتبار أن تشمل المقابلات أكبر عدد ممكن من عوامل التباين والتنوع مثل النوع، السن، الدين، المهنة، الاختلاف الجغرافي في الإقامة في المجتمع المهاجر، وهو ما يتمثل في تنوع أماكن الإقامة في بريطانيا شمالا وجنوبا، دون قصر المقابلات على المغتربين المصريين في لندن. وقد ترتب على هذه الدراسة الميدانية التي أخذت شكل المقابلات المعمقة عدد من الخلاصات وضعها الباحث في توصيات ختامية.

وقد أنطلق الباحث في إجراء المقابلات المعمقة مع المبحوثين من نموذج للمحاور التي رأي أهمية شمولها، والتي أستقاها من الدراسات السابقة، تجمع ما بين أسباب الهجرة، التواصل مع مصر، آليات التواصل، المساهمة في التنمية والاقتصاد المصري، والنظرة إلى المستقبل في أعقاب ثورة ٢٥ يناير.

وجاءت هذه الأسئلة على النحو التالي:

- ١س: ما الأسباب التي دعتك للسفر والإقامة بالمملكة المتحدة؟
- ٢س: كم مرة تزور مصر في المعتاد؟
- ٣س: هل زرت مصر بعد ثورة ٢٥ يناير؟
- ٤س: إذا كنت قد زرت مصر بعد الثورة ما الأسباب التي دعتك إلى ذلك؟ (يمكن تعدد الاختيارات)
- ٥س: هل أنت على علم بما يجري في مصر من تغيرات بعد ثورة ٢٥ يناير؟
- ٦س: إذا كنت تتابع ما يجري في مصر هذه الأيام، ما مصادر معلوماتك؟
- ٧س: هل تقوم بإرسال أو تحويل أموال إلى مصر؟
- ٨س: إذا كنت تقوم بإرسالة أموال إلى مصر ما الغرض منها؟
- ٩س: إذا كانت الأموال التي تقوم بإرسالها بهدف الاستثمار، ففي أي أوجه من الاستثمار تضع تحويلاتك؟

9 Barry McCormick & Jackline Wahba, Return Migration and Entrepreneurship in Egypt. A Paper prepared under the auspices of University of Southampton, United Kingdom.

- س١٠ هل تعتقد أن مهاراتك وخبراتك زادت أثناء وجودك في بريطانيا؟
- س١١ هل تفكر في العودة إلى مصر والمساهمة في تنميتها بعد ثورة ٢٥ يناير للاستفادة من خبراتك؟
- س١٢: هل تعتقد أنك يمكن أن تفيد المجتمع بما اكتسبته من خبرات؟
- س١٣: في حالة إذا كنت ترغب في العودة إلى مصر ما العوامل التي تراها مشجعة علي ذلك؟
- س١٤: إذا كنت لا ترغب في العودة.. ما الأسباب في رأيك؟
- س١٥ من وجهة نظرك ماذا ينقص مصر حتى تصبح دولة متقدمة؟
- س١٥ هل يسير المجتمع المصري تجاه "التقدم" منذ ١١ فبراير ٢٠١١ حتى الآن؟
- وقد تمت صياغة الأسئلة- كما رأينا- بحيث تكون أسئلة مفتوحة، تسمح بتعدد الاختيارات وزوايا النظر، وتتجنب الإجابات النمطية، والمعدة سلفا، ما يجعل المبحوثين دائما في موضع التفكير والتعمق قبل الإجابة عن الأسئلة، وتفرض عليهم التعمق في قضايا قد لا تكون موضع تفكير منظم بالنسبة لهم.

المهاجرون المصريون

يصل حجم المهاجرين المصريين إلى ما يقرب الستة ملايين ونصف المليون مهاجر، طبقا لآخر إحصاءات عام ٢٠٠٨م ، بما يشكل نحو ٨٪ من حجم السكان المصريين، وتستضيف دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية الغالبية الساحقة من المغتربين المصريين، وتحتوي دول الاتحاد الأوروبي أكثر من ٧٩٠ ألف مصري مغترب موزعة على عدد من البلدان أولها بريطانيا، حيث يعيش فيها ٢٥٠ ألف مغترب بنسبة تصل إلى ٣١,٦٪ من المصريين المغتربين المقيمين في أوروبا. ويشكل ذلك تحول مهم، حيث كانت في السابق إيطاليا هي التي تستوعب الجانب الأكبر من المهاجرين المصريين، نظرا لاحتوائها على قطاع اقتصادي غير رسمي يستوعب العمالة المهاجرة غير المنظمة. ولكن يبدو أن الإجراءات التي أتبعت في السنوات الماضية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، والتضييق على إجراءات الحصول على تأشيرة السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي أسهمت في تقليل عدد المهاجرين المصريين إلى إيطاليا.

جدول رقم (١): الأرقام التقديرية لأعداد المصريين بالخارج عام ٢٠٠٨م^١

مجموعة البلاد	أعداد المهاجرين
البلاد العربية	٤,٧٨٩,٣٥٩
البلاد الأفريقية	٢,٤٤٥
البلاد الآسيوية	٦,٠٧٣
أستراليا	١٠٦,٠٠٠
البلاد الأوروبية	٧٩٠,٧٩٩
الولايات المتحدة وكندا	٧٨٠,٨٤١
المجموع	٦,٤٧٥,٥١٧

جدول رقم (٢): عدد المغتربين المصريين في أكثر الدولة الأوروبية المستقبلية^{١١}

الدولة	عدد المهاجرين
بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	٢٥٠,٠٠٠
إيطاليا	١٩٠,٠٠٠
فرنسا	١٦٠,٠٠٠
اليونان	٨٠,٠٠٠
ألمانيا	٣٠,٠٠٠
هولندا	٣٠,٠٠٠
النمسا	٢٥,٠٠٠
العدد الاجمالي في أوروبا	٧٩٠,٦٩٩

أسباب هجرة المصريين

هناك أسباب عديدة تفسر هجرة المصريين إلى الخارج أبرزها^{١٢}:

١. الطلب على العمالة المصرية من جانب الدول النفطية، ما يجعل وضع العمالة متأثراً بأسعار النفط، والتحولات السياسية في هذه البلاد، وموقف أنظمة الحكم في هذه الدول من النظام المصري. وهو ما حدث مؤخراً إزاء التطورات السياسية التي حدثت في ليبيا.
٢. ضعف الحوافز في النظام الاقتصادي- الاجتماعي، فضلا عن ضعف مستوى الخدمات العامة خاصة في مجال التعليم، ما خلق طلباً دائماً على الهجرة لدى بعض الفئات الاجتماعية المتقدمة في المستوى الاجتماعي.
٣. تزايد المعروض مقابل انخفاض الطلب في سوق العمل، حيث يدخل سنوياً سوق العمل ما بين ٧٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف شخص، في حين لا تستطيع القدرات الانتاجية القائمة استيعاب هذا العدد الكبير من العمالة، خاصة بعد تضاؤل قدرات المؤسسات العامة التي كانت تستوعب فائض سوق العمل في السابق، وتأثر القطاع الخاص بالتحولات السياسية، والتقلبات الإقليمية، هذا إلى جانب عدم قدرة العنصر البشري على المنافسة، ما يؤدي إلى التكاليف والتنافس الشديد على الوظائف التي لا تتطلب قدرات أو مهارات خاصة.
٤. قدرة المهاجرين المصريين في أوروبا على الادخار يمثل دافعاً مستمراً للهجرة غير المنظمة، حسب رؤية د. أيمن زهري، حيث لاحظ أن تحويلات المصريين في الخارج، والقدرة على بناء شبكات اجتماعية يشجع دائماً على الهجرة إلى أوروبا^{١٣}.

11 Source: Emigration Sector based on MFA's estimates

12 Ahmed Farouk Ghoniem, Labor Migration for decent work, Economic Growth and Development in Egypt, International Migration paper No.106, International Labor Organization, 2010, pp. 8-15.

13 Aymen Zohry, "Egyptian irregular migration to Europe", paper presented at the European Population Conference, UK, 21-24 June, 2006.

٥. تساعد الهجرة على مكافحة الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، وهو ما لاحظته الدارسون من أن جانباً كبيراً من التحويلات المالية للمصريين في الخارج يستخدم في النهوض بالحالة المعيشية العامة للأسر المصرية الفقيرة التي يكون أحد أبنائها أو عائل الأسرة من المهاجرين.
٦. غياب منظومة الحكم الرشيد، وتفشي الفساد، وضعف الشفافية، والمساءلة، وتراجع هامش الحريات خلال أكثر من ثلاثين عاماً. كل ذلك يشكل مناخاً سياسياً طارداً للخبرات، وعاملات لإشاعة الأحياب في المستقبل.

مراحل الهجرة

يرصد أيمن زهري عدة مراحل للهجرة في الحالة المصرية بالنظر إلى "نظام الحكم" بوصفه متغيراً مستقلاً والهجرة متغير تابع، حيث يرى أن الهجرة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م كانت بغرض الدراسة أو السياحة، وكانت محدودة العدد، أما في عهد الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠)، فقد تحولت الهجرة إلى أداة سياسية لمساعدة الدول العربية إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً وقد أرسلت مصر العديد من البعثات التعليمية لمساعدة الدول العربية الناهضة في وضع النظم التعليمية بهذه الدول. أضف إلى ذلك مساهمة المصريين في مجال الهندسة والإنشاءات. أما في عهد الرئيس السادات (١٩٧٠-١٩٨١)، فقد بدأت الهجرة الكثيفة للمصريين بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م إلى دول الخليج العربي، خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول، وساهمت التحويلات المالية للمهاجرين في دفع عجلة الاقتصاد المصري. وهو نفس الاتجاه الذي استمر في عهد مبارك (١٩٨١-٢٠١١م)، ولكن مع ملاحظة أن نسبة العمالة غير الماهرة زادت، وقلت الحماية الممنوحة للمصريين في الخارج، وتنامت ظاهرة الهجرة غير الشرعية نظراً لتدهور الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وتهميش دور الشباب وفقدانهم الأمل^{١٤}.

الطرح الذي يقدمه زهري يركز إلى درجة بعيدة على الهجرة المصرية لدول الخليج العربي، ولكن ينبغي ملاحظة أمرين أن حقبة الرئيس عبد الناصر شهدت كثافة الهجرة المهنية إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة، يضاف إلى ذلك هجرة نوعية من جانب قطاع من الأقباط الذين شعروا بالحصار نتيجة سياسات التأميم الاقتصادي، وهو أمر تكرر عقب سقوط نظام مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١م، حيث أشارت تقارير صحفية، والتي يمكن الاعتماد عليها بالرغم من خلوها من الإحصاءات الدقيقة، إلى أن هناك موجات من الهجرة للمصريين عامة، والأقباط على وجه الخصوص، خشية التقلبات السياسية، وشيوع العنف، وتساعد التيار الإسلامي. يكشف ذلك أهمية إجراء دراسات معمقة حول تأثير الربيع العربي على الهجرة، من حيث أمثاتها، ولاسيما أنها قد تشمل قطاعات لم تكن الهجرة خياراً مطروحاً بالنسبة لها على مدار السنوات الماضية.

مجتمع المغتربين المصريين في بريطانيا

بدأت هجرة المصريين إلى أوروبا منذ مائتي عام، مع بداية القرن التاسع عشر مع الحملة الفرنسية لمصر، عندما أسس محمد علي النهضة المصرية، أرسل أول بعثة إلى إيطاليا عام ١٨١٣، لدراسة فنون الطباعة، وأخرى إلى فرنسا ١٨١٨ لدراسة العلوم العسكرية لبناء جيل مصري قوي، لدراسة المعايير الأوروبية، وعلى مدار القرن العشرين استمرت هجرة المصريين إلى أوروبا، بالتوازي مع هجرة أوروبيين وأستقراهم في مصر، ولكن وتيرة الهجرة زادت منذ الستينيات (Zohry ٢٠٠٦).

١٤ أيمن زهري، أثر الثورات العربية علي العمالة المصرية بالخارج، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، أكتوبر ٢٠١١م، سلسلة أوراق بحثية ٢، ص ٣-٢.

المملكة المتحدة من الدول التي لها حضور خاص لدى المصريين، نظرا لأنها الدولة الاستعمارية التي ظلت تحتلهم لنحو اثنين وسبعين عاما (١٨٨٢-١٩٥٤م). سافر عدد قليل من المصريين إلى بريطانيا في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين لغرض الدراسة. وفي أعقاب حركة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢م، وتولي الرئيس جمال عبد الناصر حكم البلاد هاجر عدد من المصريين، بالأخص الطبقات العليا والمهنيين إلى بريطانيا، ويلاحظ أن غالبيتهم كانوا من المسلمين. وفي السبعينيات من القرن العشرين لحق بهم مهاجرون أقباط خاصة بعد صعود التيار الإسلامي في عهد الرئيس أنور السادات. وبالرغم من أن غالبية المهاجرين الأقباط اختاروا الذهاب ذلك الحين إلى كندا وأستراليا، إلا أن بعضا منهم أستقر في بريطانيا للحصول على وظيفة أو لاستكمال الدراسات العليا. ساعد على التوسع في الهجرة في السبعينيات قرار الرئيس السادات بإلغاء "تأشيرة الخروج" التي كانت مطبقة في عهد الرئيس عبد الناصر، وأدت إلى الحد من أعداد المهاجرين أو المسافرين خارج البلاد.

في تلك الأثناء كانت السلطات البريطانية تسمح للمهاجرين المصريين بالإقامة والعمل، وكان ما يقرب من نصفهم من العمالة اليدوية التي تحصل على أجور منخفضة في المطاعم والخدمات الصناعية، والنصف الآخر من المهنيين الذين سعوا إلى بناء قدراتهم المهنية، ومواصلة الدراسات العليا في الجامعات البريطانية. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين تحولت مصر - بوجه عام - إلى دولة مصدرة للمهاجرين. ويلاحظ أن في السنوات الأخيرة غلب على الهجرة والانتقال للإقامة في بريطانيا العناصر المهنية، والتي تمتلك القدرات الفنية، والتعليمية، على حساب العمالة اليدوية. وهو ما يثبت الفرضية التي تذهب إلى أن في الدول التي تفرض قيودا على مسألة الهجرة عادة ما يكون ذلك له تأثير إيجابي على انتقاء الكفاءات المهنية والفنية للانتقال إليها^{١٥}.

يصعب معرفة عدد المهاجرين المصريين في بريطانيا، نظرا لعدم وجود إحصاءات دقيقة، إذ لا يقبل كثير من المصريين المهاجرين على نظام التسجيل المعمول به في القنصلية المصرية، وبالتالي لا يُعرف على وجه الخصوص تعداد المصريين هناك، وما يتفرع من ذلك من معرفة خصائصهم، توجهاتهم الفكرية، انشغالاتهم العملية، العلاقات بينهم، الخ. ويلاحظ بصفة عامة أن تواصل المصريين مع السفارة محدود، وهو ما فسره أحد القيادات بوزارة الخارجية أن عمل البعثات الدبلوماسية في ظل نظام مبارك (١٩٨١-٢٠١١) لم يكن يهدف إلى التواصل مع كل شرائح المغتربين المصريين، بل كان يميل في المقام الأول إلى إنشاء تجمعات مصرية تؤيد النظام، وتستخدم في مواجهة المغتربين المعارضين أو المنتقدين لسياسات النظام في لحظات الضرورة.

وتشير الخبرة إلى أن ما يقرب نصف المصريين الموجودين في بريطانيا يعيشون في لندن، بينما يتوزع الباقي على سائر المدن الإنجليزية الأخرى. أثرياء المهاجرين يعيشون في أحياء "مترفّة" في لندن مثل Hampstead, St John's Wood, Kensington في حين تعيش الطبقة الوسطى في أحياء مثل Earls Court, Notting Hill. وهناك من أختار أن يسكن في ضواحي لندن بحثا عن السكن الأرخص، والحياة الأقل تكلفة مقارنة بوسط لندن. وبالرغم من ذلك سوف تجد مصريين مهاجرين في اسكتلندا، برايتون، برمنجهام، وغيرها من المدن الإنجليزية. وبالتالي فإن المصريين، على خلاف بعض مجتمعات المغتربين الأخرى، ليس لهم أماكن يتركزون فيها، منغلقة عليهم، يكتفون بالتواصل فيها مع أنفسهم أو ما يعرف باسم Ghetto "الجيتو"، إذ بالرغم من أن شارع Bays water & Edgware Road في قلب لندن من الشوارع التي تحمل بوضوح ملامح الحضور العربي، ومهبط الكثير من السياحة القادمة من دول الخليج، إلا أن حجم الحضور المصري في كل منهما ليس كبيرا، ولا يمكن اعتباره "جيتو" مغلقا على المهاجرين المصريين دون سواهم، وكثير من أبناء

الطبقة المهنية المتعلمة المصرية تفضل عدم التواجد في التجمعات التي تتكون في هذه المنطقة في قلب لندن.

ويعكس غالبية المهاجرين المصريين، التباين السكاني من حيث المعتقد الديني السائد في مصر، إذا أن الغالبية الساحقة منهم من المسلمين، مع وجود أقلية عديدة مسيحية، نشطة، متماسكة، ومتكاثفة، تمتلك قدرات التواصل الجيد مع الذات، وعادة ما تلتف حول الكنائس القبطية المنتشرة في المدن المختلفة في بريطانيا. هناك كنائس باتت لها حضور وشهرة مثل كنائس لندن، أهمهما وأقدمها "كنيسة القديس مرقس" وسط لندن، وكاتدرائية سان جورج في ستيفينج، وأخرى في "برايتون" في الجنوب حيث يتجاور قطاع كبير من اللاجئين السودانيين الأقباط من شمال السودان مع عدد قليل من المغتربين المصريين المسيحيين، فضلا عن كنائس الشمال في بريطانيا في مانشيستر، وبرمنجهام، وكنيسة في ويلز وغيرها، ولديهم كلية خاصة بالدراسات الدينية باسم "القديس أثناسيوس"¹⁶. ويلاحظ أنه مع توالي أحداث التوترات الدينية بين مسلمين ومسيحيين في مصر، استطاع المغتربون الأقباط من خلال شبكات العلاقات المتوفرة بالكنائس الحشد والتعبئة في تظاهرات ضد نظام مبارك خاصة في أعقاب حادث كنيسة القديسين عام ٢٠١١م، وما تلاها من توترات وقعت عقب سقوط نظام مبارك خلال المرحلة الانتقالية التي أمدت منذ ١١ فبراير عام ٢٠١١م، وآخرها مظاهرة حاشدة أمام مجلس اللوردات عقب أحداث ماسبيرو في ١٢ أكتوبر ٢٠١١م.

وهناك تفاوت واضح في نسبة الذكور إلى الإناث في مجتمع المغتربين المصريين في بريطانيا، تبلغ ٢ إلى ١ على التوالي، وهو ما يجعل هناك تداعيات على سوق العمل، والفرص المتاحة للحصول على وظائف، والزواج، وهو ما يجعل المصريين المغتربين من الذكور يبحثون عن "زوجات" خارج مجتمع الهجرة، من مصر ثم العمل على سفيرها، خاصة في ظل عدم رغبة قطاع عريض من المهاجرين المصريين الزواج من أجنبية.

في دراسة أجريت عام ١٩٩٧م على عينة بلغت ٥٦ شخصا من المقيمين في بريطانيا، من الجنسين، مسيحيين ومسلمين، يعيشون في لندن وخارجها، تبين أن المهاجرين المصريين لديهم القدرة على الاندماج في البوتقة متعددة الجنسيات في بريطانيا، يعود ذلك إلى طبيعتهم الودودة، وانفتاحهم على الآخرين، وقدرتهم على الإفادة من الفرص المتاحة لهم، فضلا عن رغبتهم دائما في الاستقرار، والبقاء خارج دائرة الصراعات السياسية في الدولة التي تستقبلهم. بعضهم أستطاع أن يحقق نجاحات في المجتمع، ولكن آخرين يرون أن هناك تمييزا يمارس حيالهم. وفي كل الأحوال فإن غالبية المهاجرين استقرت على أن المجتمع البريطاني يوفر لهم فرصا في التلاقي، والتواصل، والحفاظ على هويتهم الثقافية. وبالرغم من ذلك فإن هناك فقط ٢٠٪ من المبحوثين اتخذوا قرارا بعدم العودة النهائية إلى مصر، في حين نحو أن ثلثي المبحوثين كانوا يودون أن يعود أولادهم للعيش في مصر مرة أخرى. يرجع ذلك في جانب منه إلى استمرار التواصل العميق بين المصريين ومجتمعهم الأصلي.¹⁷

وإذا نظرنا على سبيل المقارنة بمجتمعات المهاجرين العرب في بريطانيا، نجد أن المغاربة يرتبطون بهويتهم الأصلية على نحو واضح، إلى الحد الذي يجعل قطاعا كبيرا منهم يفضل العودة خلال العطلة الصيفية للدراسة إلى المغرب، لتجديد الروابط، وإيجاد فرص زواج لأبنائهم، والاستثمار في المشروعات المحلية. الهوية المغربية حاضرة لدى المغاربة المهاجرين بقوة، وهم يتركزون في شمال كينزجتون North Kensington ، ويسكنون بالقرب من بعضهم البعض، يختلف الأمر بالنسبة للمهاجرين المصريين الذين وإن كانوا في مجملهم يفضلون تعريف أنفسهم بالهوية المصرية، إلا أن ذلك لم

16 <http://www.copticcentre.com/ViewPages.aspx?MID=17>

17 <http://www.christian-dogma.com/vb/showthread.php?t=137481>

18 Gahda Karmi, The Egyptians of Britain: a migrant community in transition, University of Durham, CMEIS Occasional Paper No.57, May 1997, pp.14-24.

يتطور، على عكس المغاربة، للإقامة في "جيتو" منفصل، أو تطوير الشعور بالارتباط والعداء تجاه المجتمع البريطاني. وكشفت الدراسة أن مجتمع المهاجرين المصريين في بريطانيا ليس من السهل تصنيفه، حيث يحتوي بداخله كل أشكال التنوع الديني والنوعي والمهني والاجتماعي، بوصفه "صورة مصغرة" من المجتمع المصري المتنوع، ويفضل المغترب المصري وصف نفسه بـ "المصري"، ولم ينصهر في أي تجمع عربي أو إسلامي أوسع، رغم أنه يصعب إيجاد مجتمع بريطاني يمكن أن يطلق عليه عربيا أو إسلاميا، ولا تزال الجنسيات العربية والإسلامية تتواصل مع بعضها بعضا على أرضية الانتماء إلى البلد الأصلي.^{١٩}

تشغل "الرغبة في العودة" أذهان العرب المقيمين في بريطانيا، وكثير منهم يندمج اقتصاديا في المجتمع البريطاني، ولكن لا يستطيع الاندماج سياسيا وثقافيا. إذا نظرنا إلى الجنسيات العربية المقيمة في بريطانيا نجد، كما سبق القول، ان المغاربة يفضلون الارتباط بالمجتمع المغربي، وكذلك اليمنيين الذين يشكلون مجتمعا يعود في تكوينه المبكر إلى القرن التاسع عشر، حيث أستقر عدد منهم وتزوج سيدات بريطانيات، ويعيش في الأحياء التي توجد فيها الطبقة العاملة في المواني والمناطق الصناعية. ولم يعبى الجيل الأول بتعلم الانجليزية، وظل يعرف القليل منها والذي يعينه على الحياة، في حين أن الجيلين الثاني والثالث كان أكثر أندماجا، ولكنهما في الوقت نفسه أكثر ارتباطا بالتحولات والتطورات التي تحدث في اليمن. تنطبق نفس الملاحظة على الصوماليين الذين جاؤوا إلى بريطانيا هربا من النزاعات والحروب التي أرتبطت وأعقبت سقوط نظام الرئيس سياد بري، ولكن نظرا لأن غالبيتهم من الطبقة الوسطى المتعلمة، والمهنية، فإنهم يشعرون أن ظروف العمل في بريطانيا لا تلائمهم من حيث غياب الحوافز، وضعف الأجور، والأحباط المعيشي الذي يطاردتهم، وهم يودون العودة إلى بلادهم عقب استقرار الأحوال.^{٢٠}

المصريون يتعلقون بمجتمعهم الأصلي، ولكن لم يكن واضحا قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ هل يفضلون العودة أم لا. هم يقدمون حالة وسط في تعامل المهاجرين العرب مع المجتمع البريطاني، فهم من ناحية مندمجون اقتصاديا ومهنيًا، ولكن في الوقت ذاته يعيشون في سياق ثقافي واجتماعي يرتبط بالمجتمع المصري. ويقدم المجتمع البريطاني إمكانية تحقيق التوازن المشار إليه، من حيث تقديره للتعددية الثقافية على صعيد الملابس، والأطعمة، والتعبير عن الذات الثقافية الخاصة. ربما لهذه الأسباب يعلن دائما "الهنود" - بشكل نهائي - استقرارهم في المجتمع البريطاني، وعدم تفضيلهم العودة إلى وطنهم الأصلي، ولا توجد محفزات ثقافية تدفعهم إلى ترك بريطانيا، ويبدو أن ذلك المنحي يحكم تفكير العديد من العرب، والمصريين المقيمين في بريطانيا الذين يرون إمكانية التوفيق بين التمتع بثمار الاستقرار، والفرص الاقتصادية، والترقي المهني، والحريات العامة في مجتمع ديمقراطي، وبين الالتزام بالسياق الثقافي والاجتماعي الذي يرغبون في العيش فيه، هم وأسرهم، والذي يحمل سمات الطابع المصري. ولم يختلف الأمر كثيرا عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وهو ما سوف نناقشه في الدراسة الميدانية. ولا يختلف ذلك مع فرضية أساسية طرحها عدد من الباحثين عن طريق تحليل بعض البيانات الواردة في الحالة المصرية أن المغترب العائد من الخارج تكون لديه الرغبة في إقامة مشروع اقتصادي، ولديه مغامرة الخوض فيه، مقارنة بالشخص الذي لم يتعرض إلى خبرة الهجرة، هذا بالرغم من أن الشخص المهاجر عادة ما يفقد شبكة العلاقات الاجتماعية في الوقت الذي يعيش فيه في الخارج، ولكن المدخرات المادية، وما يتعلمه من

19 Gahda Karmi, Op.cit., pp. 17-20.

20 C Eloth, Somalis in London's East End: A community Striving for recognition, New Community, Vol.17, No.4, 1991, pp.539-552.

خبرات متراكمة علمية ومهنية يعوضه عن فقدان التواصل الاجتماعي مع المجتمع لفترة زمنية. هذه الفرضية تختبر على "المغتربين العائدين"، لكنها لا تبحث في مسألة "العودة" نفسها، وطبيعة العوامل التي ترتبط بها.²¹

نتائج الدراسة الميدانية

أجرى الباحث عددا من المقابلات مع شريحة متنوعة من المغتربين المصريين المقيمين بالمملكة المتحدة خلال شهر يناير ٢٠١٢، بعضهم إلتقى به، والبعض الآخر أجاب عن الأسئلة عبر البريد الإلكتروني، وهم يمثلون المجتمع المصري المغترب ليس فقط في لندن، ولكن في عدد آخر من المدن الإنجليزية، ويعبرون عن كل عوامل التنوع الاجتماعي سواء كان المهني أو الديني أو النوعي، فهم مسلمون ومسيحيون، ذكورا وإناث، يعملون في مهن متعددة ما بين رجال أعمال، وأساتذة جامعات، وأطباء، الخ. وقد أختيرت ثلاثة عشرة مقابلة فقط من بين المقابلات العديدة التي أجريت لأنها الأصدق تعبيراً، والتي تقدم الاتجاهات العامة الأساسية في المغتربين الذين أجريت معهم المقابلات.

يقدم الدكتور (سامي. أ) ٦٣ سنة، أحد أبرز القيادات المهاجرة في برمنجهام، نموذجاً لفكر رجل الأعمال المثقف، فقد ترك مصر مهاجراً إلى المملكة المتحدة نظراً "لعدم القدرة على الحصول على وظيفة مناسبة، ورغبة في اكتشاف عالم جديد"، وبالرغم من ذلك فهو يزور مصر "عدة مرات في السنة الواحدة"، وزارها بعد ثورة ٢٥ يناير بهدف "مشاهدة التغيرات التي تحدث على أرض الواقع، ودراسة الدور الذي يمكن القيام به في مصر ما بعد الثورة"، وهو على "علم تام بشكل يومي بما يجري في مصر" من خلال "الصحف والانترنت والتلفزيون والفضائيات فضلاً عن المكالمات الهاتفية مع الأقارب والأصدقاء" فضلاً عن أنه "يرسل تحويلات إلى مصر بهدف "الاستثمار في العقارات ودعم مشروعات اجتماعية وخيرية"، وبرغم تواصله الشديد مع مصر، على صعيد الزيارات والمعرفة وإرسال تحويلات، فهو "لا يفكر في العودة إلى مصر"، رغم أنه "يعتقد أنه يمتلك مهارات وخبرات يفيد بها المجتمع"، والسبب أنه يرى "بأنه يخدم بلده الأصلي أكثر وهو في الخارج، فهو يمتلك شركة هندسية منذ أكثر من ثلاثين عاماً في مجال التكنولوجيا، وله أبحاث عديدة، وصلات بجامعات كبرى، يحاضر كأستاذ زائر في أحدها". وإن كان يرى أن "مصر تسير في طريق التقدم عقب ثورة ٢٥ يناير، ويعتبر أن ما ينقصها حتى تصبح دولة متقدمة هو الرغبة الحقيقية في التقدم، الجدية في العمل، النهوض بالتعليم والبحث العلمي".

ويكاد أن يسير في الاتجاه نفسه مهاجر آخر "طلب عدم ذكر إسمه" يبلغ من العمر ٦٥ عاماً متقاعد حالياً، ترك مصر بسبب "عدم القدرة على الحصول على وظيفة مناسبة، ووجد فرصة أفضل في المملكة المتحدة للترقي التعليمي والمهني"، وهو يزور مصر "عدة مرات"، وزار مصر "عقب ثورة ٢٥ يناير للأطمئنان على الأهل والأصدقاء، ومشاهدة التغيرات التي تحدث على أرض الواقع، ودراسة الدور الذي يمكن القيام به في مستقبل مصر"، وهو "على علم تام بما يجري في مصر، من الصحف والانترنت والتلفزيون والفضائيات، والمكالمات الهاتفية مع الأقارب والأصدقاء"، ويقوم بإرسال "تحويلات مالية إلى مصر للاستثمار في العقارات فضلاً عن دعم المشاريع الخيرية والإنسانية"، وهو يرفض "العودة إلى مصر" لإرتباطه "بالأسرة والعمل ببريطانيا"، رغم أنه يرى أن "مصر تسير في الطريق الأفضل عقب الثورة"، وكل ما ينقصها هو "التنظيم".

يسير في الاتجاه السابق نفسه، أي الذي يتابع ما يجري في مصر، ويستثمر في مصر، لكنه لا يرى سبباً للعودة إليها، كل من المحاسبة "هنا. ش ٥٨ سنة"، و"الدكتور عمر. أ ٦٠ سنة"، وهو ممارس عام في المستشفيات البريطانية GP ويكاد أن

21 Jackline Wahba & Yves Zenou, Out of Sight, Out of Mind: Migration, Entrepreneurship and Social Capital, London: Centre for Research and Analysis of Migration, CREAM Discussion paper No30/09, January 2011.

يجتمعان في موقفهما من الأسباب التي دعتهم إلى ترك مصر وهي "الفساد وغياب العدالة، ووجود فرصة للترقي العلمي والتعليمي في المملكة المتحدة فضلا عن "اكتشاف عالم جديد مختلف"، ويزوران مصر "مرة كل سنة"، وقاما بزيارتها بعد الثورة "لمعرفة ما يجري على أرض الواقع وإكتشاف دور جديد في مرحلة ما بعد الثورة"، و"يتابعان عن كثب ما يجري في مصر من خلال الانترنت والفصائيات والتلفزيون"، ويرسلان تحويلات مالية إلى مصر "للاستثمار في العقارات، والمساعدة في أعمال خيرية وإنسانية"، وهما لا يران سببا للعودة إلى مصر، اعتمادا على النظرة التي تذهب إلى أنهما يفيدان مصر بينما يقيمان في المملكة المتحدة، وفي الوقت الذي ترى فيه "هناك الشوربجي" أن تقدم مصر يحتاج إلى "الشفافية، تطوير التعليم، النزاهة والاهتمام بالبيئة"، يذهب "عمر الشيخ" إلى أن "مكافحة الفساد، واستعادة الأمن، وتطبيق قواعد العدالة" يعبرون بمصر إلى صفوف الدول المتقدمة، التي يرون أن مصر "لم تتخذ خطوات جادة للمضي في هذا الطريق". ويتفق معهما "آدم" - مدير مالي ٣٢ سنة- في أسباب تركه مصر، وتواصله الشديد مع المجتمع المصري سنويا، وزيارته بعد الثورة، ومتابعته للأخبار يوميا من خلال "الصحف والانترنت والفصائيات والتلفزيون" ولا يجد مثلهما سببا للعودة إلى مصر، لكنه يرى أن مشكلة المجتمع المصري الأساسية هي "التنظيم"، وغيابه أدى إلى أن مصر "لم تمض بعد على طريق الدول المتقدمة".

ويطرح الدكتور محمد. ش، استشاري الانف والأذن والحنجرة، طرحا مغايرا، فهو يبلغ من العمر ٥٢ عاما، هاجر بسبب "الفساد وغياب العدالة ووجود فرصة للترقي المهني والعلمي في المملكة المتحدة"، ويزور مصر "عدة مرات في السنة الواحدة"، وزارها بعد ثورة ٢٥ يناير، بهدف "الأطمئنان على الأهل والأصدقاء، ومشاهدة التغيرات التي تجري على أرض الواقع"، وهو على "علم تام بما يجري في مصر يوميا" من خلال "الانترنت، التلفزيون والفصائيات والمكالمات الهاتفية مع الأقارب والأصدقاء"، ويقوم بإرسال "تحويلات لمصر للاستثمار في مجال العقارات"، وهو على عكس المبحوثين السابقين "يفكر في العودة إلى مصر لأن لديه ما يفيد به بلده الأصلي"، ويرى أن من أفضل العوامل التي تشجعه وتشجع غيره من المصريين المقيمين في الخارج على العودة للاستثمار في التنمية في مصر هي "الديمقراطية، العدالة، وغياب الفساد"، وحتى تصبح مصر دولة متقدمة "ينبغي تطبيق القانون"، وهي في رأيه تسير "في الطريق الصحيح منذ ثورة ٢٥ يناير".

وتبنى وجهة النظر ذاتها الدكتورة نهال. أ، ٤٠ سنة طبيبة، ترى أن "غياب الديمقراطية، والفساد وغياب العدالة، والتعصب الديني، والرغبة في اكتشاف عالم جديد، فضلا عن وجود فرص أفضل بالمملكة المتحدة للترقي التعليمي أو المهني" هي الأسباب التي دفعها للهجرة إلى بريطانيا، وهي تزور مصر عدة مرات في السنة، وزارتها عقب ثورة ٢٥ يناير بهدف "الأطمئنان على الأهل والأصدقاء، مشاهدة التغيرات التي تحدث على أرض الواقع، ودراسة ما يمكن القيام به للمساهمة في بناء مصر المستقبل، والعمل على تطوير المجتمع"، وهي على "علم تام بما يجري في مصر بشكل يومي من خلال الانترنت والتلفزيون والفصائيات والمكالمات الهاتفية مع الأقارب والأصدقاء"، وتقوم "بإرسال تحويلات مالية إلى مصر" بهدف "مساعدة الأقارب والأستثمار في مجال العقارات، إلى جانب ما تقدمه لدعم مشروعات خيرية وإنسانية"، وترى أن لديها "خبرات ومهارات تعلمتها من المجتمع البريطاني يمكن أن تفيد بها المجتمع المصري" الذي تود العودة إليه نظرا لأن هناك عوامل مشجعة بالنسبة لها هي "فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات العامة، والأمل في صناعة مستقبل أفضل"، وترى أن "وجود نظام في التنمية يتبع القيم والقواعد الإسلامية، والآخذ بالقيم الأخلاقية والدينية، والعمل أكثر دون تضييع الوقت في الكلام فقط" هي من عوامل التقدم التي يفتقر إليها المجتمع المصري، وهي ترى أنه "يسير الآن في الطريق الصحيح".

وعلى عكس الرأي السابق، يختلف مهاجر آخر، هو (محمد. ي)، يبلغ من العمر ٤٧ عاما، يعمل مستشارا في مجال

تكنولوجيا المعلومات، وقد ترك مصر إلى المملكة المتحدة "بسبب مشكلات الفقر وغياب التنمية، والفساد وغياب العدالة، ووجود فرص أفضل في بريطانيا للترقي التعليمي والمهني". وهو يزور مصر "عدة مرات كل عام"، وزارها بعد ثورة ٢٥ يناير، بهدف "الاطمئنان على الأهل والأصدقاء"، ويتابع ما يجري في مصر بشكل تام ويومي، من خلال "الانترنت والتلفزيون والفضائيات"، لكنه لا يستثمر في مصر، وهو غير متأكد من العودة إلى مصر، لأن هناك عوامل طاردة في رأيه هي "غياب الرؤية، وزيادة مخاطر الاستثمار"، وحتى تنهض مصر وتتقدم يجب "إقصاء كل من بلغ من العمر خمسة وستين عاما، تطبيق القانون بحزم، تقديم أنظمة رواتب عادلة، والنهوض بالتعليم"، وأنطلاقا من ذلك هو يرى أن مصر "لا تمضي في الطريق الصحيح عقب ثورة ٢٥ يناير".

الدكتور "حسن.ن" أستاذ جامعي في مجال الهندسة، ٣٩ سنة، يمضي تقريبا علانهاج نفسه من حيث عدم تأكده من العودة إلى مصر للإستقرار فيها. فهو يرى أن "غياب الديمقراطية ووجود فرصة أفضل في المملكة المتحدة للترقي التعليمي والمهني، فضلا عن الفساد وغياب العدالة" من الأسباب التي أدت إلى هجرته إلى بريطانيا، وهو يزور مصر "مرة كل عام"، لكنها "لم يزرها بعد الثورة"، رغم أنه "على علم تام يوميا بما يجري على أرض مصر من خلال الانترنت في المقام الأول". وهو لا يقوم بإرسال أية تحويلات مالية لمصر، ويرى أنه "اكتسب خبرات ومهارات مهمة في المجتمع البريطاني سيستفيد المجتمع المصري منها". ويرى الدكتور ناصر أنه "غير متأكد" من عودته إلى مصر، نظرا لارتباط أسرته بمراحل التعليم المختلفة في بريطانيا، لكنه يرى أن ما ينقص مصر كي تكون دولة متقدمة "العدالة، رؤية صحيحة للإفادة من جهد الشباب، توزيع جيد للسكان على مساحة الأرض المتاحة، وتشجيع الناس على العمل والانتاج"، ويعتقد أن "المجتمع المصري يسير في الطرق الصحيح في أعقاب ثورة ٢٥ يناير".

وتقدم كل من "سوزان.س" -صيدلانية ٢٦ سنة، و"إيمان.أ" -مدرسة ٢٩ سنة- نموذجا من الجيل الثاني من المهاجرين، كان "الميلاد في الخارج" هو سبب العيش في المجتمع البريطاني، ورغم ذلك لم تنقطع صلاتهما بالمجتمع المصري، فهما يزوران مصر "عدة مرات في السنة"، وكانت الزيارة الأولى "لسوزان سامي" إبان ثورة ٢٥ يناير، وكانت "زيارة الأهل، ومشاهدة التغيير على أرض الواقع" السببين الأساسيين لزيارتهما المتكررة لمصر، والتي يتابعان أخبارها عن كثب بانتظام من خلال "الانترنت، والفضائيات والتلفزيون، والمكالمات الهاتفية مع الأهل والأصدقاء"، وهما لا يران إمكانية للعودة إلى مصر، لأن كلاهما يعيشان في المملكة المتحدة، ويعيشان حالة من الاستقرار، وترى "سوزان سامي" أن ما ينقص مصر حتى تكون في مصاف الدول المتقدمة "التنظيم، العدالة، البيئة النظيفة، النقل العام الجيد، التعليم، والتدريب"، بينما تضيف "إيمان أحمد" عوامل أخرى هي "القيادة الجيدة، التعليم، المؤسسات"، وكلاهما يران أن "مصر تسير في الطريق الصحيح عقب ثورة ٢٥ يناير".

السيدة "رفقة.ب"، حاصلة على ليسانس حقوق، وتبلغ من العمر ٥٦ عاما، هاجرت إلى المملكة المتحدة بسبب "مشكلات الفقر وغياب التنمية، وشيوع التعصب الديني"، وهنا يظهر تأثير الانتماء الديني لها، وهو ما يشكل مجمل إدراكاتها تجاه التطورات التي تحدث في مصر منذ ثورة ٢٥ يناير، وحتى الوقت الراهن، فهي "تتابع ما يحدث في مصر" من خلال "التلفزيون والفضائيات والمكالمات الهاتفية مع الأصدقاء والأقارب"، هي "لا تفكر في العودة إلى مصر"، لأنه "لا يوجد ما يشجع على العودة إلى مصر"، والأسباب متعددة "المستقبل الغامض للمواطنة، وغياب فرصة العيش بكرامة وحرية تحت حكم التيارات الإسلامية، فضلا عن انتشار الفساد والمحسوبية والهوس الديني المتطرف". وأنطلاقا من ذلك ترى أن مستقبل التقدم في مصر رهن بعدة إجراءات هي "نشر ثقافة التسامح والعيش المشترك الذي يقوم على فكرة المواطنة، القضاء على التعصب والهوس الديني من خلال تطبيق القانون على الجميع، وإصلاح التعليم برفع

مستوى المدرسين وانتهاج المنهج الحديث في البحث العلمي، وتطهير الإعلام المرئي والمقروء والمسموع ليكون إعلاما صادقا ومحادا، وأنطلاقا من ذلك ترى أن ”مصر لا تسير صوب التقدم منذ ثورة ٢٥ يناير“.

ويسير في نفس الاتجاه تقريبا الخبير الإعلامي ”أقلاديوس. إ“- صحفي وباحث ٦١ سنة، يرى أن ”مشاكل الفقر وغياب التنمية، ووجود فرص أفضل في المملكة المتحدة للتقدم التعليمي أو المهني، والمغامرة والرغبة في إكتشاف عالم جديد“ من العوامل التي دعت لهجرته إلى بريطانيا. وهو يزور ”مصر مرة كل سنتين أو ثلاثة“، ولم يزرها ”بعد ثورة ٢٥ يناير“، ورغم ذلك فهو ”على علم تام بشكل يومي بما يجري من تطورات على أرض مصر من خلال الصحف والانترنت“، ويقوم بإرسال أموال إلى مصر بهدف ”مساعدة الأقارب فقط دون استثمارها في أية مشروعات تجارية“، و”لا يرى إمكانية للعودة إلى مصر“، لأن في رأيه ”لا يوجد ما يشجع على العودة إلى مصر“، والأسباب في ذلك هي ”الفوضى الضاربة أطنابها في معظم مؤسسات المجتمع، وتفشي الرشوة والمحسوبية وغيرها من الأمور المثبطة، بالإضافة إلى المستقبل الغامض تحت ظل جماعات إسلامية متعصبة لا تعرف معنى الحرية والمواطنة، وتكفر كل شيء حتى الديمقراطية تعتبرها كفر، والأقباط كفر“. وفي رأيه حتى تصبح مصر دولة متقدمة يلزمها ”فصل الدين عن الدولة، إصلاح التعليم والاستغناء عن الكوادر المتعصبة، وإصلاح الإعلام وتطهيره من المنافقين“، وهو ”غير متأكد ما إذا كانت مصر تسير في الاتجاه الصحيح بعد ثورة ٢٥ يناير“. مايكل ش. (٤٨ سنة) رجل أعمال في ”برايتون“ جنوب بريطانيا يعيش منذ أكثر من خمسة عشرة عاما، أشار إلى أهمية ”المساهمة في تطوير المجتمع المصري، بوصفه بديلا عن الهجرة“. وحول مساهمته قال ”أنه يساهم في مشروعات عديدة في مصر، ويرى أنها تسير على طريق أفضل“

النتائج والتوصيات

إذا نظرنا إلي المقابلات السابق تقديمها نجد أن هناك عددا من الاتجاهات الأساسية يتعين رصدها:

١. هناك اتجاه بين المصريين المغتربين الذين أجريت معهم المقابلات إلى المتابعة للصيقة لما يجري في المجتمع المصري، عبر وسائل عديدة في مقدمتها ”الانترنت والفضايات“، وكثير منهم يزور مصر بانتظام، وكانت ثورة ٢٥ يناير سببا أساسيا في زيارة مصر، ليس فقط بهدف الاطمئنان على الأهل والأصدقاء، ولكن أيضا لمتابعة ما جرى في المجتمع من تطورات خلال الفترة الماضية، والنظر في آفاق المساهمة في تطوير المجتمع المصري. وتكشف المقابلات تراجع ثقل ”الإعلام المكتوب“ لصالح ”الإعلام الإلكتروني والفضايات“ من حيث كونه مصدرا رئيسيا في معرفة طبيعة التطورات التي تحدث في المجتمع المصري. ومن الملاحظ تراجع دور روابط المصريين في الخارج، أو السفارة أو القنصلية، أو ما شابه في توفير قنوات للمعلومات والمعرفة عما يجري في المجتمع المصري.
٢. غالبية المصريين المغتربين الذين أجريت معهم المقابلات ذكروا أن ”مصر تسير في الاتجاه الصحيح بعد ثورة ٢٥ يناير“، وهو يعبر عن نظرة تفاؤل بالمستقبل، ومتابعة لما يجري في المجتمع من تطورات، وتحولات. ويلاحظ أن تفاء لهم بأن مصر تمضي في الطريق الصحيح، لم يتولد عنه تلقائيا رغبة من جانبهم في العودة إلى المجتمع المصري، والعمل فيه، بل أن عددا قليلا منهم من أبدى رغبته في العودة، وكثير منهم تحدث عن اندماجه ”اقتصاديا“ في بريطانيا بوصفه عاملا معوقا لعودته للاستقرار في مصر مرة أخرى.
٣. عدم ميل كثير من المغتربين المصريين في بريطانيا للعودة إلى مصر للاستقرار فيها، اقترن برغبة البعض منهم في الاستثمار في مصر، بعضهم يفعل ذلك، ويكاد يكون ”سوق العقارات“ هو المكان الذي يستثمرون فيه على وجه الخصوص، إلى جانب المساعدات المالية التي يقدمونها لمشروعات انسانية واجتماعية، ومساعدة الأهل والأقارب.

والسبب في أن "العقارات" هي سبب أساسي في استثمار المصريين في الخارج هو الارتفاع المضطرد في الأرباح التي يجنيها المستثمرون في هذا المجال مقارنة بالاستثمار في مشروعات صناعية أو الأذخار في بنوك مصرية. وهناك دراسات عديدة أجريت لبحث العلاقة بين الهجرة والاستثمار العقاري خاصة في المغرب، حيث وجد أن استثمار المهاجرين المغاربة في العقارات يؤدي إلى خلق فرص عمل، ويعود إجمالاً على الاقتصاد بنتائج إيجابية، ولاحظت دراسات أخرى ذات الأمر بالنسبة للمصريين المغتربين.^{٢٢}

٤. شكلت ما يطلق عليه في أدبيات التنمية السياسية "الحكم الرشيد" Good Governance هاجساً رئيساً عند المصريين المغتربين عند النظر إلى العوامل التي تؤدي إلى تقدم المجتمع المصري، وسبل اللحاق بركب الدول المتقدمة مثل المساءلة، الشفافية، مكافحة الفساد، التنظيم، النظام. فضلاً عن الاهتمام بصورة أساسية بما يمكن أن نطلق عليه رأس المال البشري Human Capital مثل التعليم والتدريب، إلى جانب الإشارة إلى القيم الأخلاقية والدينية والإنسانية فيما يمكن أن نطلق عليه رأس المال الاجتماعي Social Capital. ويُعتقد بصورة أساسية أن مثل هذا الطرح، الذي ينم عن وعي وخبرة، هو نتاج طبيعي لشريحة مهمة من المغتربين الذين أجريت معهم الحوارات، وكثير منهم حاصل علي شهادات جامعية أو ماجستير أو دكتوراة من بريطانيا، فضلاً عن أنهم يشغلون مواقع أساسية في مؤسسات المجتمع، وهو ما يجعلهم أكثر قدرة على إلتقاط العوامل التي تسهم في نهضة وتقدم المجتمعات.

٥. الهاجس "الديني" يشكل عاملاً أساسياً في تفكير قطاع من المصريين، ما بين مغتربين مصريين مسيحيين يخشون "صعود التيار الإسلامي في أعقاب الانتخابات البرلمانية"، ويرون أن "التعصب والتطرف الديني هما من معوقات صناعة التقدم في المجتمع المصري"، يرى آخرون أن "صعود التيار الإسلامي هو عامل مطمئن" نظراً لأنهم سيكونون "أكثر التزاماً بالقيم والقواعد الإسلامية".

في ضوء ما تقدم هناك عدد من التوصيات الأساسية التي يمكن طرحها في ختام الدراسة:

١. هناك رغبة جادة من جانب المصريين للمساهمة في إحراز التقدم في المجتمع المصري عقب ثورة ٢٥ يناير، هذه الرغبة حتى الآن تقتزن بالاستثمار أكثر ما ترتبط بالعودة للاستقرار في المجتمع المصري، يعني ذلك أحياء مشروع سبق، يقدم فيه "صندوق للاستثمار للمغتربين المصريين" يمكن المساهمة فيه، ويقوم بتوظيف الخبرات الفنية والمهنية التي توفرت للمصريين بالخارج، ويقوم بتمويل مشروعات أساسية في المجتمع المصري، قد يكون في مجال "العقارات" الأكثر طلباً بين المصريين المغتربين للاستثمار، بحيث يعود بالربح على المغرب المصري، وعلى المجتمع المصري. هذه الفكرة طرحت مباشرة في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، إلا أنها ما لبثت أن تراجعت نظراً لعدم الاهتمام بها.

٢. طرح برامج لما يمكن أن نطلق عليه "العودة المؤقتة"، بما يعني عودة المصريين المغتربين خاصة أصحاب الخبرات العلمية والفنية الرفيعة للمساهمة في تنمية المجتمع المصري، وذلك من خلال إحياء مفهوم "المغترب الزائر"، أستاذ جامعي، طبيب، رجل أعمال، خبير في الموارد البشرية، الخ، حيث يمكن أن يمضي مدة محددة ينقل من خلاله خبراته إلى المجتمع المصري. قد تكون هناك مبادرات تحدث بالفعل في هذا المجال، ولكن يمكن تقنينها، وتنظيمها، ووضعها في قالب منتظم، ما يشجع المغتربين المصريين على العودة "المؤقتة" للمساهمة في التنمية.

٣. هناك ميل واضح في كل المقابلات التي أجريت مع المغتربين المصريين إلى دعم "مشروعات خيرية وإنسانية"

في المجتمع المصري، ويمثل ذلك عاملاً أساسياً في التحويلات المالية إلى مصر. وقد يكون في ذلك المجال مفتوح أمام المبادرات الشخصية، ولكن يمكن إطلاق مشروع واسع خيري يمكن أن يكون وعاءاً أساسياً لجذب تبرعات ومساهمات المصريين المغتربين ويرتبط بالأهداف الأساسية للتنمية في مصر. مثال على ذلك، المشروع المهم الذي أطلقه الدكتور مجدي يعقوب بشأن مستشفى القلب في أسوان، يمكن مثلاً إطلاق مشروع "مائة ألف مدرسة"، "وحدة صحية في كل حي"، "مياه نظيفة لألف قرية".... الخ. وجميعها من المشروعات التي قد تضعها الحكومة على قمة أولوياتها، وفي الوقت نفسه تجد الدعم والمساندة من المغتربين المصريين بها. يقتضي ذلك أن يكون هناك مفهوم جديد من جانب الحكومة في التواصل مع المغتربين، من حيث وضوح خطط التنمية في المجتمع، وصياغة الأولويات فيها بشكل واضح، وتحديد المجالات التي يمكن لهم المساهمة فيها، والتواصل معهم عبر وسائل الإعلام التي يستقون منها معلوماتهم "الفائضات، الانترنت". وقد يكون في ذلك مقدمة أساسية لتجاوز الهواجس ذات الطابع الديني بين المصريين المغتربين، المسيحيين والمسلمين، حين يرون مشروعات التنمية تخدم المجتمع المصري بكل شرائحه، وتتضافر جهود المصريين جميعاً لإعادة بناء "مصر الجديدة".

٤. هناك إلحاح من جانب المغتربين المصريين بالملكة المتحدة على قضية أساسية هي أن تقدم المجتمع المصري رهن بالآخذ بمفاهيم التقدم في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية مثل الحكم الرشيد، التنمية، الديمقراطية، مكافحة الفساد، نشر التسامح، كل هذه القضايا حال الآخذ بها تشكل رسائل غير مباشرة إلى مجتمع المغتربين بأهمية العودة والمساهمة في بناء "مصر الجديدة"، ويؤدي شعور المصريين المغتربين أن هناك "تعثراً" أو "عدم رغبة" في بناء نظام حكم ديمقراطي يقوم على المساءلة والشفافية وحكم القانون وقواعد العدالة إلى إنصرافهم عن التفكير الجدي في المساهمة في تنمية مصر. هذه قضية أساسية محورية، فالثورة المصرية التي تابعها المغتربون المصريون، وزاروا في غالبيتهم المجتمع المصري لإقتفاء أثرها، ورؤية ما أحدثته من تغيير على أرض الواقع أشعل بداخلهم التطلعات في رؤية المجتمع المصري وهو يسير على تقدم المجتمع البريطاني الذي يعيشون فيه، وكثير منهم أفضى لي بذلك، وبالتالي فهم لن يكونوا متعاطفين أو داعمين أو لديهم الرغبة في المساهمة الجادة في التنمية إذا وجدوا الحكم متعثراً على طريق الديمقراطية، أو يعيد انتاج الاستبداد السياسي، أو لا يلتزم بتحقيق الشفافية والمساءلة وحكم القانون.

الفصل الرابع

التحول الديمقراطي في العراق: آفاق التعاون في السياسة البريطانية زوي هولمان

ملخص

لعبت الشخصيات العراقية البارزة في المهجر كقوة دفع في حملة التحالف من أجل الإطاحة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، كما كان لها دورا أساسيا في إدارة بلادها في أعقاب الحرب. ومع ذلك، يتضح لنا من خلال دراسة التعاون الفعلي الذي كان قائما بين أعضاء الجالية العراقية المقيمين في المملكة المتحدة وصناع القرار السياسي البريطاني في الفترة التي سبقت الحرب، ومساهمات أعضاء الجالية في إعادة الإعمار منذ بداية الحرب، أن حجم المشاركة كان أكثر محدودة مما كان متوقعا سابقا.

وبالرغم من الحشد الكبير للمغتربين العراقيين في نطاق تدخل التحالف، والذين يمثلون مجموعة من الأطياف السياسية والدينية والعرقية، تشير نتائج الأبحاث الخاصة بصانعي السياسة البريطانيين المشاركين بصورة أساسية الى جانب طائفة ضئيلة من الأصوات المؤيدة للحرب في المهجر، فضلا عن النظرة الشاملة السائدة بين ممثلي المهاجرين إلا أن مساهمتهم في عملية صنع القرار فيما يتعلق بتغيير النظام قد تعطلت من جراء البرنامج البريطاني- الأمريكي المحدد مسبقا بشأن الحرب والذي يهدف الى خدمة المصالح السياسية الأجنبية. وقد دفع الشعور بالإقصاء عن خطط التحالف، وكذلك النتائج الناجمة عن الحملة العنيفة في العراق، بالعديد من العراقيين - البريطانيين الى الإحجام عن المشاركة في السياسة البريطانية. وبشكل أوضح، يرى العديد من هؤلاء بأن أسلوب التمييز بين العراقيين في المهجر في ظل تحول النظام كان له تداعيات مباشرة على البيئة السياسية في العراق في مرحلة ما بعد الحرب من خلال تشجيع التنافس الطائفي والفساد السياسي والاقتصادي. ومن ناحية أخرى حالت الظروف التي تلت إحتلال العراق من انعدام الأمن والقمع السياسي دون محاولات المغتربين في بناء المجتمع المدني وغيرها من أشكال التجديد وإعادة الإعمار في وطنهم الأصلي. وقد تم تقييد مساهمات المغتربين في صنع السياسات البريطانية وإعادة الإعمار من خلال الصراع الداخلي بين المهاجرين في المملكة المتحدة، فضلا عن التساؤل حول قدرتهم على تمثيل الشعب العراقي في العراق.

وقد أتاحت الموجة الأخيرة من الإحتجاجات الديمقراطية في بعض الدول العربية الفرصة لإعادة النظر في النهج المتبع في التعاون مع المغتربين، الذي اعتمدته ممثلي التحالف في العراق عام ٢٠٠٣. وتعتبر مشاركة المملكة المتحدة في العمل المشترك في ليبيا بمثابة دليل على تطبيق ما تم تعلمه وإستيعابه من تجربة العراق. وقد تم وضع عدد من التوصيات من أجل استمرار تطور السياسات البريطانية لتشجيع مشاركة الجاليات على نطاق أوسع وبالتالي تشجيع التحولات السياسية الفعلية في بلدان المنشأ.

قام توني بلير ، رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، قبل يومين من شن قوات التحالف هجومها العسكري الأول على العراق في مارس ٢٠٠٣، بفتح باب النقاش البرلماني لمجلس العموم حول الغزو بقصة فكاهية عن وجود علاقة مع عراقية منفية مقيمة في المملكة المتحدة :

أتذكر قولي لها أنني متفهم لمدى قسوة التواجد تحت مطرقة صدام حسين. فأجبت ”لا يمكنك فهم ذلك“ كما أضافت : ”لا يمكن أن تتخيل كيف يمكن العيش في جو من الرعب الدائم“. فهي محقة بالفعل حيث أننا نعتبر حريتنا أمراً مفروغاً منه. ولكن يمكن أن تتخيل الوضع عندما تكون غير قادر على التحدث أو الحوار أو النقاش أو التشكيك في المجتمع الذي تعيش فيه وترى كيف يتم إعتقال الأهل والأصدقاء ولا تجرؤ على تقديم أي شكوى، وكيف تعاني من الذل نتيجة لعدم الشجاعة في مواجهة الإرهاب. هذه هي الطريقة التي يعيشها الشعب العراقي وسيعيشها في المستقبل إذا تركتم صدام حسين في مكانه.

وقد لعبت المملكة المتحدة - طوال فترة الثمانينات والتسعينيات ، دور المضيف لأكثر عدد من العراقيين المطالبين بالحماية من النظام البعثي القائم مقارنة مع غيرها من دول العالم. كما لعب وجود المنفيين العراقيين في المملكة المتحدة دوراً محورياً في سياسية حزب العمال الجديد من أجل تحرير البلاد عام ٢٠٠٣ وكانت بعض الشخصيات البارزة من المغتربين في طليعة عملية التنمية في فترة ما بعد الحرب والحكم الديمقراطي الحديث في العراق. ومع ذلك، تدل مؤشرات التعاون بين صانعي السياسات والجاليات العراقية في المملكة المتحدة إلى أن الجهود التشاورية التي بذلتها السلطات البريطانية في صياغة السياسات السابقة واللاحقة للحرب كانت محدودة من حيث العمق والنطاق. وتشير آراء بعض مجموعات المهاجرين العراقيين إلى وجود بعض الشكوك المتعلقة بحملة المملكة المتحدة المشتركة للإطاحة بصدام حسين، وكذلك برامج إعادة الإعمار المنفذة في أعقاب ذلك. وعلاوة على ذلك، فقد نجم عن الانطباع المتولد لدى المغتربين بأن أسلوب واضعي السياسات البريطانية يمثل في الإهمال أو التحيز في كثير من الأحيان إلى نفور المغتربين العراقيين من المؤسسات السياسية للدولة المضيفة لهم ومن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية في العراق.

وقد لاحظ الباحثون في مجال الهجرة أن إمكانات التعبئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الشتات لها تأثيرها على مسار الصراعات، وتعزيز إعادة الإعمار، ودعم النضال المسلح أو عرقلة مبادرات السلام في بلادهم. وتتضح هذه الطاقات بقوة من خلال تأثير الشخصيات البارزة من الشتات العراقي في تأييد غزو قوات التحالف وإعادة التشكيل الطائفي اللاحق في السياسة العراقية والمجتمع. وحيث تضع الحكومة البريطانية في اعتبارها معايير مشاركتها في إعادة بناء ليبيا ما بعد القذافي، وتستجيب للانتفاضات الشعبية في مختلف أنحاء المنطقة، تُعد التجربة العراقية البريطانية مفيدة في تسليط الضوء على أسباب ونتائج التعاون مع مجتمعات المنفى في وضع السياسات المتعلقة بالديمقراطية، والتدخل الإنساني، وتغيير النظام في الشرق الأوسط^١. وبعد ما يقرب من عقد من الزمان على حملة المملكة المتحدة في العراق، تشير مؤشرات صنع القرار السياسي إلي توافر سبل لإعادة تقييم مساهمات المغتربين للتدخلات البريطانية في المنطقة مستقبلاً.

١ نتيجة لدورهم الرسمي وحساسيتهم لهذا الموضوع ، لم يتم ذكر الاسماء في هذه الدراسة. ويجوز توفير مزيد من التفاصيل الخاصة ببعض الذين تم مقابلتهم عند الطلب.

إن تاريخ الهجرة من العراق عبارة عن سلسلة متصلة من الدوافع الاقتصادية والهجرة القسرية التي زادت بشكل مطرد على مدى القرن العشرين مع عدد لا يحصى من التحولات السياسية والصراعات في البلاد. ويتميز المغتربون العراقيون، وعلى وجه التحديد الجالية العراقية في المملكة المتحدة، بوجود مجتمعات ذات خلفيات عرقية ودينية وإنتماء سياسي متنوع، بالإضافة إلى المصادر الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بطريقة الوصول إلى بريطانيا. وبالتالي فمن الصعب التعميم فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي، والنظرة الأيديولوجية أو السياسية. لا تمثل هذه الدراسة محاولة لاستطلاع رأي المجتمع العراقي في المملكة المتحدة بشكل عام، بل تسعى لتوثيق وجهات نظر محددة من أولئك المهتمين بالسياسة أو التنمية في العراق الذين سعوا إلى التأثير على السياسة البريطانية. ومع ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم وجهات النظر السائدة بين المغتربين العراقيين وخبراتهم حيث أجريت مقابلات مع مجموعة مكونة من ١٦ مغترباً عراقياً من ضمنهم المسلمين الشيعة والسنة والمسيحيين والأكراد والتركمان والعلمانيين المسلمين، كما شارك فيها مجموعة تمثل كلا من طالبي اللجوء والهجرة الاقتصادية ومجموعة من التحالفات السياسية. ونتطرق فيما يلي إلى تاريخ وديموغرافية الشتات العراقي، بما في ذلك خلفية عن المشاركة السياسية في المملكة المتحدة.

الشتات العراقي- البريطاني

يمكن التمييز بين موجتين من الاغتراب العراقي، حيث بدأت الأولى مع تزايد الهجرة باطراد بعد وصول صدام حسين إلى الحكم في أواخر الثمانينات، والثانية بعد غزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، وبلغ ذروتها في عام ٢٠٠٧. وفي الوقت نفسه، حدثت عدة تقسيمات أو إعادة توطين لعدد من المجموعات العرقية والدينية المختلفة على مدى القرن الماضي، وبصفة خاصة هجرة اليهود العراقيين في أعقاب الصراع العربي الإسرائيلي في عام ١٩٤٨، والاضطهاد المستمر للمسيحيين الآشوريين، والمندائيين، والأكراد، والتركمان (ساسون، ٢٠٠٩). في حين أن المملكة المتحدة، وأستراليا، والولايات المتحدة، وتركيا، وإسرائيل، وإيران كان لديها عدد كبير من السكان العراقيين المغتربين قبل عام ٢٠٠٣، وكذلك دول شمال أوروبا، بما في ذلك السويد وألمانيا وهولندا، التي تستضيف حالياً أكبر عدد من اللاجئين العراقيين خارج المنطقة بعد عام ٢٠٠٣. ونتيجة لاستمرار أعمال العنف ما بعد عام ٢٠٠٣ في العراق، استقبلت البلدان المجاورة مثل سوريا والأردن أغلبية اللاجئين، وتقدر أعدادهم بحوالي ١,٥ مليون و ٧٥٠,٠٠٠ في كل من سوريا والأردن على التوالي (UNHCR, ٢٠٠٧).

يعود تاريخ الهجرة من العراق إلى المملكة المتحدة إلى أربعينيات القرن العشرين، ويعد عدد السكان من بين الأكثر بالنسبة للمغتربين العراقيين (UNHCR, ٢٠٠٧). وعلى الرغم من قديم بعض مجتمعات المهجر العراقي، لم يتم تنفيذ أي تعداد محدد للسكان ككل، وبالتالي يكون من الصعب قياس حجمهم وعددهم. وتقدر السفارة العراقية في لندن أن هناك ما بين ٤٠٠,٠٠٠ و ٤٥٠,٠٠٠ عراقي في المملكة المتحدة، بينما تشير التقديرات المحلية إلى أنها تتراوح ما بين ٢٠٠,٠٠٠ إلى ٣٥٠,٠٠٠ (DGLG, ٢٠٠٩). وقد سجل تعداد عام ٢٠٠١ في المملكة المتحدة حوالي ٣٢,٠٠٠ ساكن من مواليد العراق، وهو عدد يبدو أنه تضاعف بحلول عام ٢٠٠٩ مع تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة من المتقدمين بطلب اللجوء في أعقاب حرب العراق ٢٠٠٣ (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٧). يمثل العراقيون في المملكة المتحدة، مجموعة واسعة من الانتماءات العرقية الدينية^٢، ويشكل العرب والأكراد أهم هذه الجماعات، على الرغم من أن هناك اختلاف

٢ الانتماءات الأولى تشمل العرب والاكرد والتركمان ومسلمي الشيعة والسنة واليهود والآشوريون والمسيحيون والارمن والمندائيون.

لتقديرات الاحجام بين التقديرات غير الرسمية والدراسات الرسمية. وتعد مدينة لندن موطناً لأكثر عدد من العراقيين، حيث يتواجد فيها حوالي ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من السكان من أصل عراقي، في حين أن غيرها من المجتمعات الحضرية الكبيرة تتواجد في برمنغهام ومانشستر (DGLG, ٢٠٠٩).

وعلى المستوى الإداري، يمكن تقسيم عدد السكان العراقيين في المملكة المتحدة إلى ثلاث مجموعات، السكان المستقرون، وأولئك الذين منحوا حق اللجوء أو "إجازة استثنائية للاقامة" وأولئك الذين يمثلون "حالات اللجوء التي رفضتها وزارة الداخلية". وفيما يتعلق بالعراقيين من المجموعة الاولى / فهم الذين وصلوا إلى المملكة المتحدة بصفتهم مهاجرين منذ الخمسينيات والستينيات لأسباب تتعلق بنوعية الحياة، بما في ذلك حقوق العمل والتعليم والحقوق المدنية، والذين يعيشون الآن كمواطنين أو مقيمين في البلاد. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من العراقيين تتمثل في طالبي اللجوء وغالبيتهم من الأكراد في الثمانينيات والنسعينيات بعد صعود صدام حسين إلى السلطة وما تلاه من الحرب بين إيران والعراق ومن ثم حرب الخليج الأولى (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٧).^٢ وعندما بدأت المملكة المتحدة التفكير في حملة عسكرية في العراق في عام ٢٠٠٢، زاد عدد العراقيين الراغبين في طلب اللجوء في البلاد بالنسبة إلى الجنسيات الأخرى، إذ مثلوا ١٧ ٪ من إجمالي الطلبات المقدمة لوزارة الداخلية البريطانية (تلغراف، ٢٠٠٤). وعقب الاطاحة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ انخفضت طلبات اللجوء بشكل حاد، ولكنها تزايدت من جديد مع تصاعد العنف الطائفي من عام ٢٠٠٧. وفي ذروة الهجرة في عام ٢٠٠٨، وصل معدل طلب اللجوء السياسي للعراقيين إلى المرتبة الخامسة ضمن الجنسيات العشرة الاوائل المطالبة باللجوء في بريطانيا، وبلغ عددها ١٨٥٠ طلباً سنوياً مقدماً إلى وزارة الداخلية. بالرغم من ان المعدل المتوسط للطلبات المقبولة قد بلغ خلال هذه السنة ٢٧ ٪ إلا ان غالبية الطلبات قد رفضت (ICAR، ٢٠٠٩). وعلى الرغم من أن معدل الطلبات من العراق قد انخفض منذ ذلك الحين، بقي عدد من العراقيين الذين قدموا استثناءاً على هذه القرارات مقيمين بصفة غير شرعية او من خلال إذن تقديري للبقاء، وهذا يعني أن هناك عدد كبير من طالبي اللجوء من الجالية العراقية في بريطانيا لم تحل اوضاعهم بعد (مجلس اللاجئين، ٢٠١١).^٤

الخصائص الرئيسية

إن الجالية العراقية في المملكة المتحدة متعددة الوجوه. وينعكس هذا التنوع في التفاوت بين الجماعات المستقرة بمستوياتها العالية من التعليم، والعمالة، والحراك الاجتماعي. وفي الآونة الأخيرة هناك طالبي اللجوء الذين فشلوا في الحصول عليه والذين يعيشون بشكل عابر أو غير منتظم، وفي بعض الأحيان على هامش المجتمع البريطاني. ونظراً لاندماجهم النسبي واهمية دورهم المجتمعي والعام، سوف تشكل مشاركة العراقيين المقيمين بصفة دائمة الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة. حيث أن غالبية المشاركين في المقابلات من خلال هذا البحث قد هاجروا إلى بريطانيا خلال السبعينيات والثمانينيات سواء كطلاب أو كأطفال صغار مع ذويهم والتي تعكس التشكيلات الاجتماعية لخصائص العراقيين المقيمين بصفة دائمة. وعلى عكس تلك الافواج الحديثة القادمة من العراق، هؤلاء الافراد هم في الغالب من الطبقة الوسطى التي تتمتع بموارد اقتصادية للهجرة بصفة طالب أو مهني دون الاعتماد على الرعاية الاجتماعية البريطانية أو آليات الحماية (IAUK، ١٩٩٦). وان الغالبية العظمى من مواليد العراق المشاركين تعلموا في الخارج

٣ خلال الفترة بين ١٩٤٢ و ٢٠٠٢، ازدادت طلبات لجوء العراقيين المقدمة إلى وزارة الداخلية من ٧٠٠ إلى أكثر من ١٤٠٠٠ سنوياً، وحصل أكثر من ٥٠ ٪ منهم على وضع اللاجئ أو على اجازة الإقامة (UNHRC، ٢٠٠٧).

٤ بينما معدل العمالة للمهجرين العراقيين الدائمي الإقامة لا يزال مرتفعاً نسبياً، فهذا المعدل بين المهجرين الجدد اقل من النصف، حيث يبلغ ٣٨ ٪ (DGLG، ٢٠٠٩). هناك أيضاً اختلافات بين مستويات التعليم بين المجموعات، إذ أن هناك غالبية من المولودين في بريطانيا ملتحقون في التعليم العالي او الانشطة المهنية. وعلى عكس ذلك، فإن مشاكل الصحة الذهنية الناتجة عن ضغوط الحرب والهجرة وعقبة اللغة وفقدان الوضع الاجتماعي الاقتصادي تعني ان هناك العديد من المهاجرين الجدد الغير قادرين على الحصول على التعليم أو التدريب أو فرص العمل (IAUK).

، سواء في المملكة المتحدة أو أي مكان آخر، وعملوا في مهنة الطب أو الهندسة أو التجارة وهي المجالات التي تميزت فيها الجالية العراقية واكتسبت شهرتها من خلالها. وعلى الرغم من أن المشاركين جاءوا من مجموعة متنوعة ذات خلفيات عرقية ودينية مختلفة إلا أنهم شددوا على طبيعة علاقاتهم اللا- طائفية مع الجالية العراقية في بريطانيا. إن التنشئة الاجتماعية والتعاون أخذت مكانها في المجتمعات الثقافية، من خلال أفراد يصفون أنفسهم بأنهم ”عراقيون أولاً وقبل كل شيء“.

الروابط الثقافية والسياسية

كان للعراقيين وجودا واضحا في الحياة المدنية والثقافية في بريطانيا، كما أنهم قاموا بتأسيس مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني منذ تطور مجتمع المغتربين العراقيين في السبعينيات. وتطورت العديد منها وفقا للاهتمامات المتنوعة المتعلقة بأسباب هجرتهم ، وعلى سبيل المثال، فقد إرتبطت الحقوق العرقية للتركمان بالجماعات الكردية، أو إشتكت مع جماعات سياسية أو جماعات مهتمة بقضايا العراق، مثل الحركة النقابية أو الشيوعية. وقد شارك عدد من الذين أجريت معهم المقابلات في المشهد الطلابي النابض بالحياة في السبعينيات، ولعبوا فيما بعد ادوارا في السياسة وقيادة المجتمع، بالإضافة إلى أعمالهم المهنية. وقد ساهم التزامهم بالحملات في إقامة علاقات وطيدة بالحياة المدنية والسياسية في العراق و استند نشاط الكثير منهم إلى إعتقادهم بأنه سوف يأتي اليوم الذي يعودون فيه إلى وطنهم – كما رآه بعضهم – بعد ما اعتبروه حالة مؤقتة لعدم الإستقرار السياسي او بعد زوال التهديدات. ومع ذلك، وبعد قيام النظام القمعي المتزايد لصادام حسين في أواخر السبعينيات، تم منع النشاط السياسي في بريطانيا من العودة إلى العراق. وكما شرح احد الصحفيين البارزين الذين قدموا إلى بريطانيا في عام ١٩٧٦ ”عاد البعض منا إلى العراق فسنجوا أو اختفوا هناك. ولكن بقي الكثير من الناس في بريطانيا لفترة أطول مما كان متوقعا بفضل أنشطتهم السياسية. وأصبحنا منفيين بالفعل“. وبالتالي ، فقد تخلى العديد من المغتربين العراقيين عن فكرة العودة إلى العراق، وبدأوا في إقامة جذور جديدة في المملكة المتحدة كما أبدوا تمسكهم بالجنسية البريطانية ومؤسساتها. ومع ذلك، فهناك البعض الذين ما زالت لهم أملاك في العراق وأعربوا عن رغبتهم القوية في العودة إليه في وقت لاحق. وبرز ما يسمى بـ ”حلم العودة“ إلى العراق كموضوع قوي في أوساط المغتربين، حيث أوضح أحد المقيمين لفترة طويلة من الزمن: ”العراقيين ليسوا راغبين في البقاء بعيدا عن وطنهم او اهلهم (...). كان لدينا دائما العديد من الاتصالات مع العراق واذا أتم الطلاب دراستهم، فإنهم يعودون دائما. وحتى عندما يخرجون وتتاح امامهم فرص العمل فالأغلبية تختار العودة إلى الوطن“.

وبغض النظر عن النية أو القدرة على العودة إلى العراق، أعرب معظم المشاركين عن تعلقهم ببلدهم ومستقبله وهو اتصال انعكس وتم دعمه من خلال مشاركتهم في الحياة الاجتماعية أو السياسية بعد وصولهم إلى المملكة المتحدة. في الواقع، يبدو أن حجم القمع والمعاناة في العراق قد حفز على التزام العديد من المغتربين بقضايا العراق الاجتماعية أو السياسية رغم أنهم تنازلوا عن أي رغبة في العودة. وأوضحت ناشطة كيف تأثرت جهودها المضنية في تعزيز حقوق الإنسان في العراق بشكل كبير بعد الثمن الذي دفعته والدتها من جراء نشاطها. ”ربما لن اكون على هذه الدرجة من الارتباط بالعراق لو لم يكن ذلك لاجل والدي“، على حد قولها. ”وانها قالت لي في الأسابيع الأخيرة: أنا أعلم أنك نشأتي خارج العراق، ولكني أنا واثقة من أن لديك شعلة داخلك ويمكنك أن تفعل شيئا من أجل ذلك“. ولو انها لم تقل ذلك ، لما كنت متلهفة للذهاب إلى هناك بشكل مستمر في محاولة لتغيير الامور“.

إن وجود مزيج من العلاقات الشخصية المستمرة والمرتبطة بالعراق والتنوع الثقافي وعوامل محلية محددة، أدى إلى وصف المجتمع البريطاني العراقي بأنه مركز سياسي وثقافي للمهجر العراقي (العلي، ٢٠٠٧). وعلى عكس المجتمعات العراقية الأخرى، ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال يتنوع نطاق الآراء ودرجة التعبئة. كما أن تواجد الأحزاب السياسية العلمانية ساعد على انتشار التحالفات غير الطائفية والمنظمات مثل الحزب الشيوعي العراقي والوفاق الوطني العراقي، واتاح المزيد من الانتماء السلس والتعاون في الحملات الانتخابية. وقد سهلت أيضا احكام الرفاه الاجتماعي والمناخ المتفتح للتعبير السياسي النسبي في المملكة المتحدة على تنمية ثقافة الشتات النابضة بالحياة الى جانب إمكانية سياسية ديناميكية وإقامة جسور التواصل بين المجتمعات وعبر الحدود الوطنية للعراق.

المشاركة السياسية

لقد أنشأت الروابط المستمرة بين المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة قنوات تستطيع مجتمعات المهجر من خلالها التأثير على الأوضاع السياسية في العراق. وقد تبلورت هذه الإمكانيات بوضوح متزايد في أنشطة المغتربين منذ السبعينيات ، في شكل حملات تستهدف جوانب محددة من السياسة الخارجية البريطانية في العراق والمنطقة على نطاق أوسع. وكان هناك تركيز على نشاط العراقيين في المملكة المتحدة في وقت مبكر، خاصة المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان والمجتمع المدني في العراق، من خلال رفع مستوى الوعي حول الإنتهاكات التي تتعرض لها الأقليات العرقية أو القمع السياسي في ظل نظام البعث. ووجدت حملات النشاط من مختلف ألوان الطيف العراقي السياسي والثقافي، وأسست علاقات دائمة بين المهجر والمجتمع المدني البريطاني والهيئات البرلمانية، على حد قول زعيم لجماعة المجتمع العراقي:

نقيم انشطتنا تواصلا مع المؤسسات المختلفة، سواء مع وستمنستر، ووسائل الإعلام، والنقابات العمالية، والسلطات المحلية أو الحركة النسائية. وتم استقبلنا من قبل أعضاء البرلمان (SIC)، وخاصة الليبراليين من أحزاب اليسار وحزب العمل، وقمنا معا بإعداد الحملات ضد اضطهاد الطبقة العاملة في العراق. وقد ابدوا تضامنهم معنا، بما في ذلك الاكراد والعرب والإسلاميين أو الشيوعيين.

وقد ازداد النشاط السياسي بعد غزو صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠، مع تركيز الجهود على ردود الفعل الغربية، متضمنة العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة وغزو العراق تحت قيادة الولايات المتحدة ، وكلاهما بتأييد بريطاني. واتسع حجم وتنوع الجالية العراقية في بريطانيا بشكل كبير خلال الثمانينات، ومع ذلك، فقد سيطرت المعارضة على فرض العقوبات والعمل العسكري على المجتمعات. وعلى الرغم من أن الاعتراضات على هذه الحملات ناجمة عن الشعور بالقلق على رعاية المصالح الاجتماعية للمدنيين العراقيين، إلا ان هناك العديد ممن واجهوا صعوبة في التعبير عن وجهة النظر هذه للبريطانيين المعارضين لنظام صدام: "كلنا نعلم أن العقوبات سوف تصيب المواطن العراقي وحده وليس صدام، بل سوف تعزز قبضته على الشعب" كما أوضح بذلك رئيس إحدى أبرز منظمات الضغط . "وسوف يسأل الناس كيف يمكننا، نحن الذين ادعينا بأننا ضحايا صدام ، أن ندعمه عندما نعترض على سياسات المجتمع الدولي" وقد حاولت مرارا التوضيح انني كنت أحاول حماية شعبي.

يبدو أن استمرار سياسات المملكة المتحدة، التي تفهم على أنها تضر المدنيين العراقيين في مواجهة معارضة الجالية العراقية، قد أدت إلى زيادة شكوك المغتربين تجاه السياسة الخارجية البريطانية. وقد تأكدت هذه الشكوك بالنسبة للكثيرين، نتيجة لردود الفعل الأمريكية والبريطانية أمام موجة حركات التمرد المناهضة للحكومة التي اجتاحت جنوب

وشمال العراق في أعقاب حرب الخليج في شهر مارس ١٩٩١. وقد تم تصوير الحركة من قبل العديد من المشاركين في المقابلات علي أنها فرصة للتخلص من صدام حسين الذي تخلت عنه الحكومات الأمريكية والبريطانية، على الرغم من أن كلا البلدين كانا قد شجعا على قيام الانتفاضات. "لقد كانت تماما مثل الربيع العربي الآن"، على حد قول أحد المشاركين. "وسقطت كل المدن والقرى في قبضة الانتفاضة، من كردستان إلى البصرة. ولكن صدام حسين كان لا تزال لديه الميزة العسكرية، و بريطانيا لم تفعل أي شيء على الإطلاق، حتى ولو كانت جيوشها على الحدود مباشرة." وقد وقع قمع دموي لاحق للانتفاضات تحت مراقبة القوات الأمريكية والبريطانية، وقد ساهم ذلك في تشكيل وجهات نظر الجالية العراقية بشأن المشاركة البريطانية في العراق باسم الديمقراطية أو حقوق الإنسان. وقد اتسمت الانطباعات المستمرة عن السياسة البريطانية بأنها انتقائية أو غير صادقة كما أوضح ذلك أحد المشاركين واصفا رد فعله على الاقتراحات الأولى لحملة التحالف من أجل تحرير العراق في عام ٢٠٠٢. وأضاف: "لم تتبنى بريطانيا سياسة التدخل هذه في العراق في عام ١٩٩١"، وقال أيضا "كانوا مجرد متفرجين آنذاك. ولم تكن بريطانيا بحاجة إلى القيام بـ ٥٠ في المائة مما كانوا يخططون له في عام ٢٠٠٣ لتحقيق النجاح، بل على عكس من ذلك، سمحت بعودة صدام حسين إلى السلطة. ثم فجأة وبعد ١٣ عاما، يستيقظون يوما ما، ويقرروا جلب الديمقراطية إلى العراق؟"

ردود الفعل إزاء حملة التحالف

كانت التجارب السابقة للسياسة الخارجية الغربية في العراق أو في الشرق الأوسط العربي بشكل عام لها قوتها في التعريف بوجهات نظر المغتربين حول حملة عام ٢٠٠٣، سواء الداعمة أو المعارضة لها. وأكد المشاركون على ذاكرة المجتمع العراقي المديدة، التي شكلها الماضي الاستعماري وعقود من المشاركة السياسية، وحتى أولئك الذين كانوا قد غادروا العراق في سن مبكر أوضحوا كيف تأثروا بالوعي العراقي الإقليمي والوطني والعربي. وكما لخصه أحد المدعى عليهم: "إذا نظرتم إلى تاريخ الديكتاتورية في الشرق الأوسط، تجدوا أن كلا منها حصل على تأييد في مرحلة ما من قبل الغرب. ولذلك هناك الكثير من الناس في العراق الذين يعتقدون أن الموقف الغربي في الشرق الأوسط فاسد، وكان إيمانهم بأن التحالف قادم رغبة في تحرير الشعب ضعيف."

ومع ذلك، لم يردع هذا الرأي السياسي الرصين الكثير من العراقيين البريطانيين من تقديم الدعم الفعال لحملة التحالف. وقد أتى دعم أعضاء الجالية العراقية لمشاركة المملكة المتحدة في الحملة التي تقودها الولايات المتحدة انطلاقا من وجهة نظر إيجابية حول النوايا الحسنة لحزب العمال وغيرهم الذين كانوا راغبين في وضع حالة عدم الثقة في السياسة الخارجية جانبا والسعي لتحقيق التحرر الوطني. والكثير من بين المجموعة الاخيرة كانوا من الأكراد أو غيرهم من المنفيين السياسيين الذين كانوا ينظرون إلى الحرب على أنها الفرصة الاخيرة للتخلص من نظام صدام حسين الراسخ. وقد قال أحد الأكراد المشاركين بالاستبيان أن دعم المجتمع لحملة بليز مستوحاة من شعورهم باليأس وتراكمه حول مستقبل العراق. "نحن لسنا أغبياء لكننا كنا محطمين وفي حالة يأس. لقد تأثرت كل أسرة من جراء النظام حتى هنا في إنجلترا. ولم نستطع القيام بمفردنا بأي شيء. لقد انتهز الكثير منا هذه الفرصة في محاولة لإقناع أنفسنا بانهم يريدون عراقا ديمقراطيا. وأحيانا عندما يأتي إبليس لمساعدتك، يمكنك ان تأخذ بيده وتقول "هيا بنا".

لقد انقسم الشتات العراقي في المملكة المتحدة بين مؤيد ومعارض للغزو الوشيك، وكل اتجاه منهما مهتم برؤيته المستقبلية لرفاهية الشعب العراقي والأمة. ومع ذلك، وبالنسبة لكثير من أولئك الذين عارضوا الحرب، أصبح موقفهم من المحرمات بين بعض دعاة الحرب في المهجر من غير العراقيين، وأثر البعض التزام الصمت. حيث أوضح أحد معارضي

الحرب: "أصبحنا معسكرين كبيرين: المعسكر المؤيد للحرب والمعارض لها. وتم تصوير أولئك الذين عارضوا الحرب على أنهم من مؤيدي صدام حسين الذي كان يمثل مشكلة كبيرة بالنسبة لنا ولم يكن هناك أي صوت عقلائي يستطيع التمييز بين هذا الفريق أو ذاك. وبدى الأمر وكأنه أسود أو أبيض ، ولكن في الحقيقة كنا جميعا متعبين ونريد جميعا وضع حد لنظام الحكم". وتحدث آخرون عن التحديات التي تواجه إقامة لوبي موحد أو جبهة سياسية في ظل هذا الشتات غير المتجانس وصراعاته الداخلية. ووصف أحد الأعضاء السابقين في الحزب الاسلامي العراقي في المملكة المتحدة كيف تم عرقلة حملته الخاصة ضد الغزو من قبل المعارضة من داخل جماعته، بالإضافة إلى تفضيل واضعي السياسات لأصوات المؤيدين للحرب العراقية. "لقد واجهنا العديد من البدائل المحتملة، وقدمنا تقارير إلى أعضاء البرلمان (SIC) عرضنا من خلالها رؤيتنا بشأن التغيير من داخل العراق"، على حد قوله، "ولكننا لم نستطع وضع حملة. فإذا قلت إنك ضد فكرة الهجوم على الجيش العراقي، ربما يتهكم البعض على الفور قائلين إنك من مؤيدي صدام حسين".

المعارضة في المنفى

شارك عدد من الجماعات الراسخة في المعارضة العراقية في المنفى منذ فترة طويلة من الزمن في حملات تغيير النظام، سواء بسبب كفاءتها النسبية أو بسبب مصالح متوازنة، واستطاعوا اكتساب المزيد من قوة التأثير بين صناع القرار في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وخلال السنة التي سبقت غزو عام ٢٠٠٣، تم التعاون بين ممثلي وستمستر وواشنطن والسياسيين المعارضين في المنفى، لا سيما أولئك الذين يمثلون المؤتمر الوطني العراقي (INC)، وهي جماعة تشكل مظلة لأحزاب المعارضة المختلفة التي أنشئت في عام ١٩٩٢ في أعقاب حرب الخليج.

وحتى قبل اعتماد تغيير النظام من قبل السياسة البريطانية الرسمية، أعلنت وزارة الخارجية عن أهمية الحفاظ على اتصالات وزارية مع عدد من جماعات الجاليات العراقية من الذين اقترحوا من الحكومة للضغط في سبيل تدخل الحلفاء. وبالإضافة إلى المؤتمر الوطني العراقي، كان من بين هذه الأحزاب الوفاق الوطني العراقي (INA)، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامه جلال طالباني) والحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامه مسعود بارزاني)، ولهم جميعا ممثلون للجالية العراقية في المملكة المتحدة. وتلاحظ التقارير أن الحديث عن عمل عسكري ضد العراق في الدوائر العليا لصنع القرار قد عينت بعض هذه المجموعات كهدف لأي محاولة للإطاحة بصدام، على الرغم من العلم بأن بعض الأطراف تفتقر إلى المصادقية كقوة معارضة نظرا لكونها كانت خارج العراق خلال فترة طويلة جدا من حكم حزب البعث^٥. وفي السنة السابقة للغزو، وافق وزير الخارجية آنذاك، وهو بن برادشو، وممثلين آخرين من داوونينج ستريت على الاجتماع مع عدد من السياسيين الرئيسيين في الجالية، بما في ذلك أحمد الشلبي (المؤتمر الوطني العراقي) وأياد علاوي البعثي السابق المقيم في بريطانيا (الائتلاف الوطني العراقي) والكردى لطيف رشيد (الاتحاد الوطني الكردستاني)، وجميعهم حثوا على دعم قيام بريطانيا بتغيير نظام الحكم العسكري. فقاموا باقتراح قيام القوات البريطانية بالمساعدة على التدريب والإدارة والعدالة في عراق ما بعد الحرب، كما أنهم أقروا بضرورة إشراك الشعب العراقي في تغيير النظام. وفي المقابل، أكد مسؤولون بريطانيون على الدور الذي يمكن للمعارضة في المنفى أن تضطلع به في تعزيز القضية في الخارج، من خلال تذكير العالم بالطبيعة القمعية للحكم البعثي وتشكيل رؤية واضحة لعراق ما بعد صدام. وقد سهلت جزئيا هذه الأهداف من خلال عقد مؤتمر المعارضة الذي انعقد في لندن في ديسمبر ٢٠٠٢ وشملت ما يزيد على ٣٠٠ مشارك من تشكيلة واسعة من جماعات المعارضة. ولكن المسؤولين الحكوميين لم يتبنوا الاجتماع رسميا، إلا أن الحكومة البريطانية وبعد يومين من المؤتمر، استقبلت قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني

٥ كما هو مشار إليه في مذكرة مكتب السيد / برادشو ، بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٢

والاتحاد الوطني الكردستاني، مسعود بارزاني وجلال طالباني، وأعربت عن تأييدها لدور المعارضة في عراق ما بعد صدام حسين، بما في ذلك صياغة الدستور والمصالحة.

آراء المعارضة في الشتات

على الرغم من الدعم الواضح لقيام معارضة عراقية ممثلة وموحدة فيما بين واضعي السياسات البريطانية، يبدو أن هناك عناصر هامة من المجتمع العراقي البريطاني ينظرون إلى تحالف الائتلاف مع الشخصيات العراقية في المنفى على أنه حد ضيق وإنتقائي على قدم المساواة. وأوضح العديد من المشاركين في المقابلات أن الموافقة الرسمية على برنامج المؤتمر الوطني العراقي استبعد تنوع الأصوات في الجالية، وكذلك داخل العراق. وكانت وجهة النظر السائدة بين المشاركين أن تأييد الغزو أو معارضته كانت مستوحاة من الرغبة في الحصول على شرعية لحملة التحالف وليست هي انعكاس للرأي العام العراقي. كما يرى بعض المشاركين أن بعض الشخصيات ذات النفوذ السياسي في الشتات كانت تتمتع بمصداقية في اوساط صناع السياسات الغربية، أكبر من تلك التي تتوافر في أوساط الشعب العراقي الذي يزعمون تمثيله. وقد اشار احد المشاركين إلى أن ” مؤتمر لندن ٢٠٠٢ يؤيد أطروحة التوافق، بدلا من التعاون بين الجالية وصناع القرار السياسي“. وتناول التحالف في المقام الأول هذا النوع من المعارضين من الذين وفق سيرهم الذاتية - كانوا سياسيين مؤهلين ، لكنهم في النهاية كانوا يخدمون مصالحهم الشخصية ولم تكن لديهم جذور عميقة على أرض الواقع “. وحتى أولئك الذين كانوا يعملون بجهد على كسب التأييد لدعم تغيير النظام كانوا صريحين فيما يتعلق بطبيعة علاقات المعارضة في المنفى مع الحكومة البريطانية. وأشار أحد الأعضاء السابقين في الحزب الديمقراطي الكردستاني في المملكة المتحدة: ” بحلول الوقت الذي كنا نتناقش فيه حول الحرب، كان الامر قد حدث بالفعل. وكانت المناقشات والمؤتمرات التي عقدت في لندن هي مناقشات واجب القيام بها فقط. ولم تكن المسألة هي ”إذا“، ولكن ”كيف ومتى“.

بيد أن وراء هذه المبادرات كان هناك القليل من الجهد من قبل المسؤولين البريطانيين للتعاون مع وجهات نظر الجالية والسياسيين على حشد المزيد من القواعد الشعبية أو على مستوى المجتمع المحلي. وكما أوضح احد ممثلي الجالية البارزين ”ضموا بعض الأفراد من أصحاب النفوذ، ولكن لم يكن هناك تشاور على نطاق أوسع . ولا يستطيع ان أجزم أنها شملت الجالية على الإطلاق، وإلى من يدعي ذلك أود أن أقول : أعطني أمثلة على ذلك“. وبالنسبة لأولئك العراقيين الذين سعوا للضغط على المسؤولين البريطانيين ضد الغزو، فالانطباع هو أن استبعادهم عن صانعي القرار كان واضح للغاية . ” اتخذ قرار الذهاب إلى الحرب من قبل واشنطن ووستمنستر حصريا دون التشاور مع العراقيين“، على حد قول زعيم آخر للجماعة المناهضة للحرب. وأضاف : ”بعد ذلك، عمل صانعو القرار بنشاط كبير على تجنيد العراقيين الذين صادقوهم على مر السنين وادعوا انهم كانوا يستمعون إلى العراقيين بينما كانوا يستمعون إلى صدى أصواتهم “. ”إن تجاهل صانعي القرار البريطانيين لأصوات القاعدة الشعبية والأصوات المناهضة للحرب المعززة لوجهة نظر بعض المؤسسات الديمقراطية في المملكة المتحدة كان يخص عالم النخبة.“ كان هناك الكثير من المعارضة للحرب بين الأعضاء العاديين في البرلمان الذين قدموا لنا الدعم“، على حد قول أحد الناشطين والصحفيين البارزين في الجالية. وأضاف ”لكن كان نفوذهم ضعيف. والمهم أننا لم نوقف الحرب - ويوضح ذلك نوعية الديمقراطية السائدة في بريطانيا: بالرغم من وجود الملايين من البشر في الشارع، ستجد الحكام غير أبهين بارادة شعوبهم “.

كان ينظر على نطاق واسع لطبيعة مشاركة الجالية العراقية في تغيير نظام الحكم عام ٢٠٠٣ على أنه كان له آثار مباشرة على البيئة الاجتماعية والسياسية في عراق ما بعد الحرب، والأهم من ذلك، قدرة المغتربين على المشاركة في بلدهم الأصلي. ومن أبرز تلك الجمعيات كانت النظرة إلى الرابط السببي بين عدم الاستقرار والعنف الطائفي والأجندة السياسية لشخصيات الجالية الذين تعاون التحالف معهم .

التقسيم الطائفي

وفقا لعدد من المشاركين في المقابلات، فشل صانعو السياسة في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الاعتراف بالسياق السياسي والثقافي الأوسع الذي كان لا بد من تفعيله عند إعادة الاعمار في العراق وإعادة تشكيل نظامه السياسي على أسس طائفية، مما أتاح الفرصة امام التدخل الأجنبي والانقسام الديني. وكانت الاجندات الضيقة للشخصيات المعارضة التي اختيرت لقيادة الإدارة الجديدة، والتي ركزت على استعادة نفوذ الجماعات المهيمشة العرقية أو الجماعات الدينية فضلا عن تعزيز الوحدة الوطنية، ينظر إليها على أنها عاملاً أساسياً في هذه العملية. ”ومن وجهة نظر الجغرافيا السياسية، كان ينبغي على الولايات المتحدة وبريطانيا العلم بأن هناك فراغ في السلطة في العراق يجب ملؤه من قبل قوى إقليمية“، على حد قول عضو سابق في الحزب الإسلامي البريطاني العراقي. ”وكان التحالف غافل عن القوة العاطفية والتاريخية والعلاقات الدينية القائمة وقد التفت بسهولة إلى أفراد الجالية الذين أكدوا على انهم سيتم الترحيب بهم بأذرع مفتوحة في العراق. وفشلوا في أن يروا أن مصالح هذه المجموعات كانت آنية وليست بعيدة المدى“.

وبعد زوال النظام البعثي، تم إستقطاب المجلس الحاكم العراقي (IGC) وهو السلطة الإنتقالية في العراق، من قبل عدد من شخصيات الجالية بما في ذلك الشلبي وعلوي. وخصصت مقاعد في اللجنة الحكومية الدولية على طول الخطوط الدينية والعرقية على أساس إفتراض أن ٦٠ في المائة من السكان من أهل الشيعة، و ٢٠ في المائة من أهل السنة و ٢٠ في المائة من الأكراد (معظمهم من السنة)، على الرغم من عدم إجراء تعداد سابق للشعب العراقي . ولم يبدو فقط ان هذا التقسيم شجع صراعات السلطة السياسية، بل كان هناك العديد من الذين نظروا إلى الجالية وكأنها حرض على الخصومات الطائفية التي كانت غريبة على المجتمع العراقي حتى تلك اللحظة. ”لم يسبق أبداً للفجوة بين المسيحيين والمسلمين انها شكلت عاملاً مؤثراً في العراق“، على حد قول أحد المشاركين المسيحيين. ”إن الغالبية العظمى من أصدقائي في العراق من المسلمين وحتى يومنا هذا لا أعرف إذا كانوا هم من السنة أو الشيعة، ولم يخطر ببالنا طرح مثل هذا السؤال“ - وهو التوصيف الذي يدل على الإنقسامات الدينية العميقة وإضطهاد الأقليات الذي يميز العراق في الوقت الحاضر.

بالنسبة لأولئك الذين أيدوا غزو التحالف على أمل تأمين قدر أكبر من الاعتراف بحقوق الأقليات، كانت هناك خيبة أمل من البرنامج الطائفي الذي تم تنفيذه في تداعياته المتعددة. ”كنا سعداء بهذا الغزو لأننا كنا نعتقد أن لا أحد يمكن أن يسقط (صدام) ما لم يتم ذلك بمساعدة من المجتمع الدولي“، علي حد قول أحد المستجوبين من المسيحيين الآشوريين. الذي أضاف: ”لكن بعد التحرير، وضعت المعارضة العراقية عملية سياسية على أسس طائفية وعرقية، والآن الكل مخلص ليس لعراق موحد، ولكن لانتمااته الضيقة. والآشوريين الذين ليس لديهم سلطة سياسية أو ميليشيا لحمايتهم هم الحلقة الأضعف في المجتمع. وليس هناك ما يمكننا القيام به“.

وهناك ناشطة أخرى تعمل منذ فترة طويلة في الجبهة التركمانية العراقية (ITF) شرحت كيف تم حجب قضيتها بعد

الغزو من قبل أكثر الأقليات نفوذاً، تتنافس للتعويض عن القهر في ظل نظام صدام حسين. "مشاركة التركمان في المعارضة العراقية في لندن كانت قوية قبل الحرب"، على حد قولها. وأضافت "لكن بعد ذلك، لم يحصل التركمان على حقوقهم أو على الوضع الذي كان ينبغي أن يكون، لأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لم يكن لديهم خطة فعالة في مرحلة ما بعد الحرب، واتاحوا السيطرة الطائفية لإحدى المجموعتين، الشيعة أو الأكراد الذين كانوا أكثر نجاحاً في تعزيز قضيتهم في جميع أنحاء العالم". وأوضحت أيضاً أن عدداً من الأعضاء الحاليين في البرلمان أعترفوا ودعموا حملات الـ (ITF)، مع ٢٢ توقيع في الإقتراح المقدم إلى مجلس العموم، ولكنهم أعربوا عن إحباطهم لعدم قدرتهم على كسب نفس الامتياز أو جاذبية الجماعات الكردية أو كسب قدر أكبر من الموارد السياسية والاقتصادية. "لا ينبغي أن يعني ظهور مجموعة ما أن وضعهم أفضل"، على حد قولها. "علينا أن نتذكر أن ٩٨ في المائة من العراقيين عانوا في ظل حكم صدام. لا ينبغي لنا أن نغفل حقيقة أننا جميعاً عراقيون، ولا ينبغي تحقيق حقوق الأقليات على حساب الآخرين".

الفساد السياسي

إن الجالية الكردية في بريطانيا التي ينظر إليها على أنها تشكل نتاج عملية التحالف لإقصاء صدام حسين هي الأكثر إيجابية: سواء من حيث حقوق الأقليات أو التطلعات المادية التي جلبت إلى كردستان. وعلى الرغم من هذا، هناك العديد ممن يدركون أن الفشل في المراحل الأولى للتخطيط لتغيير النظام أسفر عن تركة منقسمة وفاسدة من الصعب علاجها. وهناك أحد الأعضاء السابقين في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في بريطانيا ممن أيدوا المشاركة البريطانية في حرب العراق، ومن ثم عاد إلى كردستان ليتولى مقعداً مستقلاً في حكومة إقليم كردستان (KRG). واستمر في تأييد تحرير العراق ولكنه انتقد بشدة التأثيرات الخارجية والطائفية التي شوهت الحياة السياسية العراقية والمجتمع منذ التدخل.

"تقاربت المصالح الكردية مع تلك الخاصة بالائتلاف"، على حد تفسيره، "وقمنا بقدر كبير من التنسيق مع المجموعات الأخرى قبل الحرب، ولكن لم يكن هناك توافق في الآراء حول كيفية حل المشكلة العراقية، أو إنتهاج سياسة متماسكة. وإذا اردنا وضع فكرة مشتركة بشأن العراق، كنا في حاجة لكل عنصر من المجتمع العراقي للاعتراف بحقوق الآخر. ولكن لم يتم تشجيع ذلك، وبدلاً من ذلك قيل: على العرب التمسك بالعرب والسنة بالنسبة والاكرد بالاكرد .

ووفقاً لذلك، نرى أن الولاء الطائفي والتناحر قد أنجبا ثقافة سياسية فاسدة حالت دون تحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية وتقويض الجهود الهادفة إلى خلق رؤية ملزمة للحكومة العراقية. "في بعض الأحيان يمكنني تعريف السياسة العراقية على أنها التقاء بين مصالح الكتل الكبيرة مع مختلف جماعات الضغط الخارجية والقوى الإقليمية التي تدعمها. فهو تلاقي للمصالح وليس للشعوب" كما اعترف بذلك عضو حكومة إقليم كردستان.

وبالنسبة لبعض معارضي الحرب من المغتربين، فقد أدت مشاركة الجالية وقوات أجنبية أخرى في المهجر إلى تغيير عراق ما بعد صدام حسين الذي كان معادياً لأي جهود إيجابية نحو التنمية. كان هناك شعور مشترك بالتشاؤم حول التوقعات الفورية للمجتمع العراقي وقدرة المغتربين على حد قول أحد النشطاء حيث أعلن أن "التحالف أقام نظاماً يولد الانقسام وأي جماعة سياسية، حتى إذا كانت تدعم الإصلاح، لن تكون قادرة على التغيير بسبب الصراع والفساد المنتشر. لا يمكن لمثل هذه الأوضاع أن تنتج أي شيء إيجابي فيما يتعلق بالخدمات الأساسية، واحتياجات الشعب العراقي، أو شيء أكثر جوهرية."

العراق: الحواجز التي تحول دون مساهمة إيجابية

أدى مسار العنف السياسي والحياة اليومية في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وانسحاب القوات الأمريكية في الآونة الأخيرة، إلى وضع تقييم سلبي واضح لكل من حملة التحالف والتوقعات المستقبلية للبلد بين أعضاء الجالية العراقية في المملكة المتحدة. على الرغم من هذا التشاؤم، أعرب معظم المشاركين عن استمرار إلتزامهم بالهوية العراقية البريطانية والرغبة المستمرة على المشاركة في سياسة كلا البلدين - سواء بشكل مباشر من خلال السفر إلى العراق أو عن بعد من خلال المؤسسات والمنظمات البريطانية. وكما شرحه أحد المشاركين "تم ارتكاب اخطاء من جميع الاطراف وينبغي لنا أن ننظر إلى المستقبل بدلا من الماضي. وقد تعني المشاركة في الحياة السياسية المشاركة في تحديد مصيرنا".

ومع ذلك، قد ساهمت حملة ٢٠٠٣ على زيادة الوعي بين المغتربين العراقيين حول القيود والآثار السلبية المحتملة للمشاركة السياسية وأنه لا يزال هناك عدد من العوامل التي تحول دون إنخراط المغتربين في السياسة في كل من المملكة المتحدة والعراق. وتتعلق بعض هذه العقبات تحديدا بالمغتربين العراقيين، في حين أن آخرين يواجهون جماعات المغتربين من الشرق الاوسط العربي في بريطانيا بشكل عام. وان الحواجز المتعددة التي حددها المشاركون في الوقوف أمام مساهمتهم المتعلقة باثنين من العوامل الشاملة: الفساد وانعدام الأمن في العراق، وعدم إدراجهم ضمن خطط الشركاء في التحالف.

الفساد وانعدام الأمن في العراق

كان ينظر إلى البيئة المادية والسياسية في عراق ما بعد الحرب من قبل العديد من الأشخاص على أنها محدودة، أو في بعض الحالات تمنع المشاركة في المجتمع المدني، أو إعادة البناء الاقتصادي. وأشار عدد من المشاركين من الموجة الأخيرة "للبريق العربي" إلى الاحتجاجات في العراق على انها دليل على الديمقراطية في البلاد. واقترح احد النقابيين المخضرمين الذي عاد إلى العراق عام ٢٠٠٣ القيام بحملة من أجل الحقوق المدنية الى أن قيام هياكل سياسية قصيرة النظر بعد سقوط البعثيين أدى إلى نظام قمعي آخر مع وجود نطاق ضيق للنشاط الديمقراطي.

"قبل الحرب، كنا ندعو إلى الوحدة الداخلية، ولم يسمعنا احد وكنا نعطي الأفضلية لشخصيات معارضة أخرى، والتي كان جدول أعمالها يهدف إلى مجرد التخلص من صدام ولديها نظرة محدودة للمستقبل"، على حد قوله. وأضاف : "الآن لدينا نظام فاسد يقوم بإعتقال وإغتيال كل من يدعو إلى الإصلاح. وهذا ليس فشل للديمقراطية، وإنما للطريقة التي تم تنظيمها والتخطيط والتشاور بشأنها " وقد تم التشديد على أوجه القصور في الديمقراطية العراقية من قبل أولئك الذين حاولوا المشاركة على مستوى الاحزاب السياسية لمراقبة الانتخابات والنضال الشعبي، ولكنه تم الأعرا ب عن ذلك بقوة من قبل المشاركين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وتحدثت إحدى المشاركات عن محاولتها المحبطة لإنشاء شبكة لدعم ضحايا التعذيب، والتي تمت عرقلتها من قبل المسؤولين العراقيين. "لقد تلقينا تهديدات مباشرة من الحكومة، وحتى من بعض العاملين في وزارة الصحة". وإضافت: " جاؤوا وهددوا العمال بالبنادق وبأسلوب عنيف وفي نهاية المطاف، تأثرت للغاية عندما اضطرت إلى التخلي عن الخطط."

وقد إزدادت صعوبة القيام بالجهود الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني في العراق بسبب المواقف العدائية تجاه المرأة التي نجمت عن إرتفاع حدة الطائفية والتطرف منذ عام ٢٠٠٣. وقد سجلت التقارير الأخيرة إرتفاعا في انتهاكات حقوق المرأة في العراق، إلى جانب المؤشرات الدالة على غلبة الآراء المحافظة السائدة بشأن وضع المرأة، مثل إرتفاع نسبة زواج الأطفال (هيومان رايتس ووتش، ٢٠١١). في مواجهة الفساد، والتخويف والخصومة المبنية على الجنس،

وهناك العديد من النساء المشاركات اللواتي قدمن تفاصيل عن هذا التحدي في مواجهة المؤسسات السياسية أو الممارسات الاجتماعية في العراق. وقد أعربت إحدى النساء عن شعورها بالإحباط واليأس إلى حد جعلها تقرر الإنسحاب من الحياة السياسية في الوطن الذي نشأت فيه بعد عقود من النضال. "السياسة في العراق هي حرب ولذلك فإنني منسحبة منها" كما تقول. "أنها فاسدة تماما بسبب المال والسلطة. لدينا أشخاص متخلفة في الحكومة. لا أحد يفكر في تغيير حقيقي، باستثناء عدد قليل من الذين يقفون عاجزين عن فعل أي شيء. وبالنسبة لي، فإن الذهاب إلى العراق الآن مثل الذهاب إلى سجن كبير".

وقد وصفت أيضا المساهمات المهنية أو الاقتصادية لإعادة الإعمار من قبل المغتربين على أنه يعوقها الفساد المؤسسي. وأشار بعض المشاركين في الاستبيان إلى أن بعض الأصدقاء أو المقربين لهم يعودون إلى العراق لتولي وظائف فردية في مجال التدريب أو الخدمات، وخصوصا في مجالات الطب والهندسة، وكثير منهم يقررون البقاء في البلاد. ومع ذلك فإن وجهة النظر في ثقافة الفساد المنتشرة على أنها إخترتت تقريبا جميع جوانب السياسة والصناعة، ووضعت حدودا لإحتمالية مشاركة الجالية. "في كل العراق، بما في ذلك كردستان، لم تعطي للمغتربين فرصة للمساهمة". على حد قول أحد العراقيين البريطانيين من أعضاء حكومة اقليم كردستان وان "بعض المغتربين عادوا، ولكن معظمهم خسروا نتيجة للفساد والمحسوبية. ليست هناك تجربة لثقافة جيدة، وإذا قدمت اقتراح جيد لشخص ما، تجده يقول: لدينا شعبنا للقيام بذلك". وإذا كنت شريفا في العراق، فأنت في ورطة، وبعد فترة من الوقت تدرك أنه من الأفضل أن تكون قذر معهم أو ان تترك الحزب".

الاستعدادات في مجال تخطيط التحالف

لقد تمت اعاقه جهود الجالية المغتربة للمشاركة في بناء المجتمع المدني في العراق نتيجة لهيمنة التحالف على برامج إعادة الاعمار بعد الحرب. وعلى الرغم من أن المنظمات البريطانية والأمريكية قد استثمرت موارد كبيرة في النهوض بمجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني، إلا أن بعض العراقيين المغتربين شعر ان امتلاك وتنفيذ المشروعات تم فرضها من خلال جدول الأعمال السياسي لكفلائهم، بدلا من الأهداف المحلية أو الوافدة. "إنهم يريدون التلاعب في عملية التنمية عن طريق المؤسسات المسيطرة." هذا ما يقوله أحد الكتاب والأكاديميين المنفيين، "كل من أراد أن يفعل أي شيء إيجابي يحتاج أن يتعاون مع قوات التحالف، التي حاولت السيطرة على المجتمع المدني بدلا من تشجيعه. وقد تم دفع الآلاف من الجنيهاات لمنظمات تحت راية دعم المجتمع المدني: الشباب والمرأة، والتوعية العامة والتعليم، شريطة أن تتحدث عن أي شيء آخر بعيدا عن السياسة أو الحرب أو الإحتلال".

وقد تم الإعراب عن آراء مماثلة من قبل امرأة بريطانية عراقية من ذوي الخبرة في مجال التنمية الاجتماعية والسياسية في أعقاب تواصلها مع برامج التحالف المتعلقة بالديمقراطية والتعليم. وعلى الرغم من أن ممثلين لمنظمات غير حكومية (NGO) قد سبق واتصلوا بها للتوصية بشأن مدربين مناسبين لدورات تربية سياسية خاصة بالمرأة، إلا انه تم استبعاد مرشحين مؤهلين من الجالية لصالح أجنب من غير العراقيين.

ونظمت وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية العديد من حملات للتدريب على الديمقراطية، واستعانتا في ذلك بشخصيات اجنبية مرموقة تعمل لدى وزارة الخارجية والكونغرس (SIC)، كما لو أننا العراقيين لا نفقه شيئا على الإطلاق. وكانت بغداد من الاوائل في العالم بإنشاء الديمقراطية، وفجأة بدأ يقال اننا نتعلم من أناس لا يفقهون شيئا عن العراق او مشاكله الاجتماعية ما طبيعتها. بالنسبة لي كان ذلك خطأ فادحا.

لقد تم تحديد قدرة المغتربين على تمثيل العراقيين داخل العراق، فضلا عن الصراعات داخل الجالية العراقية البريطانية نفسها، على أنها معوقات كبيرة أمام المساهمات الإيجابية التي قد تقوم بها الجالية، على الرغم من وجهة النظر السائدة بشأن الحاجة إلى تعزيز مشاركة أكبر وأكثر تنسيقا. وكانت الآراء تقول أن العراقيين الذين تحملوا حكم البعثين والحرب والعنف الطائفي كثيرا ما تطعن في مصداقية وصاله أولئك الذين يعيشون الآن خارج البلاد. وفي دراستها لنشاط النساء في الشتات العراقي، تلاحظ العلي وجود تقسيم بين الأصوات المحلية والأجنبية مما يعتبر على أنه تأثيرات أجنبية ومغتربة ذات علاقة محدودة بالعراق. وتستطرد قائلة: "العديد من النساء العراقيات تفسر خلافاتها مع معظم الناشطين العلمانيين، على أنها خلافات بين "الثقافة الأصلية" والقيم من جهة، وفرض القيم الأجنبية والبرامج السياسية من جهة أخرى" (العلي، ٢٠٠٧). ويبدو أن هذا الإنقسام قد اتسع في أعقاب حملة عام ٢٠٠٣، وإن الدعم غير المناسب أحيانا أو إفساد المرشحين السياسيين المغتربين أفقد مصداقية الجالية بصفة عامة. ونتيجة لذلك، ساهمت مشاعر الإستياء أو الشكوك حول أولئك الذين فروا من ويلات الحرب وعواقبها على تشويه وجهات النظر المحلّة تجاه المغتربين. وكما توضح إحدى المشاركات اللواتي يعشن في لندن منذ أوائل التسعينات: "إذا دعيت للعودة إلى العراق، سوف ألبى هذه الدعوة. ولكن هناك في الوقت الحاضر حساسيات بين أولئك الذين يعيشون في العراق الذين يقولون اننا نحن المقيمون في الخارج لم نعانى مثل ما عانوه - وهم على حق. وهناك العديد من العراقيين الذين يشعرون بعدم الثقة والغضب تجاه أولئك الذين عادوا لتولي المناصب السياسية، ويدعون أصدقائهم في بريطانيا أو الولايات المتحدة كلما كان هناك وظيفة متاحة".

وكانت مشاكل التمثيل والمساءلة واضحة أيضا في الجالية العراقية البريطانية، وتساؤلات بشأن السكان الغير متجانسين والمنقسمين المصرح لهم بالحديث نيابة عن تلك المجتمعات. وقد تنبّهت الدراسات التي أجرتها الحكومة البريطانية سابقا، بشأن الإختلافات الدينية والعرقية والسياسية التي تميز المجتمعات العراقية البريطانية. وتشير الأبحاث إلى أن الخوف وعدم الثقة داخل المجتمع المنبثق عن الحكم البعثي القمعي أدت إلى ابتعاد العديد من العراقيين عن شؤون الجالية بعد وصولهم إلى بريطانيا (DGLC، ٢٠٠٩). وبالمثل، كان الصراع الطائفي والسياسي في عراق ما بعد صدام، في رأي بعض المغتربين، قد خلق بيئة أصبحت قضايا القيادة والتسييس في داخلها من المحرمات، وادت إلى وجود عجز في القيادات والناطقون باسمها في المملكة المتحدة. وقد طال امد الإنقسامات السياسية داخل صفوف الجالية العراقية البريطانية، ولكن يبدو أن الإنقسامات حول حملة التحالف قد ساهمت في تضخيم الصراعات وحظرت نوع التعاون الذي كان قائما بين الناشطين في الثمانينيات والتسعينيات. وكما يوضح احد القادة في المجتمع: "أصبح من الصعب جدا الآن، للأسف، لأننا مجتمع منقسم، وكل منا متمسك جدا بأرائه. أعتقد أنه ينبغي أن نستمع إلى آراء الآخرين وان نغير أفكارنا، ولكنني أشعر أننا غير مهتمين بالتوصل إلى أرضية مشتركة. كل شخص يعمل لأجندته الخاصة، وأنني استنفدت إلى حد الاستسلام".

الاقتراب من السياسة البريطانية

تحدث قيادي من مجتمعات أخرى بصورة إيجابية عن منحني الوعي السياسي الذي حدث بين العراقيين، وعلى نطاق أوسع مسلمو الجالية العراقية في بريطانيا نتيجة لحملة التحالف في العراق، مما يشير إلى أن زيادة مستويات التوحد والوعي السياسي أدت إلى مزيد من آليات التمثيل الفعال. ومع ذلك، تم اعتبار إستعداد المؤسسات البريطانية على تقبل مساهمات مجموعات الجالية مع إختلاف القيم الأيديولوجية أو الدينية أو السياسية على أنه عقبة رئيسية

أمام مساهمات المغتربين في صنع السياسات. وصدر هذا الإنتقاد في ظل إهمال حكومة بلير لأصوات الجالية المناهضة للحرب، فضلا عن الشعور بأنه معادي للتأثيرات الاسلامية على السياسة البريطانية. "إذا كنت مؤيدا لسياسة معينة، فانت تنحاز إلى ما يصرح به المساندون لهذه السياسة وبالتالي لا تهتم بما تفكر فيه الجالية على نطاق أوسع" على حد قول احد ممثلي منظمة الضغط الاسلامية "، "والشعار الذي اطلق عام ٢٠٠٣: "أنت إما معنا أو ضدنا" نفر الكثير من العراقيين وخصوصا المسلمين." وردد هذا الرأي من قبل ممثلين لمنظمات الجاليات الإسلامية المقيمين بالخارج ذوي الأصول العراقية، وكذلك الليبية والسورية، من الذين أشاروا الي أن الحوار السياسي أو التعاون في المملكة المتحدة شابه عدم الثقة من جانب واضعي السياسات. "وتشدد موقف بريطانيا تجاه الإسلام منذ عام ٢٠٠٣." على حد قول أحد الممثلين العراقيين البريطانيين لمنظمة إسلامية، وأضاف: "لكن يجب على الغرب التوقف عن النظر للمجتمعات الاسلامية من خلال عدسة مبالغ فيها متمثلة في الحرب على الإرهاب. ويتعين على الحكومة البريطانية أن تفهم أننا نعمل وفقا للوضع الراهن وليس في إطار أيديولوجي. وينبغي أن يكون هناك علاقة ونشاطا مشتركا لكلا الجانبين."

تعزير المساهمات الإيجابية

تشير توقعات المغتربين بشأن دور المملكة المتحدة في حملة التحالف في العراق إلى أن النهج المعتمد من قبل صناع القرار السياسي البريطاني في عام ٢٠٠٣ مازال يتنازع عليها أفراد من الجالية على نطاق واسع. وتشكل إستجابة الحكومة البريطانية لإنتفاضات الربيع العربي خلال العام الماضي دليلا على مدى إستيعابها لدروس مشاركتها في حملة العراق، كما لوحظ من قبل الوافدين من العراق وليبيا وسوريا. وعلى النقيض من ذلك في حملة الائتلاف العسكري، والتغيير القسري للنظام بالمشاركة المحدودة لأعضاء الجالية المقيمة بالخارج، اكد صناع القرار مؤخرا على التدخل الأجنبي والتعاون بدلا من خيار التعاون أو المنهج المستقل في الديمقراطية. ولكن، على الرغم من هذا التطور السياسي الواضح، هناك إشارات عديدة الي أن فشل التدخل في العراق، كما أكد ذلك أعضاء الجالية، يظل واضحا. واستمر صناع القرار السياسي في الإنخراط بشكل إنتقائي مع شخصيات من المعارضة المحلية والجالية، وفي بعض الأحيان، باتت المصلحة الوطنية أو الولاء للسياسة الخارجية تعلو على التزامهم برعاية ودعم الديمقراطية. وعلى ضوء تجربة الشخصيات البارزة في الجالية العراقية، نأمل في أن تتم اعادة تقييم بعض هذه الطرق والاساليب لإبراز معظم النتائج السلبية لحملة التحالف عام ٢٠٠٣، مع المساعدة على تحقيق التطلعات الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة.

التوصيات

تشجيع تحرك الجالية والمشاركة في المملكة المتحدة

يشهد تاريخ المشاركة السياسية للمغتربين العراقيين في المملكة المتحدة على وجود مستوى عال من الوعي والقوة لدى بعض عناصر الجالية، على الرغم من أن دراسات الحكومة ونتائج المقابلات تسلط الضوء على أن التعامل مع السلطات العامة في أوساط الجالية العراقية في المملكة المتحدة كان محدودا. وتفاقت العوامل المسببة التي تتراوح ما بين تجارب السياسة القمعية في العراق التي أدت الى انعدام الثقة الناجمة عن سياسة المملكة المتحدة الخارجية، نتيجة لفشل السلطات العامة على القيام بزيارة أو استشارة المجتمعات المحلية بشأن مجموعة من المسائل المتعلقة بالسياسة. وتوفر مجموعة واسعة من منظمات الحكم الذاتي في العراق - التي ظلت غير مستغلة من قبل السلطات - قنوات مباشرة للتواصل والتعاون. وينبغي لهذا الوسيلة أن تعمل بشكل فعال على تعزيز المشاركة في العمليات الانتخابية، وتنشيط الحوار بين أعضاء الجالية وواضعي السياسات وإبداء اهتماما حقيقيا لتطلعات المجتمع.

تم توضيح المخاطر الكامنة في تعميم وجهات نظر أو مصالح جزء من الجالية، وبشكل خاص أولئك الذين تتوافق أهدافهم مع أهداف واضعي السياسات، بصفتهم ممثلين للمجتمع ككل فيما يتعلق بالحالة العراقية. ويجب على السلطات السياسية اتخاذ نهج أكثر صرامة من خلال الاعتراف بتنوع وجهات النظر السياسية بين المغتربين وسياقات مختلفة بعض الشيء في جداول الأعمال التي تطورت. وينبغي لنهج العلاقات مع المغتربين، الذي يشدد على مشاورات واسعة ووحدة وطنية وتوافق في الآراء بشأن البرامج السياسية، ليكون بمثابة مبدأ أساسي في التعاون مع الجالية المقيمة بالخارج.

الإعتراف بدور الأقليات

يمكن للتنوع الديني والعرقي مثل الموجود في الجالية العراقية ان يقوم بدعم واضعي السياسات في فهم السياقات المحلية أو الصراع الطائفي وهذا ما تكافح لأجله الأقليات من أجل التعويض أو الظهور على المسرح السياسي. ويشير دور الجالية الكردية في حملة التحالف ٢٠٠٣ إلى أن الجماعات ذات المطالبات المشروعة على الساحة الدولية هي أكثر عرضة للتعاون مع وليس العمل ضد واضعي السياسات، وأن الحكومات الأجنبية قادرة على تشجيع التدخلات الإيجابية في الصراع من خلال إعطاء قادة الجالية مصلحة مباشرة في نتائج الحرب (ناتالي، ٢٠٠٧). ومع ذلك، يتعين على صناع القرار أيضا ان يقدموا حلولاً واقعية، وتقييم منهجي لمصالح الاقليات المتنافسة ، والآثار المستقبلية لدعم برامجها. التأكيد على الروابط بين الجالية وبلد المنشأ

إن المصادقية المتنازع عليها من بعض الشخصيات العراقية البارزة في الجالية والتي يدعمها التحالف تؤكد على ضرورة وضع البلدان المضيفة أولويات الربط بين المغتربين وأوطانهم من أجل تعزيز مصادقية الجالية وتجنب مفهوم "الادعاء بالمعرفة" بين السكان المحليين. إن الجهود المبذولة من جانب واضعي السياسات لضمان تمكين العلاقات بين مجموعات الجالية، ورفع مصداقيتهم في وطنهم الأصلي ستحد من احتمالات الصراع الداخلي وتنازع المصالح. وكما يوضح أحد المشاركين : "عندما تظل الجماعات في الخارج في عزلة لفترات طويلة يمكن أن تفقد الاتصال مع الناس العاديين، مما يجعلها أكثر عرضة لتقبل التأثيرات الخارجية. عليك أن تكون في مجتمعك من أجل الغناء بتناغم".

دعم الحركات المحلية

في الوقت الذي يلعب فيه المغتربون دورا هاما في التنمية، من الممكن بالنسبة لمعظم الحملات الفعلية والدائمة الهادفة إلى تحقيق الديمقراطية وتغيير النظام أن تكون محلية في الأصل. وقد برز هذا الاقتراح من خلال المقارنة المتكررة التي أجرتها الشخصيات المغتربة بين العناصر الكامنة في ثورات عام ١٩٩٢ في العراق، وحملة الغرب بحجة ارساء الديمقراطية في عام ٢٠٠٣. ويجوز لممثلي المغتربين أن يشكّلوا محورا في التمثيل، والتعبير والحصول على الدعم لمطالب الحركات المحلية في ظل حكم دولة قمعية، كما تم تسليط الضوء على ذلك مؤخرا في أعقاب النضالات الثورية في ليبيا وسوريا. وكما يوضح أحد أعضاء البرلمان الكردي: "السياسة الجيدة في العراق هي في الشارع الآن - وليس في أروقة البرلمان أو في الجالية المغتربة. وينبغي على الغرب الاستفادة من الدروس : وأهم شيء يمكننا القيام به للدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير هو الاستماع إلى هؤلاء في الشوارع".

تعزير بيئة موآتية للعودة

أعقب سقوط نظام صدام حسين ضغطا شعبيا من قبل السلطات البريطانية على العراقيين في المملكة المتحدة لكي يستأنفوا مساهمتهم في اعادة بناء بلدهم^٦. ومع ذلك، فإن أفراد الجالية لا يملكون القدرات اللازمة لتحقيق التغيير في بلدانهم الأصلية (سميث، ٢٠٠٧). ولذلك فيتعين على التدخل الأجنبي، حيث يرحب به، أن تتبعه جهود مستمرة للربط بين المجموعات المغتربة والقوى الديمقراطية المحلية ورصد المساءلة والأمن في مرحلة ما بعد الصراع أو البيئة الانتقالية. ويمكن من خلال تعزير وجود وضع أكثر حرية وأكثر أمنا للانخراط في الأنشطة المهنية وبناء المجتمع المدني، المساعدة على تحقيق إمكانات الجالية المقيمة بالخارج والراغبة في تحقيق أكبر قدر من المنفعة لوطنهم.

معالجة قضايا السياسة الخارجية

لاحظ الباحثون والمحللون من الشرق الأوسط العربي على نطاق واسع أن استمرار الدعم الخارجي المباشر وغير المباشر للاستبداد في الخارج كثيرا ما يعوق مطالب الديمقراطية وممارسات الحكومات كما يحدث في المملكة المتحدة. والقول بأن "الغرب ليس منارة للديمقراطية" في نظر الكثير من العرب والمغتربين (صديقي، ٢٠٠٤) وربما تكون واحدة من أصعب العقبات للإصلاح، ولكن الأكثر صعوبة هو تجاهل الجهود الطويلة الأمد باتجاه التعاون. وتدخل المملكة المتحدة في ليبيا قد اقتدى النهج البريطاني في عملية التحول الديمقراطي العربي في نظر البعض في الشرق الأوسط العربي، ومع ذلك، رأى البعض الآخر أن فشل واضعي السياسات البريطانية في اعتماد دعم موحد لهذه الاحتجاجات، مثل تلك الموجودة في المملكة العربية السعودية والبحرين واليمن، على أنها دليل اضافي على نفاق واضعي السياسات. وتمثل الأحداث التي تجري الآن في كثير من بلدان الشرق الأوسط فرصة لإعادة تقييم المناهج البريطانية المتبعة بخصوص الديمقراطية في المنطقة ككل، وتعزير التنسيق لاستجابة السياسة الخارجية للمتغيرات. وينبغي أن تستخدم علاقة المملكة المتحدة التاريخية الفريدة من نوعها مع الخبرة السابقة لها في التعامل مع الدول العربية، المشار إليها من قبل العديد من اعضاء الجالية، لتحقيق هذه الغاية عند وضع سياسات ذاتية وتعاونية.

٦ أعلن وزير الداخلية آنذاك السيد / ديفيد بلانكت في شهر نوفمبر ٢٠٠٤ أنه يرغب في اعادة توطين اكراد شمال العراق بشكل اجباري. وعند وصفه للمنطقة علي أنها «آمنة بشكل عام» اشار الوزير الي انه من الممكن استخدام الحوافز مثل انقطاع الفوائد ونقل الاطفال لتشجيع العودة. «العراقيون طالبو اللجوء» جاؤوا هنا بحجة انهم مهددون بالموت والتعذيب» علي حد قوله، وعندما لم تعد مهددا... اعتقد ان هناك التزام بالعودة والمشاركة في اعادة بناء الوطن»

الخاتمة

أن مشاركة المغتربين العراقيين في كافة جوانب حملة المملكة المتحدة على العراق عام ٢٠٠٣ تشير إلى أن صناع القرار السياسي البريطاني حصلوا على الموارد اللازمة لصياغة سياسة تدريجية لتغيير النظام في العراق: سواء من حيث التوجيه نحو السياق الثقافي والسياسي، أو التواصل مع القوى السياسية الديمقراطية في العراق. ومع ذلك، وفي حالة العراق، كان حجم المشاركة أكثر محدودية مما كان مفروضا له تأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التغيير في العراق، وعلى المواقف بين الجالية العراقية في المملكة المتحدة. إن مشاركة مجموعة متنوعة من وجهات النظر البديلة للجالية والأيدولوجيات سوف يتيح المزيد من الانفتاح على مساهمة الجاليات العراقية في المهجر. لذلك فإن على السلطات السياسية ان تنشئ علاقات أكثر إيجابية ودائمة مع المغتربين في المستقبل، مما يؤدي إلى تيسير صياغة سياسة خارجية أكثر فاعلية في المنطقة. ومع ذلك، يتعين على صناع القرار البريطاني أيضا أن يدركوا بأن الحكم الذاتي والخصوصية الثقافية موجودة في جوهر الثقافات الديمقراطية وأنه لا يمكن أن يتم استيراد النماذج بالجملة دائما من أي سياق خارجي. ويمكن للمغتربين العرب الذين لديهم معرفة واسعة بكل من الثقافات المحلية والغربية، وسهولة التنقل بينها الإثبات بانهم قادرون على القيام بهذا العمل.

قائمة المراجع

العلي، ن. ٢٠٠٧. المرأة العراقية في مواقع الشتات: التعبئة السياسية، النوع الاجتماعي والمواطنة، جريدة العوالم الإسلامية والبحر الأبيض المتوسط، عدد خاص : المنظور العراقي.

كيتل ، اس

٢٠٠٦ السياسة القذرة؟ حزب العمل الجديد، الديمقراطية البريطانية وغزو العراق، كتب زيد ، لندن.

هيومن رايتس ووتش (HRW)

٢٠١٠ العراق على مفترق الطرق: حقوق الإنسان في العراق بعد ثماني سنوات من الغزو بقيادة الولايات

المتحدة. نيويورك، ٢٠١٠. متاح في: <http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/iraq0211W.pdf>

مركز المعلومات حول اللجوء واللاجئين (ICAR)

٢٠٠٩ الاحصاءات الرئيسية عن طلبات اللجوء في المملكة المتحدة، ديسمبر ٢٠٠٩. متاح في

<http://www.icar.org.uk/9556/statistics/analysis-of-asylum-and-refugee-statistics.html>

المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لندن

٢٠٠٧ عملية مسح العراق: العراقيون في المملكة المتحدة، لندن، مارس ٢٠٠٧.

الجمعية العراقية في المملكة المتحدة

١٩٩٦ ونحن الآن هنا: مسح عن تقييم الاحتياجات المجتمعية ١٩٩٥-٦، IAUK لندن.

ميلز، تي، جريفيث ت، وميلر د.

٢٠١١ الحرب الباردة على المسلمين البريطانيين، ميدل إيست مونيتور ومؤسسة قرطبة، لندن، أغسطس ٢٠١١.

ناتالي، د.

٢٠٠٧ التدخلات الكردية في حرب العراق، في سميث اتش . وبي ستيرز (طبغات)، الشتات في الصراع:

صانعي السلام أو مخربي السلام؟ مطبعة جامعة الأمم المتحدة، طوكيو.

مجلس اللاجئين في المملكة المتحدة

٢٠١١ احصائيات اللجوء - ديسمبر ٢٠١١، لندن. متاح في

www.refugeecouncil.org.uk/policy/briefings/2011/asylumstats2011

صديقي، ال.

٢٠٠٤ البحث عن الديمقراطية العربية: خطابات وخطابات مضادة، مطبعة جامعة كولومبيا، نيويورك.

ساسون، ال.

٢٠٠٩ اللاجئين العراقيين: أزمة جديدة في الشرق الأوسط، IB توريس، نيويورك.

سميث، اتش.

٢٠٠٧ إطار تحليلي ومفاهيمي - المغتربين في الصراع الدولي، في سميث اتش. وبى ستيرز (طبقات)، المغتربين في الصراع: صانعي السلام أو مخربي السلام ؟ مطبعة جامعة الأمم المتحدة، طوكيو.

الهيئة البريطانية للجاليات والحكومة المحلية (DCLG)

٢٠٠٩ الجالية الاسلامية العراقية في بريطانيا: فهم المجتمعات العرقية الاسلامية، والجاليات والحكومة المحلية، لندن

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)

٢٠٠٧ إحصائيات حول النازحين العراقيين في جميع أنحاء العالم، UNHCR ، سبتمبر ٢٠٠٧

المؤلف

٢٠٠٤ ٢٠٠ عراقي في الشهر يطلبون اللجوء في بريطانيا، تلغراف، ١٢ فبراير ٢٠٠٤، متاح في

www.telegraph.co.uk/news/uknews/1454027/200-Iraqis-a-month-look-for-asylum-in-Britain.html

الفصل الخامس

كيف تؤثر التغيرات السياسية في بلد المنشأ على سلوكيات المهاجرين عبر الحدود الوطنية؟ حالة المصريين في تورينو أثناء وبعد الربيع العربي

فيفيانا بريمازي، إليونورا كاستانيوني، وببيترو شنجولاني

ملخص

يهدف هذا البحث إلى استكشاف السلوكيات عبر الحدود الوطنية للجيلين الأول والثاني من المصريين، مع إيلاء اهتمام خاص للعلاقة بين المغتربين والاستخدام المتنامي لأدوات التواصل الاجتماعي عبر شبكات الإنترنت، في زمن التغير السياسي في مصر عقب أحداث يناير ٢٠١١.

ويستند التحليل في هذا البحث على المصريين المقيمين في تورينو، ويركز على اثنين من الفرضيات، الأولى أن الجالية المصرية، باعتبارها واحدة من أكبر وأقدم الجاليات المستقرة في المدينة، لديها اتجاه واضح نحو تحقيق الاستقرار؛ والثانية أن التطورات السياسية الأخيرة في مصر قد تمثل متغيرات هامة في إعادة تعريف التخطيط الحاضر والمستقبلي بين المصريين المنتمين إلى الجيلين الأول والثاني.

المصريون الذين وصلوا إلى تورينو في السبعينات، كانوا منتمين إلى الطبقة المثقفة الحضرية، والطبقة الوسطى في مصر، بينما المهاجرون الأكثر حداثة والأكثر أعدادا ينتمون إلى الفئة الأصغر سنا والأقل تعليما ويأتون عادة من المناطق الريفية. ومن بين مصريي الجيل الثاني الذين ولدوا ونشأوا في إيطاليا، فغالبا ما تكون قيمهم ومفاهيمهم مختلفة تماما عن تلك الخاصة بذويهم. ويلاحظ أن المجتمع في تورينو ليس متماسكا، على الرغم من وجود عدة أماكن للاجتماعات، حيث يتلاقى ويتفاعل فيها المصريون من الجيل الأول والثاني؛ وأهمها مدرسة الثقافة واللغة العربية «ال نيلو» فضلا عن أماكن العبادة.

وتختلف الروابط التي ينشئها ويرتبط بها المهاجرون من الجيلين الأول والثاني مع وطنهم: والروابط العابرة للحدود الوطنية هي أكثر وضوحا بين المصريين من الجيل الأول، على الرغم من أن هذه الروابط تميل أيضا إلى التقلص مع مرور الوقت وبشكل متزامن مع اندماجهم الاجتماعي والمهني في تورينو. ومع ذلك، فقد عززت أحداث يناير ٢٠١١، ودور وسائل الإعلام الجديدة -وبصفة خاصة الشبكات الاجتماعية- المشاركة عبر الحدود الوطنية، وخصوصا بين المهاجرين من الجيل الثاني الذين، حتى وقت قريب، لم يكونوا مهتمين بشؤون وطن آبائهم. وفي بعض الحالات، تحول اشتراكهم من مجرد التواصل من خلال الإنترنت إلى الانخراط في أنشطة محددة، مثل نشر المعلومات وتقديم الدعم في تنظيم إجراءات الاقتراع للانتخابات السياسية المصرية الأخيرة على سبيل المثال.

وعلى الرغم من أنه لا يزال من السابق لأوانه تقييم تأثير التغيرات التي طرأت على مصر على الجاليات المقيمة بالخارج، إلا أنه من الواضح أن من بين الكثير من المصريين من الجيلين الأول والثاني في مدينة تورينو، ظهر الشعور بالانتماء للوطن الأم أكثر من ذي قبل.

كان المهاجرون من شمال أفريقيا أول من وصلوا إلى إيطاليا، و لا يزالوا يشكلون أكبر مجموعة من المهاجرين. ومن بينهم، كان المصريون، الذين كانوا ولا يزالوا يتصدرون المشهد الهجري في إيطاليا، وعلى الرغم من انهم أقل عددا من المغاربة والتونسيين، الا انهم سجلوا أعلى معدل نمو خلال السنوات القليلة الماضية. وتعد إيطاليا احدى اهم الوجهات الرئيسية للمصريين في أوروبا، حيث يبلغ عددهم ١١٠١٧١ مصريا في إيطاليا (المعهد الإيطالي القومي للإحصاء (ISTAT)، ٢٠١١). الجالية المصرية في تورينو، التي تبلغ ٥٠٥١ شخصا، هي ثالث أكبر جالية في إيطاليا بعد روما وميلانو (المعهد الوطني للإحصاء، ٢٠١١). المصريون يشكلون ايضا واحدة من أقدم المجموعات المستقرة في المدينة، حيث تعود إلى أواخر الثمانينات والتسعينات. ولذلك فانهم يشكلون مجموعة راسخة، مع نسبة عالية من العائلات، نتيجة لعملية الإدماج التدريجي في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى نشأة الجيل الثاني^١.

ويهدف هذا البحث إلى استكشاف السلوكيات عبرالحدود الوطنية للجيلين الأول والثاني من المصريين، مع إيلاء اهتمام خاص للعلاقة بين المغتربين المصريين والبلد الأم، وهي علاقة معززة نتيجة لزيادة استخدام التكنولوجيا الجديدة - شبكات التواصل الاجتماعي - والوضع السياسي الديناميكي الراهن في مصر في أعقاب أحداث يناير ٢٠١١.

ان أهمية وسائل الاعلام الاجتماعية في الاحتجاجات الشعبية الاخيرة التي وقعت في العديد من بلدان شمال أفريقيا، وخصوصا في مصر، قد سلط الضوء على حداثة وأهمية تقنيات شبكة الإنترنت، التي انفجرت على الساحة الاجتماعية والسياسية. وبصفة عامة، تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في تحويل عميق للمواقف والعلاقات العابرة للحدود الوطنية في مجتمعات المهاجرين. ويشكل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المغتربين لإنشاء وصيانة العلاقات الوطنية وكوسيلة للمشاركة السياسية في بلدان المنشأ مساحة متزايدة من الاهتمام، على الرغم من أنها بطيئة النمو في الوقت الراهن.

ويستند التحليل في هذا البحث على المصريين المقيمين في تورينو، وسوف يركز على اثنين من الفرضيات، الأولى ان المهاجرون من أصل مصري، باعتبارهم إحدى أكبر وأقدم المجموعات المستقرة في المدينة، لديهم اتجاه واضح نحو الاستقرار، والثانية أن التطورات السياسية الأخيرة في مصر قد تمثل متغيرات مهمة في إعادة تعريف التخطيط للحاضر والمستقبل بين المصريين المنتمين إلى الجيلين الأول والثاني. كذلك، سيتم استكشاف الترابط بين التوطين المحلي، والمشاركة السياسية عبر الحدود الوطنية، والعودة، واجراء مقارنة بين وجهات نظر المصريين من الجيلين الأول والثاني.

وسوف نقدم لمحة عامة عن السكان المصريين في إيطاليا، وتحديدًا في مدينة تورينو، بما في ذلك السمات الاجتماعية والديموغرافية وخصائص اندماج المصريين الاجتماعية والاقتصادية. كما سيتم وصف السمات الرئيسية للمجتمع المصري، مع التركيز على الشعور بالانتماء، وأوجه الخلاف بين الجيلين الأول والثاني.

سيتم ايضا استكشاف دور التقنيات الحديثة في إقامة علاقات مع مصر، واستخدام الشبكات الاجتماعية للمشاركة السياسية، مع إيلاء اهتمام خاص بالجيل الثاني. وسوف نبذل جهودا لفهم كيف كان ينظر إلى التغييرات السياسية في مصر من قبل، وتأثر المصريون بها في تورينو. وفي الاستنتاجات، سيتم اقتراح بعض التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة من أجل تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية، فضلا عن استراتيجيات لاستخدام وسائل الإعلام بجدارة.

^١ هنا، مصطلح «الجيل الثاني» يشمل اطفال المهاجرين المصريين من الذين ولدوا في إيطاليا أو خارجها ولكنهم اتوا إلى إيطاليا قبل بلوغهم سن الـ ١٣ (امبروزيني، ٢٠٠٨)

ويستند هذا البحث على ١٦ مقابلة نوعية مع المهاجرين المصريين المقيمين في تورينو. وقد تم اختيار العينات وفقا للجنس والعمر ومحل الميلاد وسنة الوصول إلى إيطاليا. ووفقا لذلك تم تجميع هذه المقابلات على النحو التالي: الرواد القدماء، والرجال الذين وصلوا إلى إيطاليا منذ أكثر من ٢٠ سنة، والجيل الأول والنساء الذين وصلوا للزواج أو للانضمام إلى أزواجهن، والرواد الجدد، والرجال الذين وصلوا مؤخرا بمفردهم، والجيل الثاني، الذي يعرف هنا بأنه الشباب فوق سن ١٨ عاما، المولودون في إيطاليا من أبوين مصريين أو الذين وصلوا إلى إيطاليا في سن الرضاعة. وهناك وصف أكثر تفصيلا من العينة الموجودة في المرفق. وقد أجريت المقابلات باللغة الإيطالية، واستمرت لمدة ٦٠ دقيقة في المتوسط. وأجريت المقابلات باستخدام استبيان شمل مختلف جوانب الحياة: الوصول، الشعور بالانتماء إلى المجتمع، والعلاقات بين الأجيال، والعلاقات العابرة للحدود مع مصر، واستخدام وسائل الاعلام الحديثة.

وقد حدد الباحثون مركز تجمع المصريين التالية كأماكن لإجراء المقابلات مع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم: النيلو ومدرسة الثقافة واللغة العربية ، والشباب المسلمين في إيطاليا (الجمعية الإيطالية للشباب المسلمين)، (والجمعية الثقافية للأنشطة المشتركة آسي) وهي جمعية للأنشطة الثقافية المشتركة. وقد تم التواصل مع بعض هؤلاء الافراد من خلال الشبكات المحلية الأخرى من أجل تنويع العينة.

بالإضافة إلى مصادر المعلومات هذه ، استعان هذا البحث ببعض النتائج الأولية من مشروع أكبر بعنوان «عبر البحر الأبيض المتوسط» . ومجتمعات شمال افريقيا في بيدمونت، الذي يديره المنتدى الدولي والأوروبي لباحث الهجرة (فييري) والذي تم تنفيذه بدعم من مؤسسة دي كمبانيا سان باولو. ويركز المشروع العابر للبحر المتوسط والذي بدأ نشاطه في شهر سبتمبر ٢٠١١ ، على المقارنة المنهجية لسلوكيات الاجيال الأولى والثانية، الإجتماعية والإقتصادية الخاصة بمجموعتين من شمال افريقيا استقروا في تورينو منذ الثمانينات: المصريون والمغاربة.

هجرة المصريين إلى إيطاليا

على مدى العقود الأخيرة، ظهرت وجهتان رئيسيتان امام المهاجرين المصريين: دول الخليج العربي بما في ذلك المملكة العربية السعودية، الكويت، بالإضافة الى ليبيا، والأردن، وفي الآونة الاخيرة لبنان ، ومنذ أوائل الستينات ، في البلدان الصناعية الغربية، لا سيما في أستراليا، كندا، الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، واهمها إيطاليا ، وفرنسا والمملكة المتحدة (زهري، ٢٠١٠).

وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) في عام ٢٠٠١، كان هناك تركيز لـ ٧٨,٦ في المائة من المصريين المقيمين في دول غير عربية في خمس بلدان صناعية وهم : الولايات المتحدة (٣١٨,٠٠٠ - ٣٣٨,٦٪) وكندا (١١٠,٠٠٠ - ١٣,٣٪)، إيطاليا (٩٠,٠٠٠ - ١٠,٩٪)، أستراليا (٧٠,٠٠٠ - ٨,٥٪) وإلبنان (٦٠,٠٠٠ - ٧,٣٪). وكان المهاجرون المصريون الآخرون يتواجدون في الدول الأوروبية الأخرى بما فيها المملكة المتحدة وهولندا وفرنسا وألمانيا وسويسرا والنمسا واسبانيا.

وأصبحت إيطاليا مقصدا للمصريين في السبعينات. والمهاجرين الأوائل من مصر الملقبون «بالرواد»، كان معظمهم من الرجال، ذوي مستوى تعليمي عالي ومن المنتمين إلى الطبقة المتوسطة، والقادمون من المناطق الحضرية (القاهرة والإسكندرية بشكل خاص)، تركوا مصر نتيجة لارتفاع معدل البطالة، وللحصول على العمل أو فرص الدراسة، والحصول ايضا على خبرات ثقافية جديدة. في حين أن المهاجرين الذين سعوا للدراسة في الخارج توجهوا في المقام الأول إلى روما،

والكثير منهم لم يتموا دراستهم وانضموا إلى سوق العمل. وفي كثير من الأحيان لم تكن إيطاليا هي الوجهة الأولى، ولكن خطوة في مسار هجرة أطول وأكثر تعقيدا.

ومع مرور الوقت، تغيرت تركيبة المصريين القادمين إلى إيطاليا. ومن منتصف الثمانينات ادت حدة الأزمة الاقتصادية في مصر إلى رحيل الاسر المصرية، وجذبت مجموعات جديدة من الرجال من المناطق الريفية ذات مستوي تعليمي منخفض للبحث عن عمل في الخارج. وازدادت أعداد المهاجرين المصريين من هذه القرى في المناطق الريفية وتنافس الشباب الريفي بحثا عن وسيلة للهجرة إلى إيطاليا، من خلال القنوات الشرعية أو غير الشرعية. والجدير بالذكر ان اختيار بلد المقصد في أوروبا ليس اختيارا حرا؛ وانما يرتبط ارتباطا وثيقا بشبكات الهجرة القائمة والروابط بين المنشأ والمقصد. ومن الملاحظ أن من بين قرى مصرية معينة في محافظات محددة، لكل قرية منها وجهتها الخاصة؛ وكانت الوجهتين الرئيسيتين هي إيطاليا وفرنسا. وتمت الهجرة إلى هاتين الوجهتين، على حد قول زهري : «في سوق مغلق حيث يأتي الداخلون الجدد من قرية واحدة أو مجموعة من القرى المجاورة». (٢٠٠٦، ص. ١٩).

وازدادت هجرة المصريين خلال التسعينات، نتيجة لشبكات من أفراد العائلات والمعارف التي اجتذبت مواطنين جدد، وكانت بمثابة قاعدة خلال المرحلة الأولى من الهجرة والبحث عن فرصة عمل. وكثير من هؤلاء المهاجرين لم يكن لديهم التزامات مادية تجاه أسرهم ، حيث كان اهتمامهم الأول ينصب في المقام الأول في تجميع المدخرات من أجل العودة إلى ديارهم بعد سنوات قليلة. ومع ذلك، ومن خلال اقامتهم، غيروا خطط هجرتهم نتيجة لتحسن أوضاعهم الاقتصادية والإجتماعية في إيطاليا، واختاروا البقاء لمدة اطول (مركز الدراسات السياسية الدولية ٢٠٠٥a). ولذلك فإن الهجرة تغيرت من هجرة مؤقتة لتصبح هجرة دائمة.

وعلى الرغم من أن المصريين ليسوا من بين المهاجرين الأكثر عددا في إيطاليا، وانهم يمثلون ما يزيد قليلاً على ثلاثة في المائة من المهاجرين ويحتلون الترتيب التاسع من حيث إجمالي عدد المهاجرين في إيطاليا، يلاحظ ان تطورهذه المجموعة كان مطرداً، وبوتيرة متسارعة خلال العقد الأخير.

الجدول رقم ١: أول عشر دول المنشأ للمواطنين من خارج الاتحاد الاوروي في إيطاليا في عام ٢٠١١

الدول	الاجمالي	% من المواطنين من غير الاتحاد الاوروي
١ المغرب	٥٠١,٦١٠	١٤,٢
٢ البانيا	٤٨٣,٢١٩	١٣,٧
٣ الصين	٢٧٤,٤١٧	٧,٨
٤ اكرانيا	٢١٨,٠٩٩	٦,٢
٥ ملدافيا	١٤٢,٥٨٣	٤,٠
٦ الهند	١٤٢,٥٦٥	٤,٠
٧ الفلبين	١٣٦,٥٩٧	٣,٩٦
٨ تونس	١١٦,٦٥١	٣,٣

٩	مصر	١١٠,١٧١	٣,١
١٠	بنجلاديس	١٠٣,٢٨٥	٢,٩
	الاجمالي	٣,٥٣٦,٠٦٢	%١٠٠

المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات

كما توضحه البيانات، ازداد عدد المصريين الموجودين في إيطاليا من ٣٣٠٠٠ فرد في بداية عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١١٠٠٠٠ في بداية عام ٢٠١١، بزيادة قدرها ٢٢٦,٩ في المائة على مدى السنوات التسع الماضية.

جدول ٢: المصريين المقيمين في إيطاليا في عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١

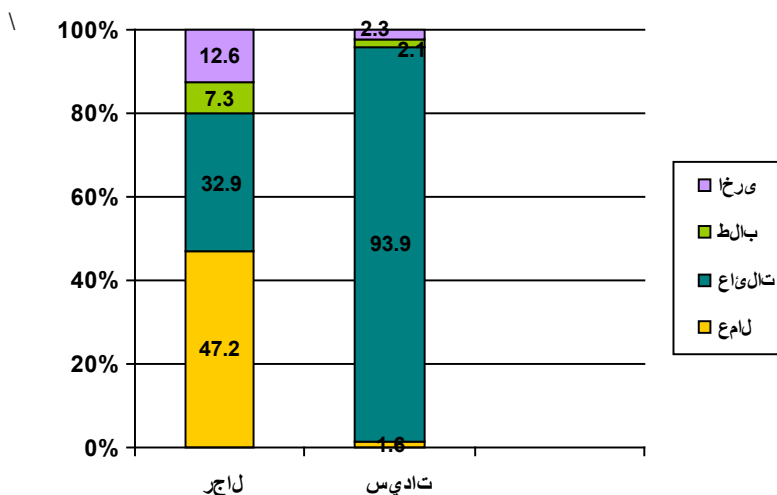
٢٠٠٢	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	% ٢٠٠٢ - ٢٠١١
٣٣,٧٠١	٦٥,٦٦٧	٧١,١١٧	٨٢,٨٤٣	٩٠,٣٦٥	١١٠,١٧١	%٢٢٦,٩

المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات

وعلى مر السنين، زاد عدد النساء أيضاً، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى جمع شمل الأسرة (في ٩٤% من الحالات، كما هو مبين في الرسم البياني التالي)، وإنشاء أسر جديدة، ما أدى إلى زيادة عدد المواليد في أوروبا.

وفي هذه العينة، عاد غالبية المستجوبين إلى مصر للزواج، ثم عادوا في وقت لاحق مع زوجاتهم إلى إيطاليا. وبذلك يستمر المجال الثقافي الخاص بالجيل الأول متواجداً في مصر كما تستمر حياتهم الفردية في خضوعها للروابط الأسرية ودورات التكاثر، وخاصة فيما يتعلق بخيارات الزواج (مركز الدراسات السياسية الدولية ٢٠٠٥a).

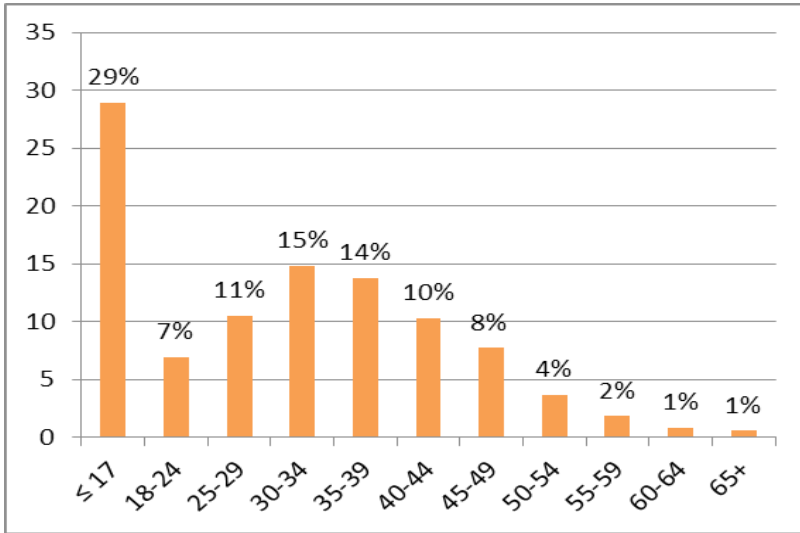
الشكل الأول: المصريين الذين دخلوا إيطاليا بتصريح إقامة في عام ٢٠٠٦، لا يزال ساري المفعول اعتباراً من ١/١/٢٠٠٧، حسب الجنس والسبب (بالنسبة المئوية)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات

ويوجد من خلال تأسيس العائلات، جيل ثان من الشباب الذين ولدوا (أو الذين وصلوا في السنوات الأولى من عمرهم)، وتربوا وانشأوا علاقات إجتماعية في إيطاليا. ويبين هيكل السكان حسب العمر وجود نسبة كبيرة من الأطفال (٢٩%). وتشير البيانات الواردة من وزارة التربية والتعليم الجامعي والبحث العلمي (MIUR)، إلى أن نسبة من التحق من المصريين في النظام المدرسي خلال العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ شملت ٢٧٣٢ في رياض الأطفال، و ٣٩١٥ في المدارس الابتدائية، و ١٦٩٦ في المدارس الثانوية، و ١٠٣٧ في الكليات. (. ملف كاريتاس، ٢٠١١)

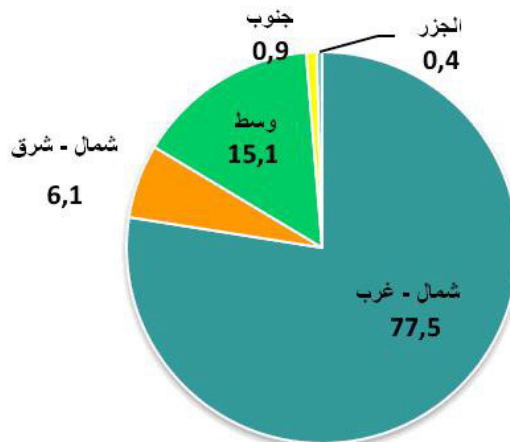
الشكل ٢: توزيع السكان المصريين في إيطاليا حسب فئة العمر في عام ٢٠١١



المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات

وبذلك يلاحظ أن غالبية المصريين هم في سن العمل، ما بين ٢٥ و ٤٥ سنة (٥٠%). حسب المعهد الوطني للإحصاء (٢٠١١) ويتركز المصريون في شمال غرب البلاد (٧٧,٥%) وفي وسط البلاد (١٥,١%).

رسم بياني:



الجدول ٣: الأقاليم العشرة الأولى لتواجد السكان المصريين في إيطاليا (%) ٢٠١١

المدينة	الاجمالي	% النساء	% من المواطنين المقيمين في إيطاليا
١ ميلانو	٥١,٠٢٣	٢٦,٨	٤٦,٣
٢ روما	١٢,٦٣٦	٢٨,٤	١١,٥
٣ بريسكيا	٧,٨٣٣	٢٣,٥	٧,١
٤ تورينو	٥,٠٥١	٣٤,٦	٤,٦
٥ بافيا	٤,٢٧٣	٣١,٣	٣,٩
٦ برجامو	٣,٦٦٨	٢٥,٢	٣,٣
٧ لودي	٣,٣٤٢	٢٩,٩	٣,٠
٨ كريمونا	٢,٩١٣	٣٦,٠	٢,٦
٩ فيورنزا	٢,٢٨٧	٢٩,٣	٢,١
١٠ ريجيو اميليا	١,٩٤٢	٢٤,٨	١,٨

المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات

ويلاحظ من الجدول السابق تركيز المصريين بشكل ملحوظ في منطقة لومباردي، وفي اقليم ميلانو في المقام الأول (٤٦,٣٪)، وفي أقاليم بريشيا (٧,١٪)، بافيا (٣,٩٪)، برجامو (٣,٣٪)، لودي (٣,٠٪) وكريمونا (٢,٦٪). كما أن المصريون متمركزون أيضا بشكل كبير في روما (١١,٥٪)، وهو ثاني أكثر الأقاليم تركيزا في هذه المجموعة. وتقع رابع أعلى نسبة كثافة للسكان المصريين في تورينو، حيث يبلغ ٤,٦ ٪ من المصريين المقيمين في إيطاليا.

وفيما يتعلق بالاندماج في النشاط الاقتصادي، يلاحظ ان المصريين يعملون في المقام الأول في مجال البناء وصناعات الخدمات الغذائية.

الجدول (٤): عدد العمال المصريين في إيطاليا في القطاع الاقتصادي حسب تعداد ٢٠٠١

القطاعات الاقتصادية		العمال المأجورين
	القيم المطلقة	% الاجمالي
الزراعة وصيد الاسماك	٥٥٠	٤,٢
الصناعة	٤,٩٥١	٣٨,٢
وتشمل:		
التصنيع	٢,٥٥٦	١٩,٧
البناء	٢,٣١٨	١٧,٩
التجارة	٤,٤٦٧	٣٤,٤
وتشمل		
الفنادق والمطاعم	٣,٠٢٤	٢٣,٣
القطاعات الاخرى	٣,٠٠٣	٢٣,٢
وتشمل		
النقل والتخزين	٥٠٨	٣,٩
الاعمال المنزلية وحدة المنازل	٥٨٨	٤,٥
الاجمالي	١٢,٩٧١	١٠٠

المصدر: المعهد الوطني الإيطالي في كورتيز، ٢٠١٠

وبالنسبة لبعض العمال ذوي المستوى التعليمي العالي^٢، يمثل التحول إلى العمل الحر مساراً بديلاً للحراك الاجتماعي والمهني المسدود في سوق العمل بالأجر. وقد اكتسب العديد من خلال عملهم الموارد البشرية (اكتساب المهارات والخبرات) ورأس المال الاجتماعي (بناء الشبكات والعلاقات الوظيفية) اللازمة لاقامة أنشطة مستقلة ذاتية وخاصة في صناعات البناء وصناعة المواد الغذائية وقطاعات التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من المصريين لديهم اما الخبرة المباشرة في الأعمال التجارية أو خبرة سابقة داخل أسرهم في مصر، وبالتالي يستطيعون الاعتماد على المهارات، فضلاً عن الموارد الاقتصادية من مصر، والتي تكون مفيدة لبدء أعمال تجارية جديدة في إيطاليا.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الوطني الدولة الأم، يبدو ان تجربة إفلاس العديد من المستثمرين في مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة هي نتيجة لضعف البنية التحتية، وضعف أو عدم وجود أبحاث مناسبة لتحديد إحتياجات الاسواق المصرية الراهنة / أو متطلباتها أو اتجاهاتها، ونظراً لغياب المعلومات عن فرص الاستثمار والشفافية والمساءلة في الهيكل المصري (زهري ٢٠١٠)، فقد خلق جو من عدم الثقة فيما يتعلق بالفرص الاستثمارية المتاحة في مصر. وقد أبطأت هذه الظروف، حتى الآن، أي نوع من الاستثمار والتخطيط المالي والإقتصادي من قبل المستجوبين. لكن كانت هناك بعض

٢ وفقاً للمعهد الوطني الإيطالي في عام ٢٠٠٨ كان هناك حوالي ٣٠٪ من المصريين في إيطاليا من الحاصلين على شهادات جامعية

المحاولات للعودة من أجل تطوير مشاريع الأعمال الحرة. وكان هناك اثنان من المستجوبين الذين نجحوا في مساعدتهم الاستثمارية، غير ان ذلك يعتبر استثناء حسب رأي المستجوبين. وقد فشلت الأغلبية، ما أجبر المهاجرين على العودة إلى إيطاليا (ريكوشي ٢٠١٠): ”هنا لا يوجد سوى عدد قليل من الناس الذين عادوا إلى مصر، قليل جداً. وأولئك الذين فعلوا شيئاً هناك، فعلوه لأن لديهم الكثير من المال، على مثال أمين الذي يملك شركة للنقل في مصر. ولكن هذا هو الاستثناء.“ (صالح)

ثالثاً: البعد المصري العابر للحدود

١- العودة ”بين الحلم والواقع“

ويلاحظ بشكل عام ان تواصل المهاجرين من الجيل الأول مع اسرهم الممتدة في مصر لا يزال قويا. وعلى الرغم من اندماجهم الإقتصادي والإجتماعي، فلا يزالون مرتبطين بقوة ببلدهم الأصلي من الناحية الثقافية والإجتماعية. ومع ذلك وفيما يتعلق بفكرة العودة، بصفة مؤقتة أو دائمة، فقد لوحظ ان هناك تناقض بين المستجوبين : اذ يبدو ان بعضهم يحلم بالعودة، ربما عند تقاعدهم أو عندما يحقق اطفالهم نوع من الاستقرار الإقتصادي (ريكوشي ٢٠١٠)، بينما هناك آخرون يرون ان انجابهم لأطفال يجعل أي فكرة للعودة غير محتملة. ولكن قضايا الأسرة ليست هي فقط التي تؤثر على هذا القرار. فهناك أيضا اعتبارات ذات صلة وقرارات تتعلق بالقيود والفرص التي يمكن أن تنشأ في سياقين كالمنشأ والمقصد. وإذا نظرنا من خلال عدسة عابرة للحدود الوطنية، نلاحظ ان عودة المهاجرين هي جزء من منظومة من العلاقات وأشكال الحراك، الذي يمكن أن ينظر إليه باعتباره دائرة غير منقطعة وليست نزعة للعودة الدائمة (كاسارينو ٢٠٠٤). وان التنازع بين الدائم والمؤقت اصبح هو التساؤل المطروح من قبل بعض العلماء: وقد اشار رونالد سكيلدون (٢٠٠٨)، على سبيل المثال، أنه ”لا أحد يعرف ما إذا كان المهاجر دائم الإقامة، حتى ولو كان متوفيا، اذ هناك العديد من المهاجرين الراغبين في دفنهم في بلدهم الأصلي!“ . وقد اعلن أحد المستجوبين، ”عائلي تعيش هناك، ومن يدري، عندما أتقاعد.

فهذا هو وطني وها هي جذوري، على الرغم من انني إيطالي الجنسية (صالح). ويقول آخر: ابي وامي على اتصال مع عائلاتهم. ومتعلقين جداً بهم وربما بشكل اشد في الأونة الأخيرة. وهم يفكرون دائما في العودة، ولكنه امر صعب نتيجة لوجود اسرتهم هنا لكن الاتصالات مع أقاربهم تزداد أكثر وأكثر لأنهم يشعرون بالحاجة إلى العودة إلى بلادهم (عمرو).

وكان ايضا من بين المستجوبين حالات الذين ذهبوا ثم عادوا لمدة سنة أو سنوات قليلة. وكما يقول احدهم: لقد ولدت في تورينو، ثم عندما كنت في الرابعة عدنا إلى مصر، وكنا ننوي البقاء هناك، ولكن بعد أربع سنوات، عند بلوغي الثامنة، عدنا مرة أخرى وفي السنوات الأربع التي اقمنا هناك كان والدي يعمل كمهندس مدني، وأسس شركة للبناء، لكننا لم نتجح وغلقتها (داليا).

وقد أظهرت المقابلات ظاهرة أخرى مثيرة للاهتمام و ينبغي التحقق منها بشكل أوسع: وهي ان هناك بعض المحاولات للعودة من قبل المهاجرين من الجيل الثاني، من الذين يعتمدون على دعم والديهم المادي . وبعضهم ممن بدأ نشاطا تجاريا في مصر لديهم فرص لاتاحة الفرص في المستقبل على جانبي البحر الأبيض المتوسط. وقد صرح بهاء ، احد المستجوبين بما يلي:

ولد نجلي الأكبر في أغسطس عام ١٩٨٩، وعمره الآن ٢٢ سنة. وهو مقيم حالياً في مصر، ويدرس، وسوف يعود هنا في نهاية شهر يناير. وبعد اتمامه المرحلة الثانوية في تورينو، حضر دورة تدريبية لتكنولوجيا المعلومات بتمويل من مقاطعة لومباردي، لكنه لم يستطع الالتحاق بالجامعة. لذلك عاد إلى القاهرة حيث يحضر الآن لسنته الثالثة في كلية تكنولوجيا المعلومات. ويأتي هنا في تورينو في كل صيف لمساعدتي. وعندما ينتهي من دراسته في الجامعة هناك سوف يعود إلى هنا ويحصل على الاعتراف بشهادته الجامعية. ولدي أيضاً ابن آخر وابنة، وهي أصغرهم سناً. وسوف يقررون ما يريدون القيام به، وإذا أرادوا البقاء فليذهبهم مستقبل هنا. ولديهم أيضاً مستقبل في القاهرة، لأن لدي هناك شريك تجاري في شركة نقل واستيراد وتصدير. لديهم فرص سواء هنا أو في مصر، والأمر متروك لهم ليقرروا ما يريدون القيام به.

وكما يقول كل من راسل كند وانا ستازيا كريستو (٢٠٠٨) : انهم ليسوا "المهاجرين العائدين" بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكنهم المهاجرين الأوائل إلى الموطن الاصلي لذويهم. ومن بين المصريين في تورينو، يبدو ان ظاهرة "عودة" الجيل الثاني لها مغزى متزايد .

الجيل الثاني كاختبار للبعد العابر للحدود

يلاحظ ان علاقات الجيل الثاني بمصر، في معظم الحالات، مختلفة تماماً عن علاقات ذويهم، ولم يبدى اي من المستجوبين الرغبة في العودة للعيش بشكل دائم في مصر. ويبدو أن الروابط العرقية وكثافة عبور الحدود في تناقص عبر الأجيال. ومع ذلك، دعا امبروسيني مؤخرًا (٢٠٠٨) إلى النظر إلى الجيل الثاني على أنه "اختبار للبعد العابر للحدود". وقد اظهرت دراسات من أماكن بعيدة مثل بوسطن، ماساتشوستس، والسنغال (ليختمان ٢٠٠٥ ليفيت ٢٠٠١؛ ٢٠٠٢)، أن الهجرة العابرة للحدود ليست ظاهرة تقتصر على الجيل الأول، ولكنها ربما تمتد إلى الأجيال الثانية واللاحقة. علاوة على ذلك، فإن الاندماج السريع والنجاح/ الاستيعاب لا يمنع الجيل الثاني من الإنخراط في مجموعة من الأنشطة العابرة للحدود الوطنية التي تربطهم ببلد المنشأ . (اتزידسون وجيورجولي سوسيدو- ٢٠٠٥). ووفقا لكيرولو بالماس (٢٠١٠)، يمكن للجيل الثاني ان يعيش "الحياة العابرة للحدود" (سميث ٢٠٠٥) وان يكشف هويات جديدة وأشكال من الانتماء، والقيام أيضاً بمحاولات مستقلة للعودة. وكما توضح احدى المستجوبات: لقد حضرت المدرسة الثانوية في كيري وهناك تستمر مرحلة الثانوية لمدة ثلاث سنوات والجامعة سنة اقل من ذلك. وكنت أرغب في المحاولة وعشت هناك لمدة سنة واحدة. لكنني لم استطع ان اتكيف مع ذلك وعدت إلى ايطاليا (عمرو).

ولكن كثيراً ما تصاب الآمال والنوايا الحسنة بخيبة أمل، لأن هؤلاء العائدين يجدون انفسهم مقيدون في نظام دراسي غير مألوف، في كثير من الحالات، وغير معد لهم، والذي قد يبطئ تقدمهم التعليمي (كنج ١٩٧٧؛ كنج وكريستو ٢٠٠٨). ومع ذلك، فإن عدم القدرة على التكيف مع مجتمعهم الأصلي، والفشل في التأقلم مع قيم الهوية والمجتمع (ريكوشي ٢٠١٠) قد يؤدي إلى ادراك وضع الجيل الثاني "الإيطالي" وإقناعهم بأن موطن آبائهم الاصلي لا يمكن أبداً أن يصبح وطنهم (كازينتنس وآخرون ٢٠٠٢؛ كيري ٢٠٠٢). ولاحظ أحد المستجوبين : "أشعر في الأونة الأخيرة انني إيطالي أكثر، وأنا ابتعد عن أقاربي. وآمل الا يكون هذا الشعور قويا (الابتعاد)، لأنهم لا يزالان والداي على أي حال (عمرو). وقال آخر: لقد جئت إلى ايطاليا للبقاء هنا إلى الأبد، وان عدت إلى مصر سيكون فقط لقضاء الاجازة. بماذا تهمني الحكومة المصرية؟ ان حلمي هو البقاء في ايطاليا أود فقط أن يكون لي عقد عمل منتظم في ايطاليا وان امتلك منزلاً هنا، والبقاء هنا (عبد الرحمن).

ومع ذلك، فهناك العديد من افراد الجيل الثاني الذين يشعرون بتمزق. فمن جهة، يعلم الشباب الذين نشأوا في ايطاليا

القليل عن بلد آبائهم الأصلي، والذي يمثل في كثير من الحالات، مجرد البلد الذي يزورونه اثناء العطلة. وقد وصفت شيرين احدى المستجوبات تجربتها لزياراتها إلى مصر: أولا، سأذهب إلى القاهرة لرؤية الجميع. لدي منزل صغير يطل على البحر، ونذهب إلى هناك لقضاء عطلة. وقد جاء أصدقاء ابني معنا مرة. كانت مجموعة من الإيطاليين والمصريين لقضاء العطلة سوية. ووصف عبد الرحمن زيارته قائلا: عندما ذهبت إلى هناك زرت الأهرامات، وذهبت إلى شرم الشيخ، وقضيت وقتا رائعا مع أصدقائي. ومن ناحية أخرى، يعودون أحيانا إلى جذورهم بدافع من "فضول غريب"، لا سيما في ضوء التغيرات السياسية الراهنة. وشرحت شيرين وضع ابنائها: أولادي يتابعون ما يحدث في مصر لأن معلمهم يسألونهم دائما عما يحدث هناك.

علاوة على ذلك، ومن بين المهاجرين من الجيل الثاني الذين تم استجوابهم، يشكل التمييز الذي يعانون منه في كثير من الأحيان في إيطاليا، واستدراجهم من قبل زملاء الدراسة، وقبل كل شيء في العام الماضي، الفضول والاهتمام ببلدانهم الأصلية، كلها عوامل حفزت أفكارا جديدة تتعلق بهويتهم الشخصية وادت بهم إلى الإنخراط في تطوير مساحات إجتماعية وسياسية في وسائل الاتصال الالكترونية وغيرها، والتي تجعلهم يشعرون بانتماءاتهم (اندال ٢٠٠٢).

الجالية المصرية في تورينو

١- انقسام المجموعات داخل الجالية - المسماة بالجالية غير القائمة

استنادا إلى الأدلة المتاحة، تبدو الجالية المصرية في تورينو انها مجزأة إلى حد بعيد، مما يؤكد نتائج الأبحاث السابقة (امبروسيني واباتيكيولا ٢٠٠٢) التي عرفت بانها "جالية غير قائمة" نتيجة للتماسك المحدود بين المهاجرين. وفي اعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكرد فعل للشعور بالخوف من الإسلام، بادر العديد من المصريين في الدول الغربية بالتضحية بهويتهم المصرية للحصول على هويات اجنبية أكثر شمولا من كونهم عرب أو مسلمون (زهري ٢٠١٠). وكان التضامن المقرر به في اغلب المستجوبين يتوقف على مكان المنشأ: الريف أو الحضر، على حد قول صالح: في تورينو ليس هناك تضامن بيننا، لأن هناك فقط حوالى ٢٠ من بيننا جاءوا من القاهرة، والبعض الآخر جاء من السويس، ولكن الغالبية أتت من الريف، وليس من المدينة. من أجهور وهي قرية بالقرب من القليوبية، أو من قرى أخرى. ويمكنني التعرف بسهولة على هؤلاء الذين يأتون من الريف من رؤية وجوههم ... أولئك الذين يأتون من مدن قريبة من بعضها البعض يتقابلون باستمرار.

ويقول المهاجرون المصريون أنفسهم انهم فرديون ويركزون على اسرهم وهم غير مؤهلون للإنخراط في الأنشطة الجماعية. وكان ذلك واضحا خلال المراحل الأولى للهجرة في إيطاليا، وأيضا بين الجاليات المهاجرة الأخرى (CNEL ٢٠٠٠)، ولكن بالنسبة للجالية المصرية، استمر هذا في مرحلة الاستيطان. كما سلب المستجوبون الضوء على وجود هذا الوضع، والذي يعطي التفضيل لأشكال العلاقات الإجتماعية المبنية على الإلتقاء العائلي، إيطاليا أو مصر على حد سواء.

ولا توجد في تورينو نقابات عمالية او روابط هامة أو جمعيات اهلية أو أي شبكات منظمة أخرى لتعزيز الروابط مع القرى أو مدن المنشأ. ويلاحظ ان الجمعيات المتواجدة ضعيفة، مع القليل من التمثيل، وغير مرتبطة على المستوى الوطني، ومستندة إلى شخصية رئيس الجمعية. وتهتم الجمعيات المصرية بشكل أساسي بالحفاظ على الإدماج المحلي للمهاجرين والحفاظ على الثقافة العربية واللغة كما هو موضح في تورينو من خلال المشاركة في المدرسة المصرية، ال نيلو، التي تعتبر احدى الأماكن القليلة الهامة لتلاقي المجتمع المصري. وتؤكد (إيمان) أيضا على أهمية المدرسة في

تجربتها، باعتبارها مصدرا للتماسك الاجتماعي القائم على الأسرة، "إن المجتمع يعتمد على الأسرة، وهذا هو الحال بالنسبة لي، حيث نتردد على المدرسة المصرية ولدينا العديد من أصدقاء العائلة هناك. وقد انشأوا أيضا جمعية تسمى "الأسر المصرية". وقد أصبحت المدرسة في الواقع مكانا للاجتماع وجسرا بين الجيلين الأول والثاني: ويشارك الجيل الأول من المهاجرين كمدرسين في حين أن الجيل الثاني يتعلم لغة آبائهم وثقافتهم ويحتفظ بعلاقات قوية مع مجتمعهم.

بالإضافة إلى مدارس اللغة والثقافة العربية، وغيرها من أماكن الاجتماعات الرئيسية هناك أيضا أماكن العبادة. وأظهر كل من الازينو وريكوشي (٢٠٠٤) كيف يحتل الدين مكانة بارزة في حياة المسلمين الذين يعيشون في تورينو، ويقدمون أنفسهم من خلال الإيمان الذي اعتنقوه، واعتبروه مرجعية لنمط حياتهم. ومع ذلك، كان هناك القليل من الانساق بين المستجوبين الذين قدموا أنماطا مختلفة من العيش: بعضهم من المؤمنين والممارسين، في حين أن آخرين مؤمنين ولكن بطريقة غير مستمرة، والبعض الآخر يعيش الدين بطريقة أكثر حميمية أوهم غير مبالين.

وبالنسبة للبعض، فإن مكان العبادة هو مكان للقاء الجالية المسلمة بأكملها، حيث تستعيد فيه المجموعة هويتها، لذاتها ولأطفالها، وخاصة خلال الأعياد الدينية التقليدية مثل شهر رمضان أو في عيد الأضحى. وهذه مناسبات هامة تتيح للشباب وعائلاتهم فرص التلاقي والاجتماع مع الأقارب وكل من يعيش في إيطاليا والمجتمع الاسلامي بأسره، وهنا يشعرون بالانتماء إلى دين مشترك وثقافة مشتركة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مكان العبادة ليس فقط مكانا للصلاة، بل أيضا مركزا مهما للمعلومات، مثل نشر التعليمات بشأن إجراءات الاقتراع للانتخابات المصرية الأخيرة. وقال أحد هؤلاء الأشخاص: "والدي هو أحد الأشخاص المسؤولين في المسجد ويقوم بتنظيم بعض الأحداث، وشرح كيفية التصويت للآخرين.

ومن ناحيتهم يجتمع المسيحيون المصريون في تورينو في الكنيسة القبطية ومقرها في الأبرشية القبطية الارثوذكسية للقديسة مريم. وهناك العديد ممن يزورون الكنيسة كل يوم أحد لحضور القداس، وهناك من يتواصلون مع غيرهم من المصريين، ويتحدثون اللغة العربية، ويتناولون الطعام المصري. وخلال الأسبوع، يتم تنظيم دروس التعليم الديني وغيرها من الأنشطة.

٢- على مساحات التواصل - تأثير الإنترنت على الجالية

هناك عدد متزايد من المنظمات المصرية الافتراضية، وبعضها أكثر نشاطا من المنظمات الفعلية. وقد مكنت شبكة الإنترنت من التواصل وإنشاء مؤسسات افتراضية بغض النظر عن مكان إقامتها الراهن. وتستخدم المجموعات الافتراضية الإنترنت وغيرها من تقنيات الاتصال الأخرى لتظل على اتصال مع الأعضاء. وقد أنشأ العديد من افراد الجالية المصرية مجموعات مع ياهو، و ام اس ان والفيس بوك. وكما توضحه الدراسة حول ديناميكيات الشتات المصري: تعزيز روابط التنمية (زهري ٢٠١٠) هناك أكثر من ٢٠٠ مجموعة فيس بوك تم إنشاؤها على يد المصريين في الخارج. وتختلف أعداد أعضاء هذه المجموعات وفقا لموقعها. وأعضاء هذه المنظمات الافتراضية هم غالبا من الشباب الذي تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٩ سنة من العمر، مشاركين في استخدام الكمبيوتر. ومن خلال مقابلة مع رانيا مديرة ومؤسسة مجموعة الفيس بوك "المصريون في تورينو"، شرحت فيها كيف جاءت لها هذه الفكرة:

"الذي شجعتني في ان اصبح مديرة مجموعة هو برنامج تلفزيوني مصري يسمى وصال، والذي يعد بمثابة حلقة وصل بين مصر وجميع المصريين في الخارج. ومستوى اداء المذيعة عيبر سعيد ابو طالب عالى، لأنها تجوب البلدان وتتواصل مع

المصريين، لمعرفة منذ متى يعيشون هناك، ثم تتقابل مع الجيل الثاني..... وبعد ذلك قرر هذا البرنامج ترتيب جولات سياحية في فصل الشتاء أو الصيف للمصريين من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٣٠ سنة والمقيمين في الخارج، لتمكينهم من اكتشاف مصر، لأن الغالبية منهم لا يعرفون تاريخها، أو معالمها التاريخية والدينية وكنت عندما اشاهد هذا البرنامج الذي يقدم كل هؤلاء المبتسمين والمتحمسين، اشعر بشئ من الغيرة واقول لنفسى: كم هم محظوظون!.

وبالنسبة لرانيا، مصر هي البلد التي تعرفت عليها قبل كل شيء من خلال قصص والديها، وقالت: لدي معلومات عن مصر فقط من والدي ووالدي. ونحن نذهب إلى هناك لقضاء عطلة كل عامين أو ثلاثة أعوام ولكن منذ بلوغي سن الخامسة وحتى سن الحادية عشر لم نذهب إلى هناك. وعندما ذهبنا إلى هناك، في الحادية عشر من عمري، كانت المفاجأة ”.

واقترعوا لغيرهم من الشباب من أصل مصري ويعيشون خارج مصر، وبالنظر إلى الفرص التي توفرها الشبكات الاجتماعية (كما هو مذكور، زهري ٢٠١٠)، قررت إنشاء مجموعة في الفيسبوك باسم ”المصريون في تورينو“. وبالنسبة لها يعتبر الفيسبوك أداة مهمة لخلق شعور بالانتماء للمصريين الذين يعيشون في تورينو، ولكن أيضا للحفاظ على الاتصال مع الاقارب أو الاصدقاء في مصر. وتضيف:

”أعتقد أن الفيسبوك مهم جداً، لأنه عبارة عن شبكة الاتصالات التي لا غنى عنها ليس فقط بالنسبة للأصدقاء الذين يتقابلون في كثير من الأحيان، ولكن خصوصاً لأبناء عمي الذين يعيشون في مصر. حيث تشعر أنك قريب منهم من خلال التعليقات على الأوضاع في الفيسبوك، وبفضل الصفحات عن مصر، وأخبارها، والسياسة، والرياضة، والأفلام، والمجتمع المصري، أو بفضل أنباء أخرى بشكل عام، يمكنك فهم ما يحدث بينك وبين العالم ...

كما ان الإنترنت التفاعلي والتشاركي يجعل تجميع وتعريف الهويات الجديدة امرا اسهل، ويؤدي إلى ظهور فعاليات إجتماعية وسياسية جديدة. وعلاوة على ذلك، يمكن ترجمة المجتمعات المحلية على الإنترنت فعليا إلى أشكال من التعبئة السياسية والتواصل وتنظيم رحلات سياحية لأعضاء المجموعة، ودعوة أعضاء المجموعة إلى عقد اجتماعات في الأماكن العامة، وتنظيم حفلات العشاء المصرية والمحاضرات. وكان كل ذلك ضمن أهداف رانيا عندما انشأت المجموعة.

وتسمح المجموعة لأعضائها بالاتصال حول الأنباء المصرية، والشائعات، والإعلانات التجارية والنكات، وتنظيم أنشطة الترويج للثقافة المصرية والتضامن الوطني، وتبادل الخبرات والإنفعالات، وتبادل المشورة والآراء، وتقديم الاقتراحات ومطالبات الضغط من أجل القضايا السياسية الراهنة والمناقشات التي تجري في مصر. ويبدو ان الأشكال الجديدة للمشاركة المدنية من خلال شبكة إجتماعية، أنها تلبي إحتياجات الأفراد المعاصرة لاتصال الافراد والجماعات، لتأكيد هويتهم الذاتية الخاصة، والسعي لتحقيق مصالحهم الشخصية، ولكن ايضا في الوقت نفسه، الحاجة لتبادل الشعور والاحساس بالتضامن مع المجموعة، وبالتالي خلق بعد مجتمعي.

كيف ربطت وسائل الإعلام الجالية المصرية في تورينو بالأحداث في مصر والمشاركة فيها

في ظل المناخ الراهن، أصبح دور وسائل الإعلام (المنظور إليه من حيث التقنيات، فضلا عن المضمون) أكثر فعالية في تعريف التجارب التكوينية لجيل بذاته، ليس فقط باعتباره جزءا لا يتجزأ من الممارسات اليومية أو عنصرا "طبيعيا" من عناصر المشهد الاجتماعي، ولكن أيضا لأن الأحداث التاريخية، فضلا عن القيم الثقافية وأشكالها الرمزية، تم الترويج لها من قبلهم. هذا ما حدث. على سبيل المثال، موجة المظاهرات والاحتجاجات الثورية في مصر وأماكن أخرى والتي عرفت باسم "الربيع العربي".

وقد تم استخدام أربعة أنواع من وسائل الاعلام ما بين المصريين في ايطاليا، للحفاظ على التواصل مع مجريات الأحداث في مصر. وبثت وسائل الاعلام داخل الحدود المحلية والقومية والدولية: الصحف المصرية الالكترونية والقنوات التلفزيونية المصرية عبر الهوائيات والإنترنت، والشبكات الاجتماعية على الإنترنت. وقد أظهرت الاحتجاجات المصرية الصلة الوطيدة بين وسائل التواصل في شبكة الإنترنت إلى الصدارة (مثل الفيسبوك وتويتر) ووسائل الإعلام والعلاقات الشخصية (مثل الصحف والإذاعة والهواتف المحمولة) (شاتوره ٢٠١٢). هنا، يكون التركيز على استخدام شبكة الفيسبوك الاجتماعية.

ومن الواضح ان ادوات وسائل الاعلام الاجتماعية أصبحت اساسية في الحياة اليومية لكثير من الناس، بما في ذلك المهاجرين، وذلك بدمج خبراتهم في الإنترنت حيث أصبحت واحدة من الطرق الرئيسية للاتصال والتفاعل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. ويسهل الإنترنت الاتصالات مع جماعات الشتات وفي كثير من الأحيان "يعمل بمثابة جسر أو وسطاء بين وطنهم والمجتمعات المضيفة" (شاين وبارث ٢٠٠٣). وأوضح أحدى المستجوبات: في المرة الأولى التي تجولت فيها داخل الإنترنت كنت اريد التعرف على الحياة في مصر، ومشاهدة الاخبار المصرية ... والآن استخدمها للحصول على الاخبار، والمعرفة، واجراء محادثات والتواصل مع الإيطاليين والمصريين مع كل من الشعب الإيطالي والمصري (شيرين).

إن الاتصالات بين مصر ومغربيها تسمح لهم بتبادل القيم مثل التعددية والديمقراطية، المسماه بـ "التحويلات الاجتماعية" من قبل ليفيت (١٩٩٨): الأفكار، والسلوكيات ورأس المال الاجتماعي الذي تدفق من مجموعات التلقي إلى الإرسال لدول المنشأ. ويسهل نقل التحويلات الاجتماعية من خلال تطوير التكنولوجيات الجديدة، على حد قول رانيا، "المصريون والتونسيون الذين يعيشون في الخارج نشأوا في أجواء الديمقراطية، ويعرفون أنهم قادرون على التكلم والتحدث عن الحرية والعدالة، ومن خلال الشبكات الاجتماعية يمكنهم ان يتبادلوا الافكار والخبرات مع أقرانهم الذين يعيشون في مصر".

ونظرا لانتشار استخدام الفيسبوك بين الشباب، والجيل الثاني من المهاجرين، أصبح هؤلاء الشباب يشبهون أكثر نظرائهم في دول المنشأ "المستهلكين" (تابسكوت ووليمز ٢٠٠٦) منتجين / مستهلكين نشطين للمحتوى الرقمي، و "مستخدمي الإنترنت" (بريتيل ٢٠٠٨) مواطني العالم الرقمي ، الذين يجدون في الشبكة مكان عام، ومكان للمواطنة (مازولي ٢٠٠٩). وعلى وجه الخصوص، وفي النقاش الدائر حول أهمية الخدمات عبر الإنترنت فيما يتعلق بالتعبئة خلال الربيع العربي. ومن المثير للاهتمام التركيز على استخدامها. خلال الثورة، ماذا ومع من كان يتواصل المدونون المصريون، وكذلك مستخدمو الفيسبوك وتويتر ؟ وماذا حدث بعد ذلك؟

خلال ثورة يناير ٢٠١١، كان الاتصال ذو شقين: تم استخدام شبكة الإنترنت لتنظيم عملية الاحتجاجات وللبقاء على

اتصال مع المغتربين، بدون الرقابة المفروضة من قبل الأنظمة. وتحققت بين المصريين الذين يعيشون في مصر والخارج أشكال جديدة من التعاون، فضلا عن تبادل الأفكار السياسية الجديدة، والقيم والأفكار، مما سمح لمجتمعات المصريين بالخارج الإنخراط في العمليات الإجتماعية والسياسية في الوطن الأم (شاتورا ٢٠١٢).

وكانت العينة المستجوبة نشطة للغاية في استخدام الفيسبوك أثناء الثورة، وعلى مدى الأشهر التالية ظلوا على اتصال مع أولئك الذين كانوا في مصر، يتبادلون المعلومات ويعلقون على الأخبار السياسية مع الأقارب والأصدقاء، ولكن أيضا ينقلون إلى صفحات مسؤولي الجماعات المصرية والإيطالية أنباء وأشرطة فيديو ومشاركات. وأوضح أحد هؤلاء الأشخاص: "اننا نتحدث عن السياسة، وأنا أكتب شيئا في الفيسبوك. هناك صفحة تسمى "المصريون في تورينو" فأنا أكتب دائما ما يحدث في مصر، من أجل أن أقدم هنا ما يحدث هناك". (عليمة). وقال آخر "أنا استخدم الفيسبوك وتويتر والصحافة كمصادر للمعلومات والبقاء على اتصال مع الرجال الذين يعيشون هناك ويخبروني عن السياسة" (سماح).

ويمكن لتبادل هذه المعلومات ان تؤثر في تشكيل الرأي العام. لأن الناس في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط تظاهروا خلال الثورة، ولا زالوا يتظاهرون حتى اليوم، ويمكن للإنترنت ان يكون بشكل متزايد مكانا للمواطنة، حيث يستطيع الناس طرح هويتهم الخاصة وملامح شخصيتهم والتفاعل مع الآخرين (مازولي ٢٠٠٩).

التغيير السياسي في مصر: كيف ينظر إليه، وكيف أثر على الجالية المصرية في تورينو

الجيل الأول

لاحظ المهاجرون من الجيل الأول بعض الاختلافات بينهم وبين الجيل الثاني في العلاقات والتعاطف تجاه ثورة يناير ٢٠١١ في مصر، كما يشير المستجوب بهاء إلى ذلك:

"ليس كل الشباب الذين ولدوا هنا مهتمين بما حدث في مصر. وقد تابع شباب جيلي الأحداث عن كثب لأننا عانينا عندما كنا صغارا. وأولئك الذين ولدوا هنا لا يشعرون بغياب الديمقراطية والحرية، فهم لا يعيرون اي اهتمام. وليس الامر كذلك فيما يتعلق بالشباب الذين يقيمون هناك في مصر، حيث عانوا من الديكتاتورية. أولئك الذين ولدوا هنا، يذهبون إلى مصر فقط لقضاء العطلة، ليلهووا ويذهبوا إلى الشواطئ أو لزيارة الأقارب. اما الأكثر انخراطا هم الشباب القادم من مصر، ونحن والمهاجرين من ابناء جيلي في الخارج نريد أن نرى ونشارك في هذا التغيير. ولطالما تابعت السياسة دائما."

وخلال الثورة، كان هناك مزيج من الحماس والإحباط، والفخر والشعور بالذنب، بشكل واضح في أوساط المهاجرين من الجيل الأول. ويشعر المهاجرون غالبا بشئ من "التعاطف الصادق" تجاه أقاربهم الذين ما زالوا في المناطق التي تمزقها الصراعات (بيركاليين وابدیل ٢٠٠٩). وقد يشعر المهاجرون أيضا بالذنب لكونهم آمنين بينما يعاني أقاربهم (بايمان وآخرون ٢٠٠١). وقد تحفز مثل هذه المشاعر الجيل الأول من الشتات على الإنخراط في "صراعات افتراضية" أو حتى المشاركة أو حشد قوات من أجل "صراع حقيقي" (ديميرز ٢٠٠٢)، كما حدث مع بهاء.

ذهبنا كلنا من تورينو إلى مصر مع اسرتي وهناك في الميدان التقينا بمصريين آخرين من تورينو... وقد تابع المصريون في تورينو الاحداث لحظة بلحظة. كان الامر مهما للغاية، وكان يجب علينا ان نقدم المساعدة والعون، ونشعر اننا جنبا إلى جنب. حيث ساءت الأمور في السنوات العشرة الماضية، ومن هنا نستطيع ان نرى الامور بشكل أفضل، فهي مثل طفلك، إذا كنت جنبا إلى جنب معه يوميا لا يمكنك أن ترى أنه يكبر، ولكن إذا كنت تراه مرة واحدة في السنة تدرك

على الفور أنه قد نما.

ولم يقتصر التزام المهاجرين من الجيل الأول على المشاركة المادية أو العاطفية أثناء الثورة. فقد رأوا أيضا فرصا ملموسة للعمل من أجل بلادهم، والبعض خطط للمشاركة في أنشطة محددة، مثل نشر المعلومات وتقديم الدعم في تنظيم إجراءات الاقتراع.

ويضيف بهاء: "في مصر خلال شهر يناير تغير كل شيء، علينا أن نكون أكثر ارتباطا مع بلدنا لأنه الآن يحتاج إلينا. في الماضي لم تكن لدينا الحرية ولم نكن قادرين على فعل الكثير. اما الآن فيمكننا أن نفعل أكثر من ذلك للمساعدة في الانتخابات، ومتابعة إجراءات الاقتراع".

الجيل الثاني

على الرغم من رأي المهاجرين من الجيل الأول، يرى مهاجرو الجيل الثاني، ان الثورة المصرية ساهمت في استرداد الفخر بالهوية المصرية، وجعلت البعض يعيد النظر في شبكات الهجرة والارتباط بوطن ذويهم كمورد. لقد ضحى الآباء والأمهات في كثير من الأحيان بالروابط الأسرية والصلة العاطفية بالوطن. ولكن في ظروف خاصة، مثل الثورة، تم إنشاء علاقات جديدة، أو إعادة اكتشاف علاقات قديمة وتنشيطها، من قبل مهاجري الجيل الأول والثاني على حد سواء، كنتيجة جزئية لاستخدام التكنولوجيات الجديدة التي وفرت الفرصة للتواصل الدائم بما يحدث في الداخل والخارج.

ما حدث أمر مأساوي ورائع، وحتى بالنسبة للمقيمين هنا. كتبنا على موقعنا أو على موقع الحركات " امضوا قدما!" لكن في بعض الأحيان أولئك الذين شاركوا بشكل مباشر في الاحتجاجات، أولئك الذين نزلوا حقا إلى الشوارع، يثبطون هممتنا قائلين: " شكرا جزيلًا لكم، ولكنكم لستم هنا". وكانت هذه طريقتي لإظهار الدعم والولاء لهذه القضية. لذلك كنت اشعر خلال تلك الأسابيع بالاحباط لكونهم هم الذين نزلوا إلى الشوارع، ولم يكن لي إلا مجرد متابعة الاحداث عن بعد والتعبير عن دعمي. كنت اريد ان اكون هناك وكانت هناك تغيرات هائلة، وحتى الآن لدي الرغبة بأن أكون هناك، لأنه خلال تلك الأيام كان ميدان التحرير مختبرا للأفكار. (رانيا إبراهيم، صحفية في مجلة يلا ايطاليا).

وتوضح رانيا ايضا على موقع الفيسبوك الخاص بمجموعة المصريين في تورينو "كانت المجموعة مفيدة حقا أثناء الثورة، لأننا كنا نسجل كل شيء هناك: أناشيد الوطنية، وأغاني للبلد، وأغاني للشبان والشابات الذين لقوا حتفهم في الميدان، أغاني ابكتنا، وأخرى تجعلنا نحلم أن نكون في مصر، وقد شارك الجميع في ذلك".

وتستطيع الديناميكية الموحدة لإعادة اكتشاف جذورنا، وظهور الشعور بالاعتزاز لكوننا مصريون نتحكم بمصيرنا وقادرون على التغلب على المستبدين وخلق ديمقراطيات حقيقية، ان تغير علاقات المساحات/الوقت، وان تحول مفهوم بلد المنشأ ليس فقط فيما يتعلق بالماضي، ولكن أيضا بمستقبل يمكن أن تشارك من خلاله، ليس فقط كمتفرج ولكن كفاعل، على حد قول رانيا:

"أشكر والدي التي منحني هذا الحب لبلدي. وقد ازداد هذا الحب بعد الثورة، لأنني لم أكن أعرف شيئا عن مصر من قبل، ولا شيئا عن السياسة، كنت أعرف فقط اسم الرئيس، ولكنني لم أكن أعرف كيف كان هذا البلد، وكيف كانوا يعيشون هناك. وعندما كنت أشاهد بدء نشرات الأخبار في التلفزيون كنت اختفي في غرفتي. اما الآن فأشاهد الأخبار اليومية لمعرفة ما يحدث هناك. أتابع الصفحات التي لم أكن اتصفحها من قبل، وأنا أعرف الآن جميع الأحزاب، والبرلمان،

والوزارات، وحتى أمي تندesh لذلك وتقول "يبدو انك مهتمة حقاً". ومن الغريب بالنسبة لي أن اكون مهتمة جداً بمصر، ومع ما يحدث كان يمكن أن أكون هناك، واثناء الثورة بكيت عندما رأيت الناس في ميدان التحرير، وكان يمكن ان أكون واحدة من بينهم لكنني كنت وما زلت هنا.

ويقول عزب : "أود ان ارى مصر الجديدة بعد الثورة. ربما نكون أكثر فخراً بأن نكون مصريين أكثر مما كنا في الماضي، لأن الناس من حولك الآن أكثر فخراً. نعم أكثر فضولاً وأكثر فخراً".

يتعين ان يكون هناك مزيد من الدراسة لفهم كمية العمليات والأفكار التي ولدت وماتت على الإنترنت، واثارت العواطف / والاحاسيس بكل ابعادها، وكم منها له تأثير في الواقع حالياً في بلدان المنشأ وفي ايطاليا.

الخاتمة

يصف هذا البحث الخصائص الرئيسية للمهاجرين المصريين في تورينو. ويوضح أيضاً تأثير التغييرات السياسية الأخيرة في بلدانهم الأصلية على حياتهم، ويصف الممارسات عبر الحدود الوطنية، والتي نشطت من قبل الجيل الأول والثاني من المهاجرين، والميسرة من خلال استخدام وسائل الإعلام الجديدة.

وكان المهاجرون المصريون الأوائل ممن وصلوا إلى تورينو في السبعينات من أعضاء الجماعات الحضرية والطبقة المتوسطة، ولديهم مستويات عالية من التعليم. وخلال السنوات الأخيرة، تحول تشكيل مجتمع المهاجرين المصريين مع وصول الشباب الأقل سناً وأقل تعليماً والقادمين من المناطق الريفية. كما ان تواجد الجيل الثاني اضاف عنصر التنوع، حيث ان منظومة القيم والأشخاص الذين ولدوا في ايطاليا غالباً ما تكون مختلفة تماماً عن تلك الخاصة بالأباء المولودون في مصر. ومن الملاحظ ان المجتمع في تورينو غير متماسك، ويتميز بتعدد الأفراد والجماعات الصغيرة التي تربطها العلاقات الأسرية بشكل اساسي. وان أماكن الاجتماعات الرئيسية التي يستطيع الجيل الأول والثاني التواصل من خلالها تشمل مدرسة ال نيلو للثقافة العربية واللغة، فضلاً عن بعض أماكن العبادة.

والروابط التي ينشئها المهاجرون والتي يحتفظون من خلالها على العلاقات مع وطنهم، تختلف بالنسبة للمهاجرين من الجيل الأول إلى الجيل الثاني. وتبدو الروابط العابرة للحدود الوطنية أكثر وضوحاً بين الجيل الأول من المهاجرين، على الرغم من أن هذه الصلات تميل إلى التلاشي مع مرور الوقت والاندماج الاجتماعي والمهني في تورينو. وقد بذلت محاولات للعودة إلى مصر مع مبادرات الأعمال العابرة للحدود الوطنية، ولكن لم ينجح منها الا القليل. وعلى الرغم من وجود بعض المحاولات المستقلة للعودة إلى مصر من قبل المصريين من الجيل الثاني، يلاحظ بشكل عام ان علاقات مصريي الجيل الثاني الذين نشأوا في تورينو مع مصر علاقة أضعف. وخلال ثورة يناير ٢٠١١ في مصر، ومع إمكانية التواصل الفوري وعلى نطاق واسع عبر وسائل الإعلام الجديدة، والشبكات الاجتماعية، وخاصة التي لعبت دوراً هاماً في تعزيز أشكال المشاركة عبر الحدود الوطنية، ولاسيما بين المهاجرين من الجيل الثاني، وكثير منهم لم يكن يبدي الا اهتماماً قليلاً في الماضي لبلد منشأ ذويهم. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، فيما يتعلق بمجموعة الفيسبوك "المصريون في تورينو" التي عرضناها في هذا البحث، حيث كانت المعلومات والآراء منتشرة بشكل واسع بين المصريين، سواء في تورينو أو في مصر. وابدأ الشباب المصريون المقيمون في تورينو الاهتمام بما قام أقرانهم بعمله خلال الثورة، وشارك بصورة متزايدة وداعمة من خلال الإنترنت. ومنذ يناير ٢٠١١، تحول اشتراك بعض المهاجرين إلى العمل على الإنترنت للإنخراط في مبادرات معينة، مثل نشر المعلومات وتقديم الدعم في تنظيم إجراءات الاقتراع للانتخابات المصرية الأخيرة.

من السابق لأوانه تقييم تأثير التغيرات التي طرأت على مصر على المصريين بالخارج، لأن الأوضاع السياسية لا تزال تتطور. ومع ذلك، فمن الواضح أن التغيرات الأخيرة في السياسة المصرية أبطقت شعوراً بالانتماء كان في حالة بين مهاجري الجيل الأول والثاني على حد سواء. واكتشف بعض المهاجرين من الشباب شعوراً جديداً بالفخر في أن يكون مصرياً. وفي الواقع، لقد عاد عدد قليل من المصريين إلى مصر للمشاركة في حركات الاحتجاج، والاقتراب من أسرهم، ولكن هناك غالبية منهم لا يزالون متشككين من احتمالات العودة إلى مصر وإمكانية القيام بأعمال تنموية في الوطن. ويتوقف تطور هذه المشاعر والمبادرات على انخراط المصريين المقيمين بالخارج في شؤون مصر، فضلاً عن المبادرات المؤسسية التي تروج لها الحكومة المصرية لإشراكهم.

ثامناً: توصيات سياسية

تهدف نتائج هذا البحث لاتخاذ بعض التوصيات السياسية العامة المبدئية والتي قد تكون مفيدة لتعزيز الروابط عبر الحدود الوطنية، وتعزيز مساهمة المغتربين المصريين في سير العملية السياسية والاجتماعية في مصر.

١- دعم التحويلات المالية من خلال تدابير التمويل المشترك

يتمتع الجيل الأول من المهاجرين بالخبرة والمهارة المهنية، فضلاً عن الموارد الاقتصادية التي يمكن استثمارها في مصر. وهناك بعض المهاجرين المهتمين في توجيه التحويلات المالية الفردية والجماعية تجاه مبادرات التنمية الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي وشبكات الري الصغيرة، في قراهم ومدنهم الأصلية. ومن بين إحدى وسائل التحفيز للنهوض بالتحويلات المالية الفردية والجماعية هناك إجراءات التمويل المشترك بالتعاون مع إيطاليا/ أو السلطات المصرية المحلية والدولة. ويمكن تعزيز تنظيم هذه المشاريع الرائدة ودعمها من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية في قرى المنشأ والمنظمات غير الحكومية الإيطالية، والتي تعمل مع المهاجرين.

٢- تعزيز الأنشطة التربوية والثقافية على المستوى المحلي

وتشير التوصية السياسية الثانية الهامة إلى التبادل التعليمي والثقافي. ويمكن لمدارس مختارة في إيطاليا أن تنظم مناقشات ودراسات خاصة بالتطورات الراهنة في البلدان العربية، لا سيما في مصر، من خلال الاتفاق مع مراكز الثقافة العربية ومدرسي اللغة العاملين حالياً في المركز الثقافي في ال نيلو. ويمكن لمدارس مختارة القيام بتنظيم اجتماعات معلوماتية عن الهجرة والمساهمات المحتملة الاجتماعية منها والثقافية المتاحة للمهاجرين. ويمكن لهذه الاجتماعات أن تنطوي على مشاركة المهاجرين من الجيل الأول، واستخدام التكنولوجيات الجديدة مثل التواصل بالفيديو، وعرض الأفلام الوثائقية المعدة في إيطاليا.

٣- تعزيز التبادلات بين الشباب المهاجرين من الجيل الثاني

هناك مبادرة رائدة أخرى مفادها تنظيم التبادلات بين الجيل الثاني من المهاجرين وأقرانهم الذين يعيشون في مصر، على غرار النشاط المنسق من قبل الصحفية عبير سعيد أبو طالب. وقد يتم تشجيع مثل هذا التبادل في إيطاليا وكذلك في مصر. ويمكن تعزيز المجموعات والروابط التي أنشئت على شبكة الإنترنت عن طريق الاتصال المباشر والتبادل الشخصي.

٤- إنشاء بوابة على الإنترنت لتداول الموارد البشرية

ويكون النشاط الآخر عبارة عن إنشاء بوابة على الإنترنت يمكن من خلالها إيجاد ترابط بين الموارد البشرية والثقافية ورؤوس الأموال عبر البحر الأبيض المتوسط. هناك حالياً نقص في الأدوات المخصصة لهذه المنطقة الجغرافية، حيث ان المحاولة الوحيدة هي إنشاء مشروع الموقع الإلكتروني لنظام معلومات الهجرة المتكامل (IMIS) الممول من قبل الحكومة الإيطالية والمنفذ من قبل قطاع الهجرة التابع لوزارة القوى العاملة والهجرة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. ويهدف الموقع إلى ربط الباحثين عن العمل باصحاب العمل في الخارج من خلال قاعدة بيانات وبوابة معلومات عن المهاجرين المصريين في الخارج. ومع ذلك، فمن بين ١٧٠٠٠٠ لم يتم اختيار الا ١٧٨ فقط للعمل في ايطاليا. ويمكن تعزيز مثل هذا النظام استنادا إلى نموذج من مواقع الشبكات المهنية مثل LinkedIn، والغرض من هذا الموقع هو السماح للمستخدمين المسجلين للحفاظ على قائمة مفصلة للاتصال مع من لديهم مستوى من العلاقات، أو للعثور على أشخاص آخرين يحتمل أن يكونوا مهتمين بمهاراتهم. ويستطيع المهاجرون المقيمون في ايطاليا ان يعرضوا من خلال هذه البوابة خبراتهم الوظيفية حول الشركات العاملة في مصر، كما يستطيع الأفراد ذوي المهارات في مصر عرض مهاراتهم لشركات مقرها في ايطاليا.

شكر وتقدير

تم اجراء المقابلات من قبل فيفيانا برمازي، وبيetro تشنجلواني وماتيو سكالى. ويود الباحثون تقديم خالص الشكر إلى روبرتا ريكوتشي، لمساهمتها في إعداد مقترح هذا البحث، وجميع مراحلها. كما يشكرون ايضا فيروشيرو باستوري، بصفته المنسقى العلمي لمشروع ”العابر للحدود“، وكلوديا فيلوزيو وكارلوتا مافيو، لمساعدتهم في الحصول على البيانات.

قائمة المراجع

الاسيمو ، اي و ريكوشي ار

٢٠٠٤ المغاربة في بيمموتي ، تورينو، تقرير بحث.

امبروسيني م.

٢٠٠٨ عولمة اخري. تحدي الهجرة العابرة للحدود ، بولونيا : المولينو .

امبروسيني ام و اي اباتيكونا

٢٠٠٢ علائقية الشبكات وتوظيف الاجانب: روح المبادرة المصرية - من ميلانو الي كولومبو - أ وسكيورتينو ، ح.

(طبعات) (٢٠٠٢) ، استيعاب واستبعاد ، بولونيا: المولينو: ١٩٥-٢٢٤

امبروسيني ام و ب شيلينبوم

1994 La communita sommersa: un'indagine sull'immigrazione egiziana a Milano», Quaderni ISMU n. 3/1994 Milan: Fondazione Cariplo.

أناستاسيا ب.. وآخرون

٢٠٠٧ الهجرة المصرية في إيطاليا وي فينيتو، فينيسيا، فينيتولا فورو

اندال ، ج

٢٠٠٢ موقف الجيل الثاني؟ الأفارقة الإيطاليين في ميلانو»، مجلة الدراسات العرقية والهجرة، ٢٨، ٣.

بالبو، ل.

٢٠٠٦ ما نوع المجتمع الذي سوف نعيش فيه ؟ أوروبا ، العنصرية ، المستقبل. ميلانو: برونو موندادوري.

بريتيل س.

٢٠٠٨ المهاجرون كمستخدمو الانترنت: التعبئة السياسية في الفضاء الافتراضي، في ريد-داناها ، د. وبرتيل س.

(طبعات) المواطنة، المشاركة السياسية والانتماء. المهاجرين في أوروبا والولايات المتحدة، نيو برونزويك، نيو

جيرسي: روتجرز يونيفرسيتي بريس: ٢٢٦-٢٤٣.

بايمان، د. وآخرون

٢٠٠١ الاتجاهات في الدعم الخارجي لحركات التمرد، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند.

غرفة التجارة في تورينو وفيري

2011 Diventare Laoban: Lavoro autonomo, percorsi imprenditoriali e progetti migratory dei cinesi in Italia e a Torino, Camera di Commercio, Industria, Artigianato e Agricoltura du Torino

كاريتاس - هجرة

٢٠١١ الهجرة : ملف احصائي.

كاسارينو ج-ب

٢٠٠٤ تنظير الهجرة العائدة: إعادة النظر في نهج مفاهيمي لعودة المهاجرين، ومعهد الجامعة الأوروبية RSCAS

ورقة عمل ٢/٢٠٠٤، فلورنسا.

كاستينيوني ، اي

2008 Migranti e consumi: il versanti dell'offerta. Tretategie di imprenditoria straniera nel settore del commercio alimentare al dettaglio” Mondì Migranti, n. 3, 133-150

مركز الدراسات السياسية الدولية

٢٠٠٥ أ المصريون في إيطاليا. دراسة ثلاث حالات : روما، ميلانو، إميليا رومانيا»، مركز الدراسات السياسية الدولية
أوراق عمل ٢٠٠٥/١٤ ب تعاون الشتات المصري مع بلد المنشأ : Transnazionalismo e catene mi-
gratorie fra contesti locali، مركز الدراسات السياسية الدولية أوراق عمل ٢٠٠٥/١٥.

شاتور أ.

٢٠١٢ تشجيع المشاركة السياسية في أفريقيا. إمكانات برامج وسائل الاعلام الاجتماعية، معهد للدراسات الأمنية،
مارس ٢٠١٢.

كنيل-كودريس

٢٠٠٠ التمثيل علي نطاق واسع. اشكال مشاركة المهاجرين في الحاة العامة، تقرير عن البحث، روما.

كوبولا

٢٠١١ A Milano Chiama Il Cairo ، كورييري ديلا سيرا، ٢٠١١/٠١/٣٠.

كورتيز أ.

٢٠١٠ ملامح الهجرة المصرية في إيطاليا ، ورقة عمل ١٢٢ ، جامعة ديلا ستودي روماني.

ديميرز ، ج.

٢٠٠٢ الشتات والصراع: التجمع السكاني، القومية بعيدة المدى، عدم التمرکز وديناميات الصراع، ٩ العامة: ٨٥-٩٦.

غليك شيلر ن.

٢٠٠٤ «نظرية عبر الوطنية وما بعدها»، في نوجنت، د.. وفنسننت، ج.. (طبغات) مرافق لعلم سياسية الإنسان» مالدن،
ما: بلاكويل.

غرناطا ، أ.

٢٠١٠ من الأب الي الابن ، ومن الابن الي الاب ، الدور المبتكر للجيل الثاني في مجتمعات الاقليات الدينية ،
عالم الهجرة، رقم ٣. ISTAT، المعهد القومي للاحصاء ، شارع بالبو تشيزاري ١٦ ٠٠١٨٤ ، روما، إيطاليا، انظر:
www.demo.istat.it

ايتزيجسون ج. و س. جيورجولي-سوشيدو س.

٢٠٠٥ التأسيس، القومية عابرة الحدود والجنسين: إدماج المهاجرين والمشاركة عبر الحدود الوطنية في أليات
النوعية»، مجلة الهجرة الدولية، ٣٩ (٤): ٨٩٥-٩٢٠.

جينكنز، هـ.

٢٠٠٧ تقارب الثقافات ، ميلانو : الارج

كازينتس، ف وآخرون

٢٠٠٢ القومية العابرة للحدود وأبناء المهاجرين في نيويورك المعاصرة، في ليفيت، ب. ووترز، ام سي (طبغات)، الوجه
المثغير للموطن: حياة الجيل الثاني العابرة للحدود الوطنية. نيويورك: رسل سيج ، ٩٦-١٢٢.

كيبيرا ، ن.

2002 Of Blood, belonging and homeland trips: transnationalism and identity among second-generation
Chinese and Korean Americans", in Levitt P. and Waters, M. C. (Eds), The Changing Face of Home:
The Transnational Lives of the Second Generation, New York: Russel Sage, 295-311

كنج ، ر.

١٩٧٧ مشاكل الهجرة العائدة: دراسة حالة الايطاليين العائدين من بريطانيا، Tjdschrift voor Econmischeien
Sociale Geografie. ٦٨ (٤) : ٢٤٦-٢٤١

كنج،رر، وكريستو أ.

٢٠٠٨ الجغرافيات الثقافية لهجرة الشتات العكسية: الجيل الثاني يعود الي وطنه ، ورة عمل هدره ساسكس
رقم ٤٥.

ليختمان ، م.أ.

٢٠٠٥ إرث الحياة عبر الوطنية: ما وراء الجيل الأول من لبناني السنغال، الدراسات العرقية والعنصرية، ٢٨ (٤): ٦٦٣-
٦٨٦.

ليفيت، ب.

١٩٩٨ التحويلات الاجتماعية: الهجرة الموجهة، أشكال إنتشار الثقافة علي المستوي المحلي، مجلة الهجرة الدولية ، ٣٢
(٤)، ٩٤٨-٩٢٦.

ليفيت، ب.

٢٠٠١ القرويون عبر الحدود الوطنية. بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا.

ليفيت، ب.

٢٠٠٢ الوجه المتغير للموطن: حياة الجيل الثاني العابرة للحدود الوطنية ، نيويورك، منشورات راسل سيج.

مازولي ، ل. (طبقات)

٢٠٠٩ ظاهرة الشبكة. Quando la rete diventa pop, Turin, Codice Edizioni

باشيني ، أ.

٢٠٠٥ الشباب المسلم في اوربا : اشكال الانتماء الديني والدينامية الاجتماعية الثقافية ، تورينو ، مؤسسة جيوفاني
انييلي.

بيركلارين ، ب و م. ابديل

٢٠٠٩ الشتات - الصراع - السلام - العلاقة: استعراض الأدبيات، مشروع انعدام السلام، ورقة عمل لا. ١. كويرولو
بالماس، ل. (طبقات)

٢٠١٠ الاطلسي اللاتيني: عصابات الشباب والثقافة العابرة للحدود ، روما: كاروتشي.

ريكوتشي ، ر.

2010 Le famiglie straniere di fronte alla crisi. Istantanee Piemontesi, Torino, FIERI Rapporto di ricerca

انقذوا الأطفال

2010 L'accoglienza dei minori in arrivo via mare. 2o rapporto di monitoraggio delle comunità di minori
in SiciliaProgetto Praesidium IV

سكانافيني ، ك.

2010 L'immigrazione dall'Egitto: giovani generazioni a confronto, Africa Italia. Scenari migratori 3/2010.

شاين، ي. وأ. بارث.

٢٠٠٣ الشتات في نظرية العلاقات الدولية»، لمنظمة الدولية، ٥٧ (٣): ٤٤٩-٤٧٩.

سكيلدون، ر.

٢٠٠٨ الهجرة الدولية كأداة في سياسة التنمية: مرحلة عابرة؟، مجلة السكان والتنمية ٣٤ (١): ١٨-١.

سميث، ر.

٢٠٠٥ نيو يورك المكسيكية: حياة المهاجرين الجدد العابرة للحدود الوطنية، بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا.

سليمان، هـ.

٢٠١١ وسائل إعلام ثورة مصر: مسألة مصداقية، مجلة إيماج، ٢٠١١/٠٩/١٣.

تابسكوت، د. و أ.د. وليمز

2006 Wikinomics. La collaborazione di massa che sta cambiando il mondo Milan: Rizzoli

تارانتينو، ف.

2008 Imprenditorialita degli immigrati egiziani a Torino: il caso dei ketab, in Camera du commercio di Torino e FIERI (2009), I viaggi del cibo, il cibo dei viaggi, Camera di Commercio, Industria, Artigianato e Agricoltura di Torino.

أرض البشر وبارسيك

2009 Minoti erranti, Rome: EdiesseEdizioni

فاليرياني، أ.

2010 Effetto Al Jazeera. Transnazionalismo e ibridizzazioni nei sistemi del giornalismo arabo contemporaneo, Bologna: I libri di EMIL

زهري، أ.

٢٠٠٦ الشباب المصري والالدورادو الأوروبي: رحلات الأمل واليأس»، ورقة عمل رقم (١٨)، المعهد

الدغماركي للدراسات الدولية (DIIS)، كوبنهاغن.

٢٠١٠ دراسة حول ديناميات الشتات المصري: تعزيز روابط التنمية، المنظمة الدولية للهجرة.

قائمة وبيانات المستجوبين

الاسم	النوع	السن الرواد	سنة بداية الإقامة في إيطاليا
١ صالح	ذكر	٤٦	١٩٨٨
٢ بهاء	ذكر	٤٥	١٩٨٦
الجيل الاول من النساء			
٣ عزيزة	انثي	٣٩	١٩٩١
٤ سناء	انثي	٤٢	١٩٩١
٥ شيرين	انثي	٣٨	١٩٩٩
رواد جدد / قاصرين غير مصحوبين			
٦ اساب	ذكر	٢٠	٢٠٠٧
٧ عبد الرحمن	ذكر	١٨	٢٠٠٨
٨ محمد	ذكر	١٨	٢٠٠٨
٩ موزيك	ذكر	٢٠	٢٠٠٧
١٠ عثمان	ذكر	٣٢	٢٠٠٢
الجيل الثاني			
١١ رانيا ابراهيم	انثي	٣٢	١٩٨١
١٢ عليمه	انثي	١٩	مولود في إيطاليا
١٣ داليا	انثي	١٩	مولود في إيطاليا
١٤ امام	انثي	١٩	١٩٩٣
١٥ رانيا	انثي	١٩	مولود في إيطاليا
١٦ عمرو	ذكر	٢١	١٩٩٧

الدولة التونسية والتونيسيون في الخارج

الفصل السادس

الدولة التونسية والتونسيون في الخارج

د. تيبو جولان

ان للحالة التونسية أهمية خاصة عند النظر في إمكانية مساهمة المغتربين العرب بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية والتغيير السياسي في أوطانهم، وذلك لأن الدولة التونسية قد وضعت سياسة نشطة للهجرة منذ الستينات، كما أن الجالية التونسية في الخارج لعبت دوراً نشطاً خلال ثورة يناير ٢٠١١، وشاركت في انتخابات الجمعية التأسيسية في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١.

ولا يعتزم هذه البحث مناقشة الحجج المؤيدة والمعارضة لآثار الهجرة على بلدان المنشأ، ولكنه عبارة عن تحليل نقدي لأنماط وسياسات الهجرة في تونس. يتناول الجزء الأول اتجاهات وأمط الهجرة التونسية، ويشير إلى مشاكل مختلفة تتعلق بالبيانات الموجودة. ويشدد على أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لإنتاج بيانات حديثة عن تدفقات الهجرة وأعداد المهاجرين، بما في ذلك المزيد من التفاصيل حول خصائص المهاجرين.

أما الجزء الثاني فهو يقيم إدارة هجرة العمالة والعلاقات مع التونسيون في الخارج. ويشير إلى أن هجرة العمالة المنظمة من قبل الدولة تمثل حالياً جزءاً متوازناً من تدفقات الهجرة من تونس، وأن هذه العلاقات مع التونسيين في الخارج اتسمت بالشكوك قبل اندلاع الثورة. ويخلص إلى أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمطالب التونسيين في الخارج، وأن إقامة علاقات الثقة معهم هو شرط أساسي لتعزيز مساهمتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية في تونس.

المقدمة

ان للحالة التونسية أهمية خاصة عند النظر في إمكانية المغتربين العرب على المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية والتغيير السياسي في أوطانهم، وذلك لأن الدولة التونسية قد وضعت سياسة نشطة للهجرة منذ الستينات، وتهدف إلى تعزيز هجرة العمالة والعلاقات مع المهاجرين التونسيين. وعلاوة على ذلك فقد لعب التونسيون في الخارج دوراً نشطاً خلال الثورة التونسية في يناير ٢٠١١ من خلال شبكة الإنترنت، ومنذ ذلك الحين ظهروا على أنهم أنصار العملية الديمقراطية، بما في ذلك المشاركة في انتخابات الجمعية التأسيسية في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١.

تناول الكتابات الأكاديمية المعالجة للهجرة والتنمية، بما في ذلك مساهمة المغتربين في التنمية الاقتصادية والتغيير السياسي بشكل عام. ولا يهدف هذا البحث إلى مناقشة الحجج المؤيدة والمعارضة لآثار الهجرة على بلدان المنشأ، ولكنه عبارة عن تحليل نقدي لأنماط وسياسات الهجرة في تونس. ويستعرض الكتابات الأكاديمية ذات الصلة باللغتين الفرنسية والإنكليزية، ويعتمد على اختيار المقالات الصحفية والمقابلات مع الخبراء والممارسين التونسيين.

ويتناول الجزء الأول الاتجاهات وأنماط الهجرة التونسية، ويسلط الضوء على المشاكل المختلفة فيما يتعلق بالبيانات المتاحة. وقد شهدت تونس عدة موجات من الهجرة بعد الإستقلال في عام ١٩٥٦، بما في ذلك تصاعد الهجرة النظامية

والغيرنظامية منذ أواخر التسعينات بسبب البطالة. ويتركز أكبر عدد من التجمعات التونسية في الخارج في الاتحاد الأوروبي، وفي المقام الأول في فرنسا وإيطاليا وألمانيا، وإلى حد أقل، في الدول العربية المنتجة للنفط، وخصوصا ليبيا، وكذلك في أمريكا الشمالية. معظم العمال المهاجرين التونسيين هم من الذكور الشباب من ذوي المؤهلات المنخفضة، ولكن التدفقات الأخيرة تشمل الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات والنساء العاملات. ويخلص الجزء الأول إلى أن الاتجاهات الحالية وأنماط الهجرة التونسية معقدة، وأن إنتاج بيانات محدثة وأكثر تفصيلا ضروري لتحليل مثل هذا التعقيد بشكل كامل، وكذلك آثاره على صنع السياسات.

ويقيم الجزء الثاني إدارة الدولة التونسية لهجرة اليد العاملة، والعلاقات مع التونسيين في الخارج. وقد ساهمت الدولة تاريخيا في تنظيم هجرة اليد العاملة إلى فرنسا في الستينات والسبعينات، ولكن في الوقت الراهن تشكل الهجرة المنظمة من قبل الدولة جزءا صغيرا من تدفقات الهجرة من تونس. وعلاوة على ذلك، وقبل الثورة، اتسمت العلاقات بين الدولة والتونسيين في الخارج بعدم الثقة، بسبب الطبيعة الاستبدادية للنظام التونسي ورصد أنشطة المهاجرين التونسيين.

ويخلص البحث إلى أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمطالب التونسيين في الخارج، لا سيما أولئك الذين شاركوا بفعالية في الثورة. وتشكل مشاركة التونسيين الأخيرة في الخارج في انتخابات الجمعية التأسيسية خطوة إيجابية. ومع ذلك، يمكن بذل المزيد من الجهود لبناء علاقات الثقة مع المجتمع التونسي في الخارج، والتي تظهر كشرط أساسي لتعزيز مساهمته في التنمية الاجتماعية والإقتصادية والديمقراطية في تونس.

اتجاهات التونسيين للهجرة وأنماطهم

أولا: نظرة عامة على تدفقات الهجرة في الماضي والحاضر

بدأت الهجرة من تونس قبل الحرب العالمية الثانية، على نطاق محدود، وكانت البلاد آنذاك لا تزال تحت الحماية الفرنسية. وبدأت تدفقات الهجرة الكبيرة في أوائل الستينات، بعد عقد من الزمن من الجزائر والمغرب. وكانت البطالة هي العامل الرئيسي وراء ذلك، وكانت تمثل الهجرة الدولية في كثير من الأحيان الخطوة اللاحقة لحركة داخلية من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية الكبرى، وخاصة في تونس. وكانت هجرة التونسيين متجهة إلى فرنسا في المقام الأول، وإلى حد أقل، إلى ألمانيا وبلجيكا، حيث كان الطلب على العمال غير الماهرين مرتفعا.

وحتى أواخر الستينات، كان معظم المهاجرين إلى فرنسا يصلون بتأشيرة سياحية، ويحصلون على تصريح إقامة لفترة طويلة بعد تجنيدهم. ومع ذلك، أصبحت هجرة اليد العاملة المراقبة تدريجيا هي الاتجاه الرئيسي في أوائل السبعينات (انظر الجزء الثاني). وارتفع العدد الرسمي للمهاجرين التونسيين المسجلين في فرنسا من ٥٢١٥٩ في عام ١٩٦٥ إلى ١٤٩٢٧٤ في عام ١٩٧٣، ولكن هذه الأرقام لا تشمل عشرات الآلاف من المهاجرين المؤقتين والموسمين، أو أولئك الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية خلال هذه الفترة (الذين يقدر عددهم بـ ١٧٠٠٠). ووفقا لدراسة لجيلداس سيمون عن العمال المهاجرين التونسيين، فقد بلغ عدد التونسيين الذين هاجروا خلال هذه الفترة ما بين ٢٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠ (سيمون، ١٩٧٩: ٨١).

وبين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ أوقفت دول أوروبا الغربية هجرة اليد العاملة، بسبب الأثر الإقتصادي للأزمة النفطية. وكان لهذا القرار تأثيرا كبيرا على أنماط الهجرة التونسية إلى أوروبا. وعلى الرغم من أنه كان ينظر إلى هجرة اليد العاملة على أنها مؤقتة، إلا أن عددا قليلا منهم عاد فعلا إلى تونس، ومعظمهم استقروا في البلدان المضيفة مع أسرهم، واستفادوا

من خطط لم شمل الأسر وبالتالي، حدث تغيير تدريجي في الخصائص الديموغرافية والإجتماعية لمجتمعات المهاجرين التونسيين في أوروبا، وشمل المزيد من النساء والأطفال في مجال الهجرة، وبالتوازي ارتفعت هجرة العمالة إلى الدول العربية المنتجة للنفط، بسبب تزايد الطلب على اليد العاملة، على الرغم من القيود السياسية والإقتصادية المشددة.

وفي ليبيا، على وجه الخصوص، عانى العمال التونسيون من عمليات طرد جماعي هائل في الثمانينيات، نتيجة لتوتر العلاقات الدبلوماسية بين تونس ونظام العقيد القذافي في ليبيا. وفي المملكة العربية السعودية والخليج، كانت الهجرة عادة ما تقتصر على فئات معينة من المهنيين، مثل المدرسين والأطباء والممرضين.

وقد شهدت تونس منذ أواخر التسعينات زيادة في الهجرة، والتي يمكن تفسيرها من خلال اسباب ديموغرافية وإجتماعية وإقتصادية. وشهدت جميع الدول العربية، بما في ذلك تونس، مستوى مرتفعاً للخصوبة والنمو السكاني السريع حتى الثمانينات، وذلك قبل استقرار معدلات الخصوبة. وانكمشها في أوقات لاحقة نتيجة لبرامج تنظيم الأسرة. وبناء على ذلك، بلغ العدد الأكبر للجيل الذي ولد في الثمانينات سن العمل في بداية هذا القرن، وبالتالي شكل هذا العدد ضغوطا كبيرة على سوق العمل. وقد تفاقمت هذه الضغوط نتيجة لاثنتين من العوامل الأخرى: تزايد المشاركة الإقتصادية للمرأة، وتطوير التعليم الرسمي. وكما يشير فيليب فارغ:

”يبلغ المعدل السنوي لنمو السكان العرب في عام ٢٠١١ ما بين ١٪ و ٢٪، في حين أن عدد السكان في سن العمل في ارتفاع بنسبة ٣٪ سنوياً، والطلب على العمالة بنسبة ٤٪ أو ٥٪ ورأس المال البشري من ٦ إلى ٨ في المئة” (فارغ، ٢٠١١).

وبالتالي، فإن عدم توافر فرص العمل أمر مهم بالنسبة للطلب على اليد العاملة، ولا سيما في المنطقة المهمشة في المناطق النائية التونسية. ومنذ عام ٢٠٠٨، يقدر ان هناك ١٤٠٠٠٠ من الشباب الذين ينضمون إلى سوق العمل كل عام، في حين يبلغ عدد فرص العمل المستحدثة ٦٥٠٠٠، معظمها في المناطق الأكثر نمواً في منطقة تونس الكبرى وعلى طول الساحل. وعلاوة على ذلك، فإن معدلات البطالة مرتفعة بشكل خاص بين ذوي المهارات العالية، لأن الاستثمارات الكبيرة الرامية إلى تحسين النظام التعليمي لم تتواءم مع سياسة التوظيف المناسبة. ومن عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٨، وبينما ظل المعدل الرسمي للبطالة مستقرًا عند ١٤,٢ ٪، ارتفع الإنفاق على التعليم من ٤,٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى ٥,٧ ٪، وارتفعت نسبة البطالة بين ذوي المهارات العالية من ١٤,٨ ٪ إلى ٢١,٦ ٪.

ثانياً: مشاكل قياس حجم الهجرة وتدفقاتها

أولاً، من المهم أن تؤخذ في الاعتبار بعض القضايا المنهجية الأساسية المتصلة بإحصاءات الهجرة. ومن الصعب احصاء عدد المهاجرين لأسباب عدة، من بينها الطابع الخفي لتدفقات الهجرة غير النظامية والتعريف المتنوعة لمن هو المهاجر. وفي الواقع، قد تختلف الأرقام بشكل كبير حسب من يجري هذا التعداد وما هو بلد المنشأ أو بلد المقصد، وما هي المعايير المستخدمة لتحديد هوية المهاجر، مثل ما إذا كان اجنبياً، أو مولوداً في الخارج أو ولد من أبوين أجنبيين.

وفي الحالة التونسية، يلاحظ ان عدد التونسيين في الخارج، وفقاً للسجلات القنصلية التونسية، هو أعلى، وأحياناً ضعف عدد المهاجرين التونسيين المسجلين في البلدان المضيفة (انظر الملحق ١). وفي الواقع، تعتبر احصاءات البلدان المضيفة عادة للأجانب و/أو المواطنين المولودين في الخارج على انهم مهاجرين، على عكس السجلات القنصلية التي تشمل جميع فئات المواطنين في الخارج، بمن فيهم المهاجرون، والمواطنون ذوي الجنسية المزدوجة^١ وأحفاد المهاجرين. ومع

١ يلاحظ ان ٢٢٪ من التونسيين في الخارج يحملون جنسيات مزدوجة.

ذلك، قد تكون السجلات القنصلية غير دقيقة لأنه ليس بالضرورة أن يسجل كل المهاجرين أطفالهم في القنصلية، أو لأن بعض المهاجرين عادوا أو توفوا دون أن يتم إزالة اسمائهم من السجلات القنصلية. وأخيرا فإن تقدير عدد السكان المنحدرين من أصول تونسية في الخارج يثير قضايا معقدة، إلى جانب المشاكل الإحصائية، مثل وضع اليهود التونسيين الذين هاجروا عشية استقلال تونس في عام ١٩٥٦، إلى فرنسا^٢، وإلى حد أقل، إلى إسرائيل.

وعلاوة على ذلك، فإن تقدير تدفقات الهجرة الغير الشرعية من تونس أمر معقد ويتطلب الاستعانة بمصادر مختلفة. ويستخدم حبيب فوراني (٢٠٠٨) نتائج التعداد التونسي والابحاث المختلفة الخاصة بالهجرة لتقدير الهجرة غير النظامية للفترة من أبريل ٢٠٠٣ إلى أبريل ٢٠٠٤ حسب بلد المقصد (انظر الملحق ٢). ويوضح أن تدفقات الهجرة غير الشرعية متجهة غالبا إلى فرنسا وإيطاليا، حيث أنها تمثل على التوالي ٣٨٪ و ٥٦٪ من مجموع تدفقات الهجرة من تونس. ولكن قد تكون هذه الأرقام قديمة حيث أن الهجرة غير الشرعية من تونس بلغت ذروتها بعد سنوات قليلة، وقبل تغير الهجرة الغيرشرعية نتيجة لزيادة السيطرة على الشواطئ الإيطالية.

ومع وضع هذه القيود المنهجية في الاعتبار، يمكن تقدير عدد من التونسيين في الخارج بأنه ١٠٥٨٦٠٠ في عام ٢٠٠٨، وفقا لسجلات القنصلية التونسية، موزعة على النحو التالي: ٥٤،٦٪ في فرنسا، ١٣،٤٪ في إيطاليا، ٨،٧٪ في ألمانيا، ٧،٩٪ في ليبيا، والباقي في الدول العربية وأمريكا الشمالية. ويلاحظ أن عدد التونسيين المسجلين في سجلات القنصلية كان ٦٠٠٠٠ في عام ١٩٩٥، ما يؤكد زيادة تدفقات الهجرة من تونس في أوائل الالفية الثانية. وخلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٨، كان معدل النمو السنوي بين التونسيين في الخارج ٥،٥٪، على عكس معدل النمو السنوي البالغ ١٪ بين السكان التونسيين (دي بارتولوميو وآخرون، ٢٠١٠).

وقد توجهت هذه الموجة الجديدة من الهجرة نحو بلدان عدة، على عكس الموجة الأولى في الستينات، التي توجهت إلى فرنسا في المقام الأول. ولاتزال فرنسا حالياً هي الوجهة الرئيسية للمهاجرين التونسيين، ولكن هناك دول أوروبية أخرى وغير أوروبية تكتسب أهمية. وعلى سبيل المثال، فإن النسبة المئوية من التونسيين المقيمين في فرنسا، كنسبة مئوية من مجموع السكان الوافدين، قد انخفضت من ٥٨٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٥٤،٥٪ في عام ٢٠٠٨. وفي المقابل، لوحظ أن أعلى معدلات النمو من بين المغتربين التونسيين كان في ألمانيا وإيطاليا على التوالي ١٢،٤٪ و ١١،٥٪ سنويا في الفترة من ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٨. وفي إيطاليا، ارتفع عدد المهاجرين التونسيين من ٤٠٠٠٠ في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ١٤٠٠٠٠ في عام ٢٠٠٧، وهو ما يمثل ١٤٪ من مجموع سكان تونس في الخارج (دي بارتولوميو وآخرون، ٢٠١٠؛ محجوب، ٢٠٠٩).

وقد زاد ايضا عدد المهاجرين التونسيين في البلدان العربية المنتجة للنفط خلال هذه الفترة الزمنية، من ١٠٢٧٢٥ في عام ٢٠٠١ إلى ١٥٣٢٠٠ في عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، كان للأزمة السياسية الليبية في عام ٢٠١١ تأثيرا شديدا على تدفقات الهجرة التونسية. وقد استضافت ليبيا أكثر من نصف مجموع عدد المهاجرين التونسيين في البلدان العربية المنتجة للنفط، بلغ ٨٣٦٠٠ في عام ٢٠٠٨، ومعظمهم فروا عندما تفجر الصراع، إلى جانب مئات الآلاف من المهاجرين من جنسيات مختلفة. في وقت كتابة هذا البحث، فإنه لا يزال من السابق لأوانه معرفة متى وإلى أي مدى سوف تستأنف هجرة اليد العاملة إلى ليبيا.

وأخيرا، فمن الجدير بالذكر أن المهاجرين التونسيين في أمريكا الشمالية لا يمثلون سوى ٢،٦٪ في المائة من عددهم الإجمالي في الخارج، على الرغم من أن النسبة المئوية للمهاجرين المؤهلين تأهيلا عاليا، ولا سيما النساء (سليمان وكلاف، ٢٠١٠)،

٢ انظر تربيالات (٢٠٠٤) لتقدير السكان ذوي الاصل الاجنبي، بما في ذلك التونسيين في فرنسا في ١٩٩٩.

هو أعلى بكثير في الولايات المتحدة وكندا، وذلك بسبب سياسات الهجرة الإنتقائية.

ثالثاً: مشاكل في تحديد خصائص المهاجرين والعلاقات مع تونس

ان البيانات المتاحة محدودة ، وغالبا ما تكون قديمة، فيما يتعلق بالخلفية الإجتماعية والإقتصادية للتونسيين في الخارج، ولا سيما في البلدان العربية المنتجة للنفط، وكذلك وضعهم في البلد الذي يقيمون فيه، وعلاقاتهم مع بلدانهم الأصلية. ووفقا للإحصاءات الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)^٣، والمعهد الوطني التونسي للإحصاء، فان الملامح العامة للمهاجر التونسي توضح أن غالبية المهاجرين من الرجال (٨٢٪ من مجموع المهاجرين التونسيين)، ومن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٤ عاما (٨٩٪) العزاب (٧٥,٦٪)، المهاجرون إلى فرنسا أو إيطاليا (٧٥٪)، الباحثون عن وظيفة (٦٦,٣٪)، ذوي مستوي تعليم منخفض (٥٦٪). ولكن يلاحظ أن نسبة المهاجرين ذوي المهارات العالية (أي ذوي المستوى التعليمي العالي) ارتفعت بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، من ١٩,٦ ٪ من اجمال تدفقات المسجلين في عام ٢٠٠١ إلى ٣٠ ٪ في عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة العاملين في المهن التي تتطلب مهارات عالية جداً، مثل المهنيين والمديرين (١٢,٨٪) (دي بارتولوميو وآخرون، ٢٠١٠؛ محجوب، ٢٠٠٩).

وتشير السجلات القنصلية إلى أرقام مختلفة قليلاً، وعلى وجه الخصوص ان نسبة الرجال بين التونسيين في الخارج تبلغ ٦٤,٧ ٪، ويمكن تفسير ذلك من خلال وجود في السجلات اطفال المهاجرين، خلافا لاحصاءات منظمة التعاون والتنمية. ومن المثير للاهتمام، ان السجلات القنصلية تبين أن التركيبة الإجتماعية والمهنية بين التونسيين في الخارج تختلف حسب بلد المقصد. على سبيل المثال، فإن نسبة العمال أعلى بكثير في إيطاليا (٥٩٪) مما هي عليه في فرنسا (٤١٪)، والمهنيين والمدراء والطلاب هي أقل في إيطاليا (٢٪ و ١٪ على التوالي) مما هي في فرنسا (١٠٪ على التوالي، ٥٪، ٤٪ و ٤٪)؛ ومعدل البطالة أعلى في فرنسا (١٨٪)^٤ مما هو عليه في إيطاليا (٨٪) (انظر الملحق ٣)

تشكل التحويلات من الخارج مسألة أساسية عند النظر في علاقات المهاجرين بوطنهم الأصلي، وتأثير ذلك على التنمية. وقد زادت التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون التونسيون بإطراد منذ التسعينات. ووفقا للبنك المركزي التونسي (BCT)، بلغ مجموع التحويلات المالية ٢٦٥٣ مليون دينار تونسي في عام ٢٠٠٩، وهو ما يمثل خمسة في المائة من إجمالي الناتج المحلي التونسي. ومع ذلك، فإن تقديرات البنك الدولي تقدر ان التحويلات المالية التونسية أعلى من ذلك بكثير، وبلغت ٤٣٩٧ مليون دينار تونسي في عام ٢٠٠٩. قد يكون السبب في ذلك أن تقدير البنك المركزي التونسي لا يأخذ في اعتباره تبادل الأموال الغير رسمية أو السلع المصنعة التي يعود بها المهاجرون. ويلاحظ أن التحويلات قد انخفضت بشدة في عام ٢٠١١ (ربما بنسبة ١٢,٥ ٪^٥)، نتيجة للأزمة الليبية (بوبركي، ٢٠١١). وينبغي إجراء بحوث جديدة لتقدير كمية التحويلات المالية، وفهم كيفية استخدام أسر المهاجرين لها لدى عودتهم إلى الوطن (الاستهلاك اليومي على سبيل المثال، لشراء السلع المصنعة، أو الحصول على التعليم أو الصحة، أو اقتناء العقارات). وعلى الرغم من أن التحويلات تمثل مساهمة فعالة للحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، قد يكون تأثيرها غير متجانس، بسبب تفضيل بعض المناطق أو المجموعات، ولأنه نادرا ما تستثمر في مشاريع إقتصادية منتجة (على سبيل المثال مامونج، ١٩٩٦؛ مامونج وآخرون، ١٩٩٩؛ دي هاس، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩).

٣ تتكون اساسا من بلدان المقصد

٤ عن اندماج اطفال المهاجرين الإجتماعي الإقتصادي من المغرب إلى فرنسا ، وخاصة عدم المساواة في الوصول إلى سوق العمل . انظر ميرز وآخرون (٢٠٠٦) ، بوريل ولومو (٢٠٢٠) ، اهيرهارد وآخرون (٢٠١٠)

٥ انظر : <http://english.al-akhbar.com/comment/ine-year-after-revolution-tunisian-economy-red>

وختاما ، يتصل التونسيون في الخارج مع بلدانهم الأصلية من خلال - من بين أمور أخرى - الزيارات أو العودة نهائيا إلى تونس؛ والتواصل مع الأقارب عن طريق الهاتف أو الإنترنت، ومشاهدة الأخبار والبرامج التونسية عبر الفضائيات والإنترنت، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية في الخارج، ومساعدة الأقارب الراغبين في الهجرة. وعلاوة على ذلك، هناك تأثير كبير للتونسيين في الخارج على بلدهم الأصلي من خلال ما يسمى التحويلات الفكرية، والتي تشمل التحويلات الإجتماعية والسياسية من حيث الممارسات والمطالب والأفكار والقيم. وي طرح فهم تأثير هذه التحويلات الفكرية مجموعة واسعة من القضايا، بدءاً من التحول الديموغرافي إلى التغيير الاجتماعي والسياسي، الذي لا يزال يتعين بحثه.

الدولة التونسية والتونسيين في الخارج: من التشكك إلى المشاركة

القسم التالي يركز على الإنجازات التي حققتها الدولة التونسية وأوجه القصور في تنفيذ السياسات وذلك بهدف تشجيع هجرة اليد العاملة وتعزيز العلاقات مع التونسيين في الخارج.

أ. إدارة هجرة اليد العاملة^٦

بعد الإستقلال عام ١٩٥٦، اعترض الحزب الاشتراكي الدستوري (PSD)، الذي حكم تونس حتى عام ١٩٨٧ في ظل نظام الحزب الواحد على الهجرة إلى الخارج ، خوفا من خسارة رأس المال البشري والمالي. ومع ذلك، سرعان ما برزت هجرة اليد العاملة بوصفها سمة أساسية من سمات سياسة العمالة التونسية في أوائل الستينات، لمواجهة البطالة المتزايدة، وانشأت الحكومة مجموعة من المؤسسات العامة المسؤولة عن إدارة هجرة اليد العاملة، على الرغم من اعتبار هذه التدابير مؤقتة.

وتم إنشاء مكتب التدريب المهني والعمالة (OFPE) في عام ١٩٦٧. وبالنسبة إلى هجرة اليد العاملة، كانت مهامها على النحو التالي: تحديد النقص في اليد العاملة والإحتياجات في البلدان المضيفة، وتحديد العمال الذاهبين إلى الخارج ومراقبة العمال المهاجرين في الخارج وترتيب عودتهم. وفي عام ١٩٦٩، بدأ مكتب التدريب المهني والعمالة التعاون مع المكتب الوطني الفرنسي للهجرة (ONI)، وانشأت في قرطاج بالقرب من تونس العاصمة، مركزا كبيرا لتجميع وإعداد العمال قبل مغادرتهم. وبحلول عام ١٩٧٢، مثلت الهجرة عن طريق الدولة ثلاثة أرباع توظيف العمالة التونسية في فرنسا، مقارنة مع ربع هذا العدد في عام ١٩٦٩؛ وبلغ عدد العمال التونسيين في فرنسا ثلاثة اضعاف عددهم في الفترة من ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٣، حيث يصل هذا العدد في الوقت الراهن ١٤٩٣٧٤ بشكل رسمي ، ولكن من المؤكد ان هذا العدد يتجاوز ذلك (سيمون، ١٩٧٩: ٨٩).

وخلال الفترة نفسها، وضعت تونس تدريجيا واحدة من الشبكات القنصلية الأكثر شمولا. وكان ينظر إلى القنصليات على انها مساحات إجتماعية مهمة للمهاجرين، تلعب دورا مزدوجا كوسيط وحكم بين التونسيين ومؤسسات البلد المضيف على حد سواء. وإضافة إلى ذلك، فإن الدولة التونسية تؤيد إنشاء جمعيات للمهاجرين، تحت ما يسمى بـ "رابطة العمال التونسيين في فرنسا"، التي لها دور إجتماعي وثقافي بين المهاجرين، وكانت تستخدم من قبل النظام التونسي لمراقبة النشاط السياسي بين المهاجرين.

وفي عام ١٩٧٤، اغلقت فرنسا أبوابها رسميا امام هجرة اليد العاملة. وعاد القليل من المهاجرين التونسيين إلى تونس، على الرغم من الحوافز المالية التي تقدمها الحكومة الفرنسية للقيام بذلك، وغالبيتهم ظلوا مقيمين بشكل دائم عندما

٦ القسم ٢ أ ب يستند إلى تحليل لوري براند لسياسة الهجرة التونسية من الخمسينات إلى عام ٢٠٠٠ (براند ، ٢٠٠٦: ٩٢ - ١٣٢)

انضمت إليهم عائلاتهم بموجب خطط لم شمل الأسر. وفي موازاة ذلك، زاد الطلب على اليد العاملة في البلدان العربية المنتجة للنفط، وبالتالي جذبت المزيد من المهاجرين التونسيين، ولا سيما في ليبيا.

ومن السبعينات حتى التسعينات، أعادت الدولة التونسية تنظيم الإطار المؤسسي المكرس لإدارة هجرة اليد العاملة في عدة مناسبات، من أجل حل مشكلة البطالة في البلاد. وتم إنشاء الوكالة التونسية للتعاون الفني (ATCP) في عام ١٩٧٢ لتدريب وتوظيف العمال المهرة. وتخصصت تدريجيا في هجرة العمالة إلى دول الخليج. في عام ٢٠٠٨ وظفت الـ ATCP ٢٠٥٨ من المهاجرين المؤهلين. وبالتوازي مع ذلك، أعيد تنظيم الـ OFPE عدة مرات في الثمانينات^٧. وفي نهاية المطاف، تم إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل (ANETI) في عام ١٩٩٣ بهدف تنفيذ سياسة الحكومة في التوظيف. ووظفت الـ ANETI ٢١٩٣ في عام ٢٠٠٨، نصفهم كانوا من العمال الموسمين، وخاصة في فرنسا وإيطاليا والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة (محبوب، ٢٠٠٩).

على الرغم من أن عدد الأشخاص الذين استفادوا من ATCP وبرامج ANETI للتوظيف في الخارج، فالجدير بالذكر أن هجرة اليد العاملة المنظمة من قبل الدولة تمثل نسبة ضئيلة من العدد الإجمالي للمهاجرين، النظاميين وغير النظاميين. ولذلك، ينبغي للدولة التونسية أن تهدف إلى تمكين وتشجيع هجرة اليد العاملة بين الشباب التونسي، ولا سيما من خلال التعليم والتدريب المهني، فضلا عن (إعادة) التفاوض بشأن اتفاقات مع البلدان المضيفة، بما في ذلك تسهيل الحصول على التأشيرات وحماية حقوق المهاجرين الإجتماعية والإنسانية^٨.

ب. الوصول إلى التونسيين في الخارج

وفي سنوات الـ ١٩٥٠، وبعد الإستقلال، كانت الدولة التونسية تهدف إلى التواصل مع العمال التونسيين في فرنسا. فقامت بتطوير شبكة قنصلية كبيرة وأنشأت رابطات تشمل ما يسمى برابطات العمال التونسيين في فرنسا، والتي عرضت مساحة للأنشطة السياسية والإجتماعية والثقافية، تحت إشراف الإدارة القنصلية وأعضاء الحزب الاشتراكي الدستوري. وبناء على ذلك، نظر أولئك الغير متعاطفين مع الحزب بحذر للرباطات. وبالإضافة إلى مراقبة النظام عن كثب للأنشطة السياسية المعارضة الممارسة من قبل المهاجرين التونسيين، وبصفة خاصة المشاركة في الاحتجاجات الإجتماعية في السبعينات والاحزاب الاسلامية في الثمانينات.

أصبحت إدارة العلاقات مع التونسيين في الخارج قضية سياسية رئيسية بعد انقلاب عام ١٩٨٧، عند وصول زين العابدين بن علي مقاليد السلطة. وقد منح التونسيين في الخارج أولا الحق في المشاركة في الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨. ثم أصرت برامج السياسة الجديدة على الحفاظ على روابط إجتماعية وثقافية قوية مع التونسيين في الخارج وتشجيع اندماجهم الإجتماعي والإقتصادي في المجتمع المضيف. ومن الجدير بالذكر أنه تم التخلي عن صيغة العمال التونسيين في الخارج (TTE) للتونسيين المقيمين في الخارج (TRES) آنذاك. وعلاوة على ذلك، بدأ النظر إلى الـ TRES على أنها من المساهمين المحتملين في تنمية بلدهم الأصلي، وتم تقديم تسهيلات لأولئك الذين يعودون إلى تونس، مثل الامتيازات الجمركية والاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (VAT) للمشاريع الاستثمارية، والفوائد من وضع المقيم؛ وتسجيل الأطفال في نظام التعليم العام والتدريس المجاني للغة العربية؛ التسهيلات الائتمانية وامتلاك العقارات.

٧ تم تغيير اسم الـ OFPE عام ١٩٧٣ إلى مكتب العمال التونسيين في الخارج والتدريب المهني (OTTEEPF). وفي عام ١٩٨٤ تم تقسيم الـ OTTEEPF إلى كيانين: مكتب تنمية العمالة والعمال التونسيين بالخارج (OPETTE) يتولى مهام توظيف العمال المهاجرين، ومكتب التدريب المهني (OPF) يتولى مهام التدريب.

٨ في شأن تحركية مشاركة الاتحاد الأوروبي، انظر إلى ويست أولسن (٢٠١١).

ولتنفيذ مثل هذه السياسات، تم إنشاء مكتب التونسيين في الخارج (OTE) في عام ١٩٨٨ داخل قطاع الهجرة في وزارة الشؤون الاجتماعية^٩، وقام الـ OTE بشكل تدريجي بوضع سياسات وبرامج^{١٠} تهدف إلى الاستجابة لمختلف التحديات، مثل دور المرأة في نقل القيم الثقافية التونسية، ومساهمة رجال الأعمال والمهاجرين من ذوي المهارات العالية في تنمية بلدهم الأصلي، وعلاقة الأطفال المهاجرين على حد سواء مع البلد المضيف أو بلدهم الأصلي. ومن بين مختلف المبادرات، نظم الـ OTE المؤتمر السنوي للمهاجرين التونسيين، التي كانت تعقد عادة في اليوم الوطني للتونسيين في الخارج، لدعم التنمية من أجل تعزيز الاتصالات بين رجال الأعمال التونسيين ومناطقهم الأصلية، وخلقت قاعدة للجمعيات التونسية في الخارج. وعلاوة على ذلك، جند الـ OTE ملحقين إجتماعيين يتولون مساعدة TREs في القنصليات التونسية، وخلقت مواقع مخصصة للنساء (مساحة للنساء) لتعزيز تماسك المجتمع. وقد توسع وتطور تعليم اللغة العربية بين أبناء المهاجرين، فضلا عن تنظيم رحلات دراسية ومخيمات عطل في تونس. وأخيرا، ساهمت في تسهيل عودة الـ TREs إلى تونس خلال العطلة الصيفية.

وعلاوة على ذلك، استست الحكومة التونسية مجلس للجماعات التونسية في فرنسا (CTCF)، والتي مثلت فيه جميع الجمعيات التونسية والأحزاب بعد وقت قصير من وقوع الانقلاب، ولكن سرعان ما تمت السيطرة عليه من قبل أعضاء حزب زين العابدين بن علي والتجمع الدستوري والديمقراطي (حزب التجمع الدستوري الديمقراطي). وفي بداية عام ١٩٨٩، عاود النظام ممارساته السابقة للسيطرة على الأنشطة الإجتماعية والثقافية بين التونسيين في الخارج، فضلا عن رصد المعارضين السياسيين، والأحزاب الإسلامية بشكل خاص.

وقامت خلايا حزب التجمع الدستوري الديمقراطي والجمعيات المرتبطة بالنظام بأنشطة في الخارج، مثل تنظيم المؤتمرات السنوية للمسؤولين التنفيذيين للحزب ورجال الأعمال والفنانين والطلاب والنساء، وتعبئة تصويت الـ TREs خلال الانتخابات الرئاسية، ودعم الـ OTE في تنظيم فصول تعليم اللغة العربية. ومع ذلك، اعاق غياب الديمقراطية مشاركة التونسيين في الخارج في مثل هذه الأنشطة، ومساهمتها في تنمية بلدهم الأصلي.

جـ: التونسيين في الخارج منذ قيام الثورة

لعبت شبكة الإنترنت دورا حاسما خلال الثورة، من خلال تقديم وسائل الإعلام البديلة للتنافس السياسي، بينما خضعت وسائل الاعلام الرسمية، مثل التلفزيون والراديو والصحف لرقابة صارمة من قبل النظام. وما زالت هناك ضرورة لاجراء بحوث معمقة وتحليلات للثورة، غير ان هناك العديد من البحوث والدراسات التي تقدم دليلا على الدور الذي يقوم به التونسيون في الخارج، عن طريق شبكة الإنترنت. وعلى سبيل المثال، تشير خريطة للعالم التدويني التونسي خلال الثورة، التي تحدد مكان وترقيم المواقع المرتبطة مع الموقع الرئيسي للمعارضين التونسيين، الا أن معظم تدفقات المعلومات من خارج تونس كانت تتركز في أوروبا^{١١} وعلاوة على ذلك، تتبع دراسة رومان ليكومت مشوار المنشقين التونسيين الأوائل المدونين في الإنترنت، المقيمين في تونس والخارج، من الذين انشأوا العديد من المواقع المنتقدة للنظام في أوائل عام ٢٠٠٠. وهو يعرض كيف قام مستخدمي الإنترنت بالمشاركة أكثر فأكثر في المناقشات حول الوضع الاجتماعي والإقتصادي

٩ ويوجه الـ OTE اصوله إلى الـ OPETTE (انظر الحاشية رقم ٦)

١٠ وبدأت منظمات إقتصادية وتجارية في تونس العمل النشط بين الـ TREs في سنة ١٩٩٠، وعلى سبيل المثال جمعية المصارف التونسية التي انشأت مكاتب في الخارج لتسهيل الحوالات المالية ودعمت الوكالة التونسية للاتصالات الخارجية وسائل الاعلام التونسية التي تدير في الخارج.

١١ انظر <http://www.gis.cist.fr/index.php/mqin-sections/axes-de-recherche/geomedia/dossiers-du-cist/la-biosphere-tunisienne-au-centre-du-monde>

والسياسي في تونس، من خلال مواقعهم الخاصة ، وبعد ذلك في الفيسبوك (ليكومت، ٢٠٠٦).

وبعد رحيل زين العابدين بن علي، ظهرت العديد من المبادرات من قبل التونسيين المقيمين في الخارج والداعمة للديمقراطية والتنمية الاقتصادية في تونس^{١٢}. وعلاوة على ذلك، قرر البعض فعلا العودة إلى تونس، مثل وزراء الحكومة الإنتقالية برئاسة محمد الغنوشي، وفي وقت لاحق من قبل الباجي قائد السبسي: حلول عياد (المالية)، مهدي حواس (التجارة والسياحة)، ياسين ابراهيم (النقل و المعدات)، وآيس الجويني (الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي).

وفي مارس ٢٠١١، انشأت عدة جمعيات تونسية في الخارج تنظيم "أسس الهجرة التونسية" بهدف صياغة "كراسة المظالم" (Cahier de doléances)^{١٣} عرضها على الحكومة. وبعد اجتماع ٣٠٠ ممثل من الجمعيات التونسية من خمس دول أوروبية وكندا في باريس في مايو ٢٠١١، قدمت كراسة المظالم إلى الحكومة التونسية في يونيو ٢٠١١. وتؤكد الكراسة أولا على حق كل الـ TREs (بما في ذلك المهاجرون الغير شرعيون) في المشاركة في الإنتخابات العامة الرئاسية والتشريعية التونسية، والأهلية للإنتخاب (بما في ذلك المواطنون ذوي الجنسية المزدوجة^{١٤})، وضمان التمثيل العادل للـ TREs داخل البرلمان. وتشير الكراسة، علاوة على ذلك، أنه لا ينبغي للدولة التونسية ان تمارس أي شكل من أشكال الرقابة على الجمعيات التونسية في الخارج، ولكنها عليها ان تعترف بها ببساطة وتعزيز التعاون في قضايا الهجرة وتجميعها داخل اتحاد مستقل وديمقراطي. وتندد الكراسة التدخل المسبق بين الدولة والتجمع الدستوري الديمقراطي، وتطالب بالإصلاح الجذري للـ OTE، وإنشاء وزارة للمغتربين، وإنشاء مؤسسة ممثلة للـ TREs.

وتشمل ايضا الطلبات الأخرى لأسس الهجرة التونسية ضرورة تقديم تعريف تفصيلي لسياسة الهجرة الجديدة التي تحترم حقوق المهاجرين (المهاجرين التونسيين والمهاجرين الأجانب في تونس)، وتعزيز الثقافة التونسية واللغة العربية بين الـ TREs، وتحسين الشبكة القصلية وتسهيل عودة الـ TREs إلى تونس، على حد سواء لقضاء العطلات أو بشكل دائم. وتطالب الكراسة بتحديد اتفاقات إعادة القبول مع بلدان الاتحاد الأوروبي والحصص المفروضة على عدد المهاجرين المقبولين في دول الاتحاد الأوروبي، لتقديم المساعدة للمهاجرين غير الشرعيين التونسيين في الخارج، وبالأخص المشورة القانونية، وتعديل قانون عام ٢٠٠٤ التونسي بشأن دخول وإقامة الأجانب واعتماد الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٠ بشأن حماية حقوق جميع المهاجرين. وتقتصر الكراسة ايضا إصلاح وتعزيز تعليم اللغة العربية بين أبناء المهاجرين التونسيين، بما في ذلك زيادة التعاون مع المؤسسات التعليمية في بلدان الإقامة (مثل اللغة العربية في المناهج الدراسية وتوظيف المدرسين التونسيين)؛ ودعم التبادلات العلمية والثقافية (مثل المنح الجامعية ومعادلة الشهادات) وللترويج للسياحة التونسية والتراث الثقافي بين الـ TREs. وأخيرا وليس آخرا، تنتقد الكراسة العديد من المشاكل التي يواجهها الـ TREs عند التعامل مع الإدارة التونسية، سواء في القنصليات وعند العودة إلى تونس، وعدم وجود مبادرات لتشجيع الاستثمارات في تونس.

وفي يونيو ٢٠١١، أعلنت الهيئة التونسية العليا المستقلة للإنتخابات (ISIE) أن الـ TREs سيكون قادرا على المشاركة في إنتخابات الجمعية التأسيسية والتي ستكون ممثلة من قبل ١٨ ممثلا محدد، يتم انتخابهم في ست دوائر انتخابية

١٢ انظر <http://pactetunisien.org>

١٣ <http://www.reseau-ipam.org/IMG/pdf/Cahier-de-Doleances-MPV3-Mabrouki-Tunisia>

١٤ تمت مناقشة هذه القضية في الجمعية التأسيسية عندما تبني الممثلون مشروع القانون لتنظيم الدولة الذي يشترط ان يكون رئيس الجمهورية من والدين تونسيين وأنه لا يجوز ان يحمل جنسية مزدوجة (المادة ٨) انظر:

<http://www.madjerba.com/archives/2011/12/21/23021137.html>

خارج الحدود^{١٥}. ومن أصل ١٨ مقعدا للـTRES، فاز حزب النهضة الإسلامي بتسعة مقاعد^{١٦}، ولكن من الجدير بالذكر أن السلوك الانتخابي من التونسيين في الخارج يختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. فعلى سبيل المثال، حصلت النهضة على ٤٩,٤ ٪، و ٤٥,٨ ٪، و ٤٢,٩ ٪ من الأصوات في إيطاليا والدول العربية وألمانيا، وكانت النسب : ٣٥ ٪، و ٣٤,٣ ٪، و ٣٣,٧ ٪ في الولايات المتحدة، وباريس، و مرسيليا. وتثير هذه الخلافات مسألة العلاقة بين السلوك الانتخابي للـTRES وملامحها الاجتماعية والإقتصادية والوضع في بلدان المقصد. وهناك ضرورة لمزيد من البحوث لتحليل التمثيل السياسي ومشاركة الـTRES، بما في ذلك دور ممثلي الـTRES داخل الجمعية التأسيسية، تسأل على سبيل المثال ان كانت تدافع عن حقوق الـTRES ومصالحهم؟ هل تعزز علاقاتها مع تونس؟ هل تساهم في وضع سياسة جديدة للهجرة؟

وقد أيدت معظم الأحزاب السياسية التونسية أثناء الحملة الانتخابية مشاركة الـTRES في انتخابات الجمعية التأسيسية، ولكن بدى تعريف السياسة الجديدة لإدارة هجرة اليد العاملة وتعزيز العلاقات مع التونسيين في الخارج وكأنها ثانوية. وركزت برامج الأحزاب السياسية أساسا على إنشاء إطار مؤسسي جديد لإدارة الهجرة، وتشجيع الاستثمار من قبل الـTRES في تونس وتنشيط الثقافة التونسية واللغة بين الـTRES. على سبيل المثال، اقترح العديد من الأحزاب إنشاء وزارة دولة للتونسيين في الخارج و/ أو مجلس ممثل للتونسيين بالخارج. وعلاوة على ذلك، تم الاقتراح ، من بين أمور أخرى، على إنشاء هيئة إقتصادية إجتماعية تهتم بتشجيع الاستثمار، وتقديم حوافز مالية للمهاجرين ذوي المهارات العالية والعائدين إلى تونس وتخفيض تكاليف التحويلات المالية^{١٧}. ومع ذلك ، تناولت بعض الأحزاب قضايا حقوق المهاجرين، وتقديم المساعدة للمهاجرين غير الشرعيين أو التفاوض على اتفاقات جديدة ومتوازنة مع بلدان المقصد.

الخلاصة والتوصيات

وختاما، نعتبر صياغة دستور جديد خطوة حاسمة بالنسبة لتونس، حيث يواجه البلد تحديات هائلة، لا سيما مع نسبة البطالة المرتفعة جداً وتباطؤ إقتصادي (كاسارينو ، ٢٠١١). وفي مثل هذا السياق، ترى الأحزاب السياسية في كثير من الأحيان ان تحديد وتنفيذ سياسة الهجرة الجديدة أمر ثانوي. ولذلك، ينبغي على المنظمات الدولية والإقليمية والدول الشريكة زيادة دعم الدولة التونسية في مجال إجراء البحوث النوعية والكمية حول الهجرة؛ ومناقشة ما ينبغي أن تكون الأهداف الرئيسية لهذه السياسة، وإعادة تنظيم الإطار المؤسسي عند الضرورة.

عند تحليل اتجاهات الهجرة التونسية في هذا البحث وانماطها، تم توضيح أن الإحصاءات المتوفرة متناقضة وغير مكتملة، وان هناك حاجة لتحديث الإحصاءات بشكل منتظم والتركيز بشكل خاص على تلك الفئات من المهاجرين التي يتم تجاهلها في كثير من الأحيان، مثل المهاجرين الغير شرعيين والمهاجرين الدائريين، والمهاجرين العائدين، وأحفاد المهاجرين الذين ولدوا في الخارج والمهاجرين في الدول العربية المنتجة للنفط. وعلاوة على ذلك ، ينبغي توفير معلومات مفصلة عن خلفية المهاجرين الإجتماعية والإقتصادية ووضعهم في البلدان المضيفة. ولا بد لتحقيق هذه الأهداف، من تواجد بيانات أفضل بشأن الهجرة ، تنتجها المؤسسات التونسية ومزيد من الدعم للبحوث الكمية والنوعية في مجال

١٥ شمال فرنسا، ٥ مقاعد - جنوب فرنسا، ٥ مقاعد - إيطاليا: ٣ مقاعد - ألمانيا: مقعد واحد - أمريكا الشمالية ودول أوروبية أخرى : ٢ مقعد - وبلا العالم الأخرى : ٢ مقعد

١٦ وصل حزب المؤتمر الجمهوري ليسار الوسط (CPR) في المرتبة الثانية باربعة مقاعد ؛ وحزب التكاثل والاسلامي الشعبي للحرية والعدالة والتنمية (العريضة الشعبية) حصلوا بالتوالي على مقعدين والكتلة السياسية المسماه بالقطب الديمقراطي والحدائة (PDM) حصل على مقعد واحد.

١٧ انظر: <http://www.tunisiensdumonde.com/a-la-une-passe-au-crible> /١٠/٢٠١١/le-volet-»-tunisiens-de-betranger-»-du-programme-des-partis-politiques-

وعلاوة على ذلك، يبين تحليل إدارة هجرة اليد العاملة من قبل الدولة التونسية أن العمالة المهاجرة المنظمة تمثل حالياً نسبة ضئيلة من جميع تدفقات الهجرة. ولذلك، ينبغي للدولة التونسية ان تزيد المشاركة في تمكين الشباب التونسي من الهجرة، في إطار برامج الدولة أو بشكل مستقل. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي للدولة التونسية استئناف جهودها لتشجيع هجرة اليد العاملة من خلال برامج ثنائية والتفاوض بشأن اتفاقات لتيسير الحصول على التأشيرات مع البلدان المستقبلية. وقد يساهم تشجيع وتبني مواقف مشتركة مع غيرها من هجرة اليد العاملة في البلدان المرسله والبحر الأبيض المتوسط وأفريقيا على تعزيز مكانة تونس اثناء التفاوض على اتفاقات مع البلدان المستقبلية، بما فيها الاتحاد الأوروبي ، فضلا عن الدول العربية المنتجة للنفط. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتضمن هذه الاتفاقات بشكل منهجي أحكام لبرامج التدريب المهني وحماية حقوق المهاجرين الإجتماعية والبشرية، ولا سيما المهاجرين الغير شرعيين.

وعلاوة على ذلك، وحتى قيام الثورة، اتسمت السياسة التونسية تجاه التونسيين في الخارج برصد دقيق للمعارضين السياسيين للنظام ومراقبة واسعة للأنشطة الإجتماعية والثقافية في الخارج. وفي هذا السياق، نظر التونسيون في الخارج إلى القنصليات التونسية والجمعيات ذات الصلة بالنظام بحذر.

ولذلك يبدو ان إقامة علاقات الثقة مع التونسيين في الخارج شرطاً مسبقاً لتعبئة كاملة لمهاراتهم ومكتسباتهم لتنمية تونس. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمطالب التونسيين في الخارج، ولا سيما ضمان تمثيلهم داخل مؤسسات الدولة والمشاركة في صنع السياسات، وتعزيز شعور أقوى للانتماء في الخارج؛ وحماية حقوق المهاجرين وتقديم المساعدة إلى فئة المهاجرين الأكثر هشاشة ، وبصفة خاصة المهاجرين غير الشرعيين، وخلق بيئة مواتية لتسهيل جهود أولئك الذين هم على استعداد للمساهمة في التنمية في تونس، بما في ذلك برامج العودة المفيدة.

وشكل منح حق التصويت للتونسيين في الخارج للمشاركة في الإنتخابات خطوة إيجابية، ولكن ينبغي الحث على مزيد من الاهتمام بدور الممثلين التونسيين في الخارج في الجمعية التأسيسية في تعزيز مطالبهم، والدفاع عن مصالحهم والمساهمة في وضع سياسة جديدة للهجرة. علاوة على ذلك، يبدو ان إعادة تنظيم الإطار المؤسسي المعني بالهجرة من المرغوب فيه بشكل اساسي، وفي الـ OTE على وجه الخصوص والتي ينظر إليها بشكل سلبي من قبل التونسيين في الخارج. واحدى الجوانب الحاسمة لعملية إعادة التنظيم هي التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية المسؤولة عن قضايا الهجرة، بما في ذلك وزارتي الداخلية والخارجية والتعليم والشغل، ومشاركة المنظمات غير الحكومية، وأصحاب المصلحة في عملية صنع القرار، بما في ذلك الجمعيات التونسية في الخارج. في الواقع، فإن الهجرة هي مسألة سياسة شاملة وينبغي اظهار المزيد من التركيز على تعزيز النهج العالمي للهجرة، بدلا من التركيز على جانب واحد فقط.

قائمة المراجع

ايرهارد ، ر. وآخرون

٢٠١٠ الأجور وفرص عمل العمالة الفرنسية من أصل أفريقي. جريدة اقتصاديات السكان ٢٣ (٣): ٢٤.

بلحاج زكري، أ

2010 Le cadre socio-politique de la migration hautement qualifiée en Tunisie, CARIM Note d'analyse et de synthèse, RSCAS: EUI/, Florence

بوريل، س. و ب. لومو

2010 Etre né en France d'un parent immigré, Insee Première (1287): 4

بوبكري، أ.

2011 Migration et Développement: réflexion et analyse à partir du cas de la Tunisie,

بوزيدي ، س.

2011 Le volet «Tunisiens de l'étranger» du programme des partis politiques passé au crible. From <http://www.tunisiensdumonde.com/a-la-une/2011/10/le-volet-%C2%AB-tunisiens-de-l%E2%80%C2%BB-du-programme-des-partis-politiques-passe-au-crible/>

براند ، ل.

٢٠٠٦ المواطنون في الخارج. الهجرة والدولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كامبردج: مطبعة جامعة كامبريدج.

كاسارينو ج. ب.

٢٠١١ بناء الثقة في تونس بعد الانتفاضة الشعبية: الاستراتيجيات والمعضلات، ورقات العامل ٠٤/١١، فبراير ٢٠١١، روما.

داخلي ، ل.

٢٠١١ قراءة في الثورة التونسية، الحركة الاجتماعية، رقم ٢٣٦، ص. ٨٩-١٠٣

دي هاس ، ل.

٢٠٠٨ الهجرة والتنمية، ورقة عمل، المعهد الدولي للهجرة، جامعة أكسفورد.

٢٠٠٩ الهجرة الدولية والتنمية الإقليمية في المغرب: ، مجلة الدراسات العرقية والهجرة (٣٥) (١٠)، ديسمبر ٢٠٠٩، ص ١٥٧١-١٥٩٣.

دي بارتولوميو. أ. وآخرون

2010 Tunisia, CARIM Migration profile, RISCAS/EUI, Florence

فارح ، ف.

٢٠١١ صوت بعد الخروج: الثورة والهجرة في العالم العربي«معلومات الهجرة، المصدر، MPI، واشنطن.

FHIMT

“FHIMT”. from www.fhimt.com

فراقي، ب.

٢٠٠٨ من هجرة التونسيين الغير شرعية الي الهجرة غير الشرعية للاجنيبيات في انحاء تونس: محاولة تقييم ، ، CARIM مذكرة تحليل و تركيب ، RISCAS/EUI فلورنسا.

هيبو ، ب.

٢٠١١ تونس: الإقتصاد السياسي ومعنويات حركة اجتماعية - سياسة افريقية ، رقم ١٢١، مارس عام ٢٠١١، ص. ٢٢-٥.

IPAM

.Assises de l'Immigration Tunisienne et des Tunisien(ne)s à l'étranger – Cahier de Doléances

ليكومت، ر.

٢٠٠٦ الانترنت وإعادة تشكيل المستحة العامة التونسية: دور الشتات، تيك وسوسيتيه (٣)، (٢-١)، ص. ٢٢٩-٢٠٠.
http://pactetunisien.org من Le PaCTE Tunisien

ما مونج، اي. (dir)

١٩٩٦ تحركية واستثمارات مهاجري المغرب ، تونس والسنغال ، ، باريس: لارماتان.

ماه مونج وآخرون

1999 Autonomie, migrations, altérité, dossier pour l'habilitation à diriger des recherches, 3 volumes, 4748 pages plus annexes, Poitiers, 14 Sepembre 1999. <http://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00337679/fr/>

محجوب، أ.

٢٠٠٩ أضاء سوق العمل وتدفقات الهجرة في تونس، in CARIM National background, RICAS/EUI, Florence (French)

ماكني ، ن.

٢٠١١ بعد مرور عام على الثورة: الاقتصاد التونسي في الخط الأحمر من <http://english.al-akhbar.com/content/>
.one-year-after-revolution-tunisian-economy-red

ميرس د. وآخرون

٢٠٠٦ استمرارية عدم المساواة بين الأجيال وارتبطها بالهجرة: نتائج سوق العمل للمهاجرين وأولادهم في فرنسا، السكان-E، ٦١ (٦-٥)، ص. ٦٨٢-٦٤٥.

سيفيرو، م.س.د.

المدونات التونسية في قلب العالم للاتحاد الافريقي دو موند مركز من: <http://www.gis-cist.fr/index.php/main-sections/axes-de-recherche/geomedia/dossiers-du-cist/la-blogsphere-tunisienne-au-centre-du-monde>

سيمون ج.

1979 L'espace des travailleurs tunisiens en France, Structure et fonctionnement d'un champ migratoire international, Poitiers; Ed. G. Simon, 95 Avenue du recteur Pineau, 86022 Poitiers, 1979, 426 p.

سليمان ، ل. خليف ، و.

٢٠١٠ الكفاءات التونسية في الخارج : هل يمكننا التحدث عن الشتات العلمي ؟ سنة المغرب ٥ ، ص. ٤٣٦-٤٢١

نريبالات ، م.

٢٠٠٤ تقدير خاص بالسكان ذوي الاصل الاجنبي في ١٩٩٩ ، السكان (طبعة فرنسية) ٥٩ (١) يناير-
فبراير ٢٠٠٤ - ص. ٨١-٥١

ويست اولسن ، أ. س.

2011 The right mobility partnership between the European Union, Morocco and Tunisia, DIIS Policy
Brief, Copenhagen

مدحربا (٢٠١١) بيان خاص بالتونسيين ذوي الجنسية المزدوجة

<http://www.madgerba.com/archives/2011/12/21/23021137.html>

الملحق ١: عدد المهاجرين التونسيين وفقا لمصدر البيانات

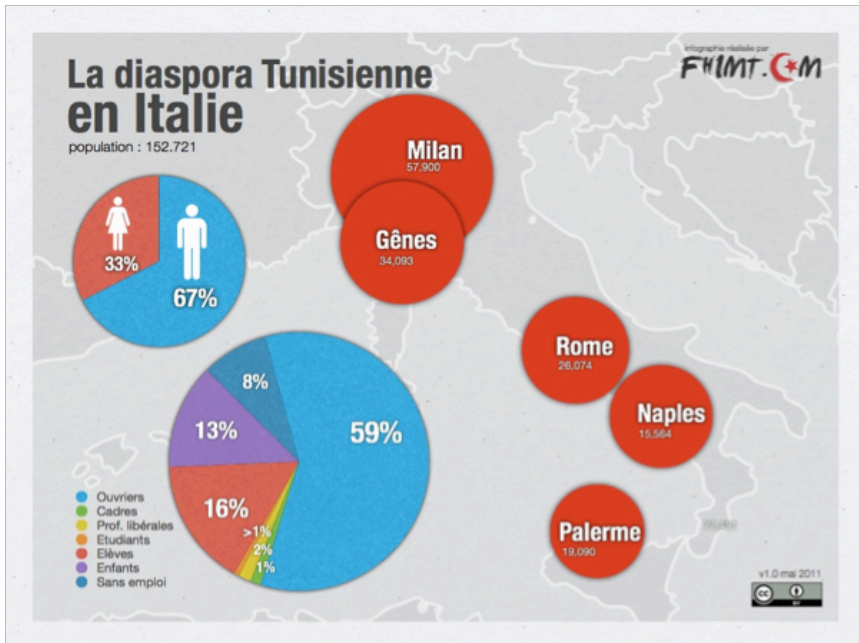
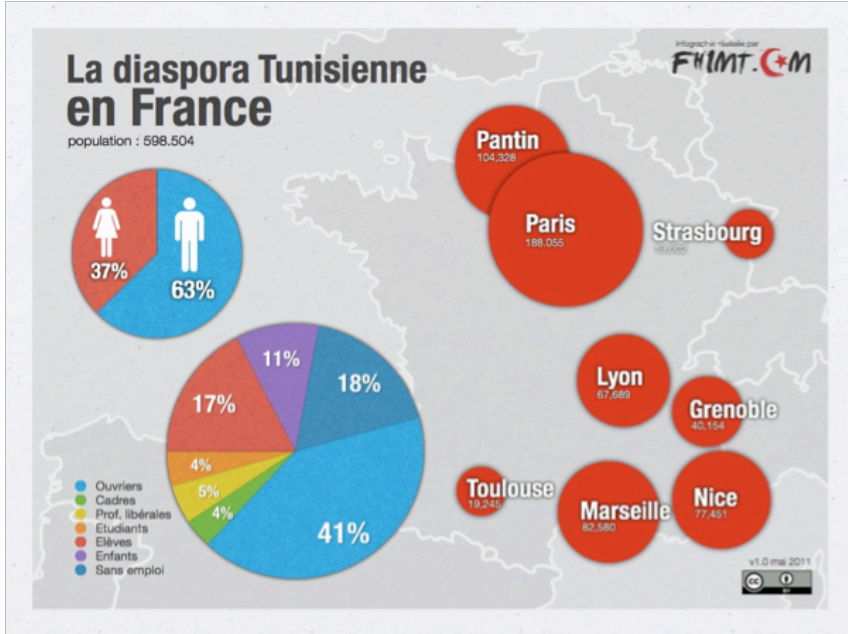
بلد المقصد	البلاد الذي يتم فيها العد	
	بلد المقصد	بلد المنشأ
النمسا	٣٠٧٩	٥٨٩٦
بلجيكا	١٠٤٨٠	١٨٤٣٠
جمهورية التشيك	٣٧٥	٥٩٥
الدنمارك	٨٠٠	١١٦٩
فنلندا	٣١٩	٧٩٠
فرنسا	٢٢٢٠٠٠	٥٥٥٣٤٧
المانيا	٢٣١٤٢	٨٠٣٣٦
اليونان	٢١٧	٦٣٢
المجر	٥٤	٩٩
ايطاليا	٩٣٦٠١	١٤٢٩٧٢
ليبيا	١٤١٢٤	٧٧٨٧٧
هولندا	٤٠٩٨	٨١٢٩
البرتغال	٧١	١٤٠
اسبانيا	٢٣٨٤	٢٣٧١
السويد	٣٦٩٥	٧١٥٣
المملكة المتحدة	٣٠٧٠	٥٦٢١
سويسرا	٥٧١٦	١١٥٣٣
المجموع القرعي	٣٨٧٢٢٥	٩١٩٠٩٠
دوا اخري ١٨	.n.a	٩٩٠٨٣
الاجمالي		١٠١٨١٧٣

المصدر : www.carim.org. ٢٠٠٩

الملحق ٢: الهجرة المنتظمة والغير شرعية (ابريل ٢٠٠٣ الي ابريل ٢٠٠٤)

المقصد	الهجرة الفردية	الهجرة الاسرية	الهجرة غير الشرعية	الاجمالي
فرنسا	٦٢٠٠	٢٠٠	٤٥٠٠	١١٦٠٠
ايطاليا	٣٠٠٠	٨٠٠	٤٦٠٠	٨٤٠٠
دول اوربية اخري	٢٢٠٠	١٠٠	-	٢٣٠٠
ايبيا	٢٥٠٠	٢٠٠	٨٠٠	٣٥٠٠
دول عربية اخري	١٦٠٠	١٣٠٠	٧٠٠	٣٦٠٠
دول اخري	٨٠٠	١٠٠	٢٠٠	١١٠٠
اجمالي	١٦٣٠٠	٣٤٠٠	١٠٨٠٠	٣٠٥٠٠

المصدر: فوراتي ، ٢٠٠٨



الفصل السابع

معاشات المهاجرين المتقاعدين العائدين إلى بلدان المغرب العربي:

هل هي عامل مساعد في التنمية؟

سفيان بوهديبة

ملخص

بدأت الهجرة من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا في عام ١٩٦٠، بعد الاستقلال. وقد عاد منذ مطلع القرن، الآلاف من هؤلاء المهاجرين، الذين بلغوا آنذاك سن التقاعد، إلى بلدانهم الأصلية. وتعرض هذه الدراسة الاجتماعية والديموغرافية حالة هؤلاء المهاجرين العائدين، وحجم معاشاتهم التقاعدية، وطرق استخدامها من حيث الاستهلاك والإستثمار.

كما يناقش هذا البحث الإستراتيجيات التي وضعت من قبل الحكومات المغربية لجذب معاشات المتقاعدين من المهاجرين العائدين وتشجيع الإستثمار المحلي. وأخيرا، يقترح هذا البحث مجموعة من التوصيات في إطار أفضل الممارسات في مجال تداول تدفقات معاشات المتقاعدين المهاجرين العائدين وأثرها على الاقتصاد المغربي.

مقدمة

بدأت الهجرة من المغرب^١ إلى أوروبا في عام ١٩٦٠، بعد الاستقلال. وقد عاد منذ مطلع القرن، الآلاف من هؤلاء المهاجرين، الذين بلغوا آنذاك سن التقاعد، إلى بلدانهم الأصلية. ويدرس هذا البحث كيفية استخدام معاشات المتقاعدين المهاجرين العائدين. وبصفة عامة، هناك سبيلان أساسيان واضحا لإستخدام تلك الأموال: حيث يمكن استخدام المعاشات لأغراض الاستهلاك بشكل تام، بما في ذلك شراء المنازل، أو يمكن استثمارها جزئيا في الاقتصادات المحلية. مع الاعتبار أن هناك فارق واضح بين الأجور والمعاشات وبين اسواق العمالة الداخلية المضيفة، ويمكن للمتقاعد العائد ان يشكل عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية في المنطقة المغربية.

وتستمد البيانات المستخدمة من دراسة ميدانية استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٦ ضمن إطار «المهاجرون العائدون إلى المغرب، وتحديات التنمية» (المشروع المبني على مريم^٢ في مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة) للدراسات المتقدمة (RCAS) (كاسارينو، ٢٠٠٧). مع الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي، والمعهد الأوروبي الجامعي على حد سواء. وانقسمت بيانات هذا المسح إلى ثلاثة من دول المغرب العربي، وفقا لعينة تشمل ٩٩٢ مهاجر، موزعة على النحو التالي: ٣٣٠ شخص في المغرب و٣٣٢ في الجزائر و٣٣٠ في تونس. وتم الأخذ في الاعتبار فقط البيانات المتعلقة بالمهاجرين الذين قرروا بحرية العودة إلى ديارهم وبالتالي تم استبعاد المرحلين.

ما هي نسبة المعاشات المستثمرة من قبل المهاجرين المتقاعدين العائدين؟ هل من الممكن اعتبار معاشات المهاجرين العائدين كعنصر من عناصر التنمية المستدامة في المنطقة المغربية؟ وما هي الاستراتيجيات التي وضعتها الحكومات المغربية لاستقطاب هذه المعاشات في عملية الإستثمار؟ هذه هي بعض الأسئلة التي سيحاول هذا البحث الإجابة عليها.

١ المغرب، الجزائر وتونس

٢ العمل الجماعي من أجل دعم إعادة دمج عودة المهاجرين إلى بلد المنشأ.

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام؛ يتناول القسم الأول باختصار نطاق هذا البحث، ويتناول القسم الثاني أوضاع المهاجرين المتقاعدين العائدين في المغرب، بما في ذلك خصائص المهاجرين العائدين وسلوكهم الإقتصادي، ويتناول القسم الأخير من الدراسة مجموعة من التوصيات من أجل جذب معاشات المتقاعدين المغتربين ودعم استثماراتهم في الإقتصاد المحلي.

إطار الدراسة

قبل النظر في دور المتقاعدين المهاجرين العائدين، نقدم فيما يلي لمحة موجزة عن الوضع الحالي، ومنهج البحث.

أ. الجيل الأول من المهاجرين

أدت عملية التحول الاقتصادي التي اعقبت استقلال المغرب العربي خلال الستينات إلى هجرة الشباب، إلى فرنسا في المقام الأول، وهي البلد الاستعماري السابق، وإلى إيطاليا التي تعتبر أقرب بلد يوجد بها فرص للعمل. ومنذ ذلك الوقت، نظرت الحكومات المغربية إلى الهجرة كوسيلة للحد من البطالة والفقر. وكانت أيضا وسيلة دعم إقتصادي من خلال التحويلات المالية.

واليوم، تظل الهجرة مسألة حاسمة في المغرب، ويعتبر المهاجرون أداة فاعلة للاسهام في التنمية الاقتصادية المحلية. وتمثل التحويلات المالية في المغرب، على سبيل المثال، أكثر من ثمانية في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتمكن الحكومة من تغطية نحو ٥٠ في المائة من العجز في ميزان المدفوعات^٢. ومع ذلك، فقد تم اظهار القليل من الاهتمام بالتغيرات التي حدثت منذ رحيل الجيل الأول من المهاجرين، واحتمال عودتهم وآثارها المحتملة على الإستثمار والتنمية المستدامة.

واليوم، يتضمن المجتمع المغربي جيلا ثانيا وحتى جيلا ثالثا، ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن الجيل الأول من المهاجرين يتكون من الأفراد الذين بلغوا سن التقاعد^٣. وقد عاد العديد من هؤلاء المهاجرين المتقاعدين إلى بلادهم، وبعضهم يفكرون في العودة إلى أرض الوطن.

وقد أظهر مسح ميرييم أن التقاعد هو الدافع الرئيسي لعودتهم إلى الوطن، بالإضافة إلى المشاكل العائلية في بلد المنشأ، مثل قضايا الميراث أو رعاية أفراد الأسرة، (١٤,٤ في المائة و ٨,٩ ٪ من الاجابات على التوالي). يمثل من تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة، ١٨ ٪ من المهاجرين المغاربة العائدين، في حين أن ٢١,٩ ٪ هم من المتقاعدين الرسميين (كاسارينو ٢٠٠٧).

ان مفهوم قضاء الأيام الأخيرة من الحياة في الوطن، والدفن بالقرب من الأب، هو أمر شائع في الثقافة الاسلامية. علاوة على ذلك، فان الدفن في مقبرة غير مسلمة يثير الشعور بالقلق بين المسلمين المغتربين في أوروبا والولايات المتحدة.

وعلى الرغم من ان المتقاعدين لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة من إجمالي عدد المهاجرين العائدين، فإنهم يشكلون مجموعة يجدر النظر إليهم بجدية، حيث أن هناك عددا متزايدا من المغتربين المغاربة يعودون إلى بلادهم عند بلوغهم سن التقاعد. وخلال السنوات الـ ١٠ الماضية، غادر أكثر من ٩٠٠٠٠ من الجزائريين فرنسا للاستفادة من المعاش التقاعدي

في الجزائر^٥. ويبلغ عدد المتقاعدين المغاربة الذين يغادرون فرنسا حوالي ١٤٠٠ سنويا. وعلى هذا النحو، فإن مدخرات ومعاشات المتقاعدين العائدين أصبحت الآن عاملا إقتصاديا هاما.

ب. الاساليب المنهجية

وتتميز الكتابات المتاحة بين منهجين متناقضين لتحليل استخدام معاشات المتقاعدين العائدين، حسب رؤيتهم لرأس المال الاقتصادي.

١) نموذج الهجرة الداخلية The endogenous migration model

يرى نموذج الهجرة الداخلية أن سلوك المهاجر يعتمد على غيره ورضا الأشخاص الذين يعتمدون عليه، وبصفة خاصة الأسرة في دولة المنشأ (براون، ١٩٩٧، وبوارين، ١٩٩٧). وفي إطار هذا النموذج، يفترض أن المتقاعد قد يستخدم معاشه بالكامل لأغراض الاستهلاك^٦، سواء لنفسه أو لأسرته. والرعاية المباشرة هي أساسية حيث أنها ترتبط بشكل مباشر بمنفعة المهاجرين في الوطن الأم (شامي، ٢٠٠٥). وهذا النموذج من التحويلات المالية لا يأخذ في اعتباره تحويلات المهاجرين، والمدخرات أو المعاشات كمحرك للعمالة المحلية والنمو الاقتصادي.

٢) نموذج الحافظة The portfolio model

تشير نظرية الحافظة إلى أن التحويلات المالية تهدف إلى ضمان مكافأة المهاجر عند العودة إلى أرض الوطن (شامي، ٢٠٠٥). وفي حالة المهاجرين المتقاعدين العائدين، يرى هذا النموذج أنه يتم استثمار جزء من الراتب التقاعدي على الأقل في مجال الأعمال التجارية المحلية. وعلى أساس هذا النموذج، يمكن اعتبار التحويلات والمدخرات والمعاشات التقاعدية كمصدر رئيسي لرأس المال بالنسبة للنمو الاقتصادي في بلد المنشأ، حيث قد تخلق أصولا إنتاجية وفرص العمل.

المدة المثلى للهجرة

أظهرت العديد من الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الفترة الزمنية المنقضية في الخارج، ورغبة العائدين في الاستثمار في اقتصاد بلد المنشأ. فإذا كانت هذه المدة قصيرة جدا، قد لا يتاح للمهاجر الوقت الكافي، على سبيل المثال بضعة سنوات، لاكتساب الخبرة اللازمة لإنشاء وإدارة الإستثمار في بلد المنشأ. وعلى العكس، فإذا كانت الفترة التي قضاها المغترب في الخارج طويلة جدا، قد يؤدي ذلك إلى فقدان اتصال المهاجرين ببلد المنشأ، ويصبحوا بالتالي منفصلين إلى الحد الذي يجعلهم غير ملمين بالقدر الكافي بالسلوكيات وآليات السوق والاقتصاد وغير قادرين على الإستثمار المربح (كنج، ١٩٨٦، انظر أيضا كارليتو، ٢٠٠٧). وبالإضافة إلى ذلك، فإذا كان العائدون من كبار السن، قد لا تسمح حالتهم الصحية بإدارة الإستثمار بكفاءة. على هذا النحو، هناك فترة مثلى من الوقت تقضي في الخارج من شأنها التأثير في احتمال الإستثمار في الداخل.

٥ حوالي ٩١٠٠ سنويا

٦ حيث يعتبر شراء الأرض او المنازل بمثابة استهلاك.

سلوك ادارة المشاريع للمتقاعد المغربي العائد

يتناول هذا القسم سلوك المهاجر المتقاعد عندما يصل إلى مرحلة اتخاذ القرار، سواء للعودة إلى بلده الأصلي أو البقاء في البلد المضيف.

أ. خصائص المتقاعدين العائدين المغاربة

استنادا إلى نتائج مسح مريم (كاسارينو، ٢٠٠٧) نقدم فيما يلي لمحة عن أحد المتقاعدين الجزائريين العائدين، والتي تمثل نموذجا للمهاجر المغربي.

كان يبلغ سن الـ ٢٥ سنة عندما غادر الجزائر في عام ١٩٦٠ وسافر بحرا إلى جنوب فرنسا (٩٥٪ من المهاجرين فعلوا ذلك). وكان يحمل وثائقا شرعية (٩٩٪)، بما في ذلك تصريح عمل (٦٣٪). واليوم يبلغ سن الـ ٦٥، وقرر العودة إلى بلد المنشأ^١ بعد ان أمضى ما يقارب الـ ٤٠ سنة في الخارج. وهو حاصل على مستوى تعليم ضعيف (٩٥٪)، وكان يعيش في منطقة ريفية (٥٩٪) قبل هجرته إلى الخارج.

وعلى الرغم من انه كان يعمل قبل الهجرة (٦٢٪)، وكان وضعه المالي غير مستقر (٨٧٪) وانه لم يستفد من أية مساعدة من قبل أسرته (٦٦٪). غادر الجزائر بمفرده (٧٠٪) ولم يكن لديه روابط عائلية في فرنسا (٩٦٪).

وعند وصوله إلى فرنسا، لم يحصل على أية مساعدة من الأسرة أو الأصدقاء (٧٥٪)، ولكنه حصل على وظيفة في غضون ثلاثة أشهر (٨٢٪)، ولم يجد صعوبات في الاندماج في المجتمع المحلي على الرغم من أنه لم يحسن مستواه التعليمي (٩٥٪) كما انه لم يحصل على أي تدريب مهني (٩٠٪)، ولكنه استطاع أن يحسن وضعه المالي خلال مسيرته (٩٧٪).

وحافظ على روابط مع الجزائر، حيث كان يرسل ١٠٠٠ يورو كل عام إلى الجزائر (٨٠٪) لمساعدة أسرته (وخاصة لتغطية نفقات المدرسة)، وبناء منزل والمساهمة في المشاريع الاجتماعية، مثل بناء المساجد. وكان يجلب أيضا المستلزمات المنزلية والأجهزة المنزلية مثل الثلاجات أو السيارات إلى الجزائر (٨٨٪). بينما أقام في الخارج علاقات منتظمة مع قنصليته.

ولدى عودته إلى الجزائر، أصبح يمتلك الآن منزلا (٩٨٪) ويقيم في منطقة حضرية (٧٣٪). وعلى الرغم من أنه يفكر في البقاء في الجزائر بشكل دائم (٧٥٪)، يحتفظ بأوراقه الرسمية لإحتمال عودته إلى فرنسا (٨٤٪).

وقد شعر عند عودته بأن الحكومة الجزائرية لا تساعد بالقدر الكافي. وعلى الرغم من مشاكل إعادة الإدماج في المجتمع الجزائري، فهو يعتبر أن الحياة في الجزائر أفضل مما هي في فرنسا (٦٨٪). واولئك الذين بقوا في البلدان المضيضة يحولون ٥٠٠ يورو شهريا إلى حساباتهم المصرفية في الجزائر (٥٥٪)، وذلك لاستخدامها لتغطية نفقات الأسرة وبناء منزل. وتظهر ايضا ملامح مثيرة لسلوك المتقاعد العائد إلى الجزائر.

وفي واقع الامر، لا يبدو حريصا على الإستثمار في الداخل (٩٠٪). وإذا فعل ذلك، فنراه يستثمر في مشاريع صغيرة ومتوسطة، توظف أقل من ١٠ موظفين، في قطاعي السياحة والتجارة، وبمبالغ متفاوتة تتراوح من ٣٠٠٠ يورو إلى ٩٠٠٠٠ يورو. ولديه القدرة على استثمار مبالغ تعتبر عالية نسبيا في الاقتصاد المحلي ومستوى التنمية. ويشمل المصدر الرئيسي للتمويل معاشات التقاعد والادخار، مع عدم اللجوء إلى مساعدة من البنوك المحلية.

وهناك تشابه كبير بين خصائص المتقاعدين العائدين إلى الجزائر وتلك الخاصة بالمتقاعدين العائدين إلى المغرب وتونس.

ب. العودة مقابل البقاء والحماية الاجتماعية كعامل أساسي

وعندما يبلغ المهاجر سن الـ ٦٥، وهو سن التقاعد في معظم البلدان المضيفة، لا بد له من اتخاذ قرار هام في المرحلة الأخيرة من دورة هجرته: البقاء في البلد المضيف أو العودة إلى الوطن.

١. البقاء في البلد المضيف

يعتبر كل من معدل الحصول على الخدمات الطبية الجيدة ونوعية النظام الصحي بمثابة العناصر الأساسية للمهاجر المتقاعد. وهو، في الواقع، بالغ لسن الـ ٦٥، وربما لديه احتياجات صحية محددة. كما هو الحال في العديد من البلدان المتقدمة، ويتميز المغرب العربي بنظام صحي ينقسم بين النظام العام الذي تقدمه الدولة والنظام الذي يقدمه القطاع الخاص. ومن الملاحظ أن الخدمات الطبية التي يقدمها القطاع العام محدودة، وغالبا ما تتميز باستقبال غير منظم، وانعدام النظافة، والتأخير في العلاج والغرف المكتظة. ومع ذلك، فإن القطاع الخاص يقدم نوعية جيدة من الخدمات الصحية، ولكن بتكلفة مرتفعة جدا. ويبدو هذا الوضع جليا بشكل خاص في تونس، حيث تقدم العيادات الخاصة خدماتها^٨. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظم الصحية المغربية مازالت لا توفر خدمات معينة، مثل الشيوخوخة أو المساعدة النفسية للمسنين. وتعتبر تونس هي البلد المغربي الوحيد الذي تم فيه إحراز بعض التقدم في هذا الصدد.

علاوة على ذلك يبدو من المرجح أن المهاجر قد استفاد من نظام الحماية الاجتماعية الذي يسد جزءا ثابتا من النفقات الطبية، وخاصة إذا كان يقيم في أوروبا أو في منطقة الخليج، حيث يتوافر مستوى عال من النظم الاجتماعية. ويعلم المهاجر أن في بلده الأصلي، لا يزال نظام الحماية الاجتماعية ضعيفا، وأنه من المرجح أن ينفق مبالغ كبيرة من المال لتغطية النفقات الصحية، ودون وجود احتمال للسداد. وعلى هذا النحو، فإن المتقاعد العائد يدرك أنه إذا استقر في وطنه، يتعين له أن يخصص جزءا من معاشه التقاعدي لإنفاقه على الرعاية الصحية، وهو ما يمكن أن يستفيد منه بدون أعباء مالية إضافية في البلد المضيف. وأخيراً، قد يكون المهاجر على علم بأنه إذا قرر العودة إلى وطنه، قد يحتاج إلى السفر بانتظام إلى بلده المضيف السابق للاستفادة من الخدمات الطبية عالية الجودة هناك.

ولهذه الأسباب، فهناك تردد من قبل بعض المهاجرين المتقاعدين المغاربة للعودة إلى وطنهم لأجل غير مسمى. وقد يكون ذلك سببا، كما تدل على ذلك نتائج استطلاع الرأي في مسح مريم، ويحتفظ معظم المتقاعدين العائدين بوثائق محدثة في البلدان المضيفة لهم، ولا يترددوا في السفر إلى البلد المضيف مرة كل ستة أشهر حفاظا على امتيازات الحماية الاجتماعية.

٢. العودة إلى الوطن

من المفارقات، أن العامل الأساسي في تشجيع المهاجرين المتقاعدين المغاربة في العودة إلى ديارهم له علاقة بالنظام الاجتماعي. فهناك فرق كبير في مستويات الأجور بين أسواق العمالة في البلد المضيف وبلد المنشأ. وكما تعتمد حسابات معاشات التقاعد في الرواتب الأخيرة، فالمعاشات التقاعدية هي أيضا أعلى نسبيا في البلدان المضيفة. وكمثال على ذلك، فإن المعاش التقاعدي للعامل التونسي المتقاعد العائد من ألمانيا يعادل راتب المدير العام في القطاع الخاص في تونس.

^٨ هناك العديد من المرضى البريطانيين الذين يذهبون إلى تونس لاجراء عمليات جراحية، لأنها اقل تكلفة عن مثيلتها في المملكة المتحدة، مع عدم وجود قائمة انتظار.

بالإضافة إلى الفوارق في مستويات الرواتب الإجمالية، فإن معدلات أسعار الصرف بين العملات المغربية واليورو أو الدولار الأمريكي في صالح عودة المهاجرين. علاوة على ذلك، فإن التقلبات في أسعار الصرف ترفع بانتظام قيمة المعاشات، وتعوض بذلك معدلات التضخم في بلد المنشأ. وكل هذه الأسباب، تضاعف التأثير الاقتصادي المحتمل لمعاش المهاجرين ويتيح لهم حياة مريحة في وطنهم. وهناك تعبير عربي شائع يستخدمه المتقاعدون العائدون لوصف هذه الحالة: "لنعيش كالبهوات في بلدنا الأصلي".

وبالتالي، يواجه المتقاعدون العائدون معضلة: هل يتعين عليهم العودة إلى الوطن للاستمتاع بمعاشه التقاعدي، والاستفادة من قيمته المضاعفة؟ أو يجب أن يبقوا في البلد المضيف، ويستفيدون من مستوى عال من الحماية الاجتماعية؟ وفي كلتا الحالتين، تبدو آلية الرعاية الاجتماعية عنصراً أساسياً في اتخاذ هذا القرار. ومع ذلك، فإذا قرر المهاجر العودة إلى وطنه، يتتبع ذلك قرار أبعد من ذلك هو كيف يستخدم المعاش؟

٣. المتقاعدون العائدون وروح المبادرة

تشير نتائج مسح مريم أن المتقاعدين المغاربة العائدين يستخدمون معاشاتهم لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مثل الغذاء والملابس، فضلاً عن الترفيه. ويلاحظ أن جزءاً من المعاش يستخدم أيضاً للإنفاق على الرعاية الصحية.

كما يستخدم أيضاً لسداد القروض المصرفية وشراء الأراضي وبناء المنازل. وقد يكون لها أثر مضاعف، لا سيما من خلال خلق بعض فرص العمل. ولكن هذا يساعد أيضاً في خلق بعض الضغوط التضخمية في السوق العقارية المحلية، وارتفاع تكاليف شراء المنازل والإيجار. ومع ذلك، فإن استخدام المعاشات التقاعدية لشراء السلع المستوردة، مثل الثلاجات والسيارات، لا تحفز الاقتصاد المحلي ولا يساهم في الحد من العجز في ميزان المدفوعات الوطني.

ويظهر مسح مريم أن نسبة صغيرة فقط من المعاشات تستخدم في الاستثمار الإنتاجي، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل رئيسي. ومع ذلك، وجمالياً، هناك الملايين من اليورو تستثمر في الاقتصاديات المحلية، الأمر الذي يساهم بالتأكيد في النمو الاقتصادي في المنطقة المغربية.

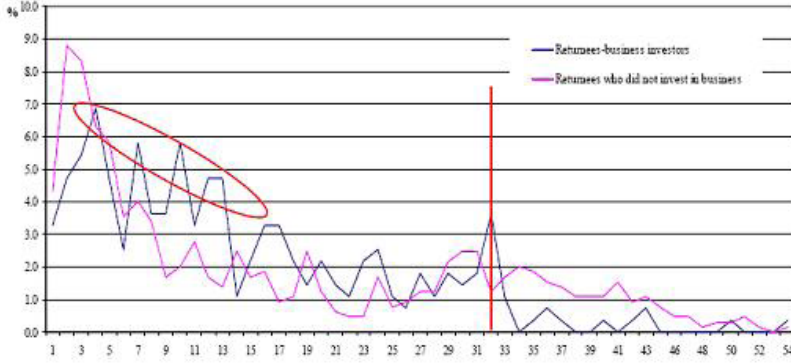
ونادراً ما يقوم رجال الأعمال العائدون بطلب قرض مصرفي عند الاستثمار. وتشكل المدخرات المتراكمة في البلد المضيف مصدراً رئيسياً لتمويل الاستثمارات عند عودتهم إلى وطنهم. وفي الواقع، هناك ٧٦ ٪ من المهاجرين المغاربة العائدين من الذين همولوا استثماراتهم بمدخراتهم الخاصة ومعاشاتهم. كما أن هناك فقط ١٣,٩ ٪ منهم يحصلون على قروض مصرفية ؛ و ١٥,٣ ٪ في المغرب وتونس، و ٩,٥ ٪ في الجزائر (كاسارينو، ٢٠٠٧). هناك العديد من الأسباب التي تفسر مثل هذا السلوك الذاتي: الأول هو أن المهاجر قد ادخر بما فيه الكفاية خلال مسيرته لتمويل استثماراته بنفسه، ويكثر ذلك في حالة الأنشطة الصغيرة والمتوسطة الحجم. ثانياً، قد يكون هناك عدم ثقة من قبل المهاجرين المغاربة العائدين بشأن البنوك المحلية، بل هناك معرفة ضئيلة بالأنظمة المصرفية المحلية. ومع ذلك، فهناك غياب للثقة أيضاً من قبل البنوك المحلية التي تنظر إلى أنشطة المتقاعدين العائدين على أنها استثمارات منخفضة العائد ومحفوفة بالمخاطر، بحجة أن المهاجرين العائدين، بعد أن أمضوا بعض الوقت خارج البلاد، لديهم معرفة ضعيفة أو غير صحيحة بالسوق المحلية، وسوف يكون امامهم بالتالي صعوبات في إدارة الأصول المالية والبشرية في الوطن. ثانياً، يبدو أن المصارف المغربية تفضل منح قروض لرجال الأعمال الشباب وليس للمتقاعدين.

وترتبط أيضاً مسألة السن بنظرية الفترة المثلث من الوقت الذي يقضيه في الخارج (انظر القسم ١). وفي حالة المغرب

العربي، أظهر مسح الـ MIREM ما يلي:

رسم بياني ٢: مدة الخبرة الهجرية للعائدين العائدين الي بلد المنشأ (ن = ٢٩٦) بالمقارنة مع الغير عائدين

الرسم البياني: مدة خيرة الهجرة

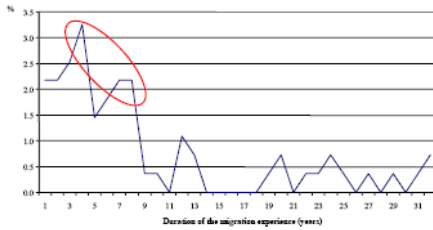


المصدر: كاسارينو، ٢٠٠٧، ص. ٢١

يشير هذا الرسم البياني إلى أن الفترة المثلى من الوقت الذي يقضيه المهاجر في الخارج هي ما بين ٤ سنوات و١٣ سنة، ومن الواضح أنه عندما تتجاوز مدة ٣٢ عاما، يصبح احتمال الإستثمار في الداخل منخفضا للغاية.

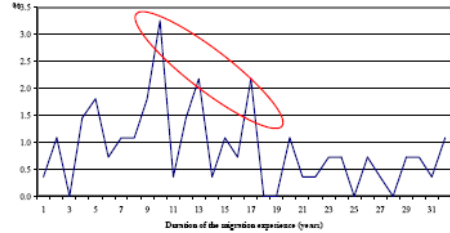
وتشير نتائج أكثر تفصيلا إلى النتيجة نفسها بخصوص هذه الدول الثلاث في المغرب العربي، كما نراه في الرسوم البيانية التالية:

Graph 3: Algerian entrepreneur returnees, N=74



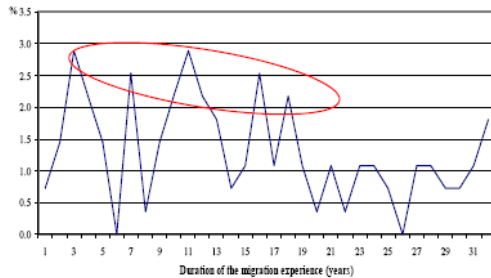
Source: MIREM, © EUI

Graph 4: Moroccan entrepreneur returnees, N=98



Source: MIREM, © EUI

Graph 5: Tunisian entrepreneur returnees, N=124



المصدر: كاسارينو، ٢٠٠٧، ص. ٢١

تشير المقارنة بين هذه الدول الثلاث أنه من المرجح أن يستثمر المتقاعدون التونسيون العائدون عند عودتهم إلى بلد المنشأ، حتى بعد أن أمضوا وقتاً طويلاً في الخارج. قد يكون ذلك لأن تونس أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي وأوروبا بصفة خاصة عن المغرب والجزائر، وأن هناك فرص لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة في قطاعات مثل الخدمات والسياحة والصناعة.

بعد هذه اللوحة عن سلوك المتقاعدين العائدين، سوف يناقش البحث مجموعة من التوصيات بهدف تحسين تجربة عودة أصحاب المعاشات ودعم مساهمتهم في التنمية الاقتصادية المحلية.

التوصيات

في بلدان البحر الأبيض المتوسط، تم توظيف الهجرة باعتبارها استراتيجية للتنمية المستدامة لسنوات عديدة (نزبرج، ٢٠٠٤). وتعمل الحكومات المغربية الثلاثة على وجه الخصوص على تطوير استراتيجيات لجذب التحويلات المالية للعاملين المهاجرين. ومنذ بلوغ الجيل الأول من المهاجرين سن التقاعد، أصبحت المدخرات والمعاشات التقاعدية لهؤلاء العائدين ذات أهمية للاقتصاد المغربي. ولكنه ليس من السهل إدارتها فهناك ضرورة لاتخاذ المزيد من الاجراءات.

أ. قاعدة البيانات

تعاني الدول الثلاث في المغرب العربي من نقص في كل من البيانات الكمية والنوعية حول سلوك المهاجرين العائدين. هذا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بالمتقاعدين العائدين، حيث انها تشكل ظاهرة جديدة نسبياً. فهناك حاجة إلى تعزيز قاعدة المعرفة حول دوافع المهاجرين المتقاعدين العائدين، واستثماراتهم واحتياجاتهم وما يمكن أن يقدموه إلى وطنهم. وعلى هذا النحو، لا بد من إجراء المسوحات والدراسات في مجال هجرة المتقاعدين. وحيث ان البلدان المغربية لا تملك القدرة على تمويل دراسات معقدة كهذه، ينبغي النظر في شراكات مع المؤسسات الأكاديمية الأوروبية والأمريكية، مثل معهد الجامعة الأوروبية،. ينبغي الأخذ في الاعتبار الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية الأمريكية على غرار المعهد الجامعي الأوروبي، ويمكن للشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية، مثل المنظمة الدولية للهجرة، ان تقدم إمكانيات لجمع البيانات.

ب. استعادة الثقة في الإدارات الوطنية

هناك عامل نفسي وراء عزوف المتقاعدين العائدين عن الإستثمار في بلدانهم الأصلية. قد يخشى البعض إضاعة حياتهم بعيداً عن موطنهم (الغربة^١)، ومدخراتهم في الإستثمار في الإستثمارات غير المناسبة. ويعزز هذا الخوف غياب معرفة مجتمع وثقافة بلدهم الأصلي. والواقع ان المهاجر العائد قد يخشي مواجهة البيروقراطية والفساد وسوء الفهم.

ويتعين على الممثلين الدبلوماسيين في المدن الأوروبية الرئيسية بذل المزيد من الجهود في مجال الاتصالات من أجل تقديم رؤية أكثر إيجابية بشأن العودة إلى الوطن وإمكانية الإستثمار في مشاريع منتجة في بلد المنشأ. وهناك تحد حقيقي في مجال تبادل الاتصالات والمعلومات، فيجب أن تكون الرسالة مقنعة، لأن الصورة التي يقدمها موظفو السفارة قد تتعارض مع ما يسمعه المهاجر عن بلاده من مصادر أخرى مثل وسائل الإعلام الأوروبية (بما في ذلك التلفزيون والصحف والإنترنت) والقنوات غير الرسمية مثل الأسرة والأصدقاء. ويمكن أن يتعزز خوف المهاجر لو كان قد واجه

بالفعل مشاكل مع الإدارة المحلية، مثل الجمارك أو شرطة الحدود، في مناسبات أخرى، عند عودته لبلد المنشأ بغرض الزيارة اثناء العطلات.

ح: دعم عودة المهاجرين

حان الوقت للتخلي عن التبسيط، والرؤية الخارجية للهجرة في المغرب العربي. حيث اعتبرت الهجرة، على مدى عقود، حلا رئيسيا للنمو الاقتصادي. ومن هذا المنظور، لم ينظر إلى عودة المهاجرين المتقاعدين بجدية كوسيلة لتعزيز التنمية. وعلى هذا النحو، فإنه يوصى بشدة بخلق وكالات حكومية ينوط بها القيام بمساعدة المغتربين المتقاعدين الراغبين في الإستثمار في الداخل. وينبغي لهذه الوكالات تقديم معلومات دقيقة إلى المهاجرين حول إجراءات الإستثمار.

والواقع ان المهاجرين لا يعرفون سوى القليل عن آليات واجراءات استثمار مدخراتهم. وعلى سبيل المثال، يلاحظ ان هناك غالبية منهم تجهل معظم الإصلاحات المصرفية الأخيرة، مثل امكانية امتلاك حسابات جارية بعملات أخرى غير العملة المحلية. وما لديهم من معلومات هي فقط المعلومات التي حصلوا عليها من قبل اقاربهم خلال عطلاتهم. وقد بذلت جهود في تونس، حيث توجد بعض الحوافز للاستثمار، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والمناطق الشاطئية حيث يمكن للمستثمرين إنشاء مبادرات التصدير. ومع ذلك، ليس هناك سوى عدد قليل من المغتربين حاصلين على مثل هذه المعلومات.

وينبغي لهذه الوكالات المتخصصة ان تساعد أيضا المهاجرين المتقاعدين في إجراء دراسات الجدوى، وان تلعب دور الوساطة لمساعدة المهاجرين في الحصول على قروض من البنوك المحلية أو دعم المفاوضات مع الإدارات المحلية.

د. تحسين البيئة المؤسسية

تتميز دول المغرب العربي الثلاث بضعف البنية التحتية وخاصة الطرق، وشبكات الكهرباء، والمناطق الصناعية، وشبكة الانترنت وشبكات الهاتف والمعدات العامة. بالإضافة إلى ذلك، يشكل عدد سكان المغرب (٣٠ مليون نسمة)، والجزائر (٣٠ مليون نسمة)، وتونس على وجه الخصوص (١٠ مليون نسمة)، وهي بذلك تمثل أسواقا صغيرة، ولا توجد امكانية للاعتماد على نسبة طلب كبيرة وكافية للسلع والخدمات، وبالتالي تصبح المنافسة شرسة. لذلك، فلا بد من بذل الجهود لجذب تدفقات الأموال الجديدة من خارج المنطقة المغاربية.

ويجب على الحكومة أيضا تقديم حوافز محددة للمهاجرين المتقاعدين لإنشاء مشاريع استثمارية عند عودتهم إلى بلادهم. وقد أظهر مسح "ميريم" أن ٨٨,٨ ٪ من المهاجرين المغاربة العائدين لم يستفيدوا من أية مساعدة من الادارة خلال عملية العودة أو إجراءات الإستثمار (كاسارينو، ٢٠٠٧). وتظهر البيانات فروقا كبيرة بين البلدان الثلاثة، حيث قال ٨٠,٨ ٪ من التونسيين العائدين انهم لم يحصلوا على مساعده من قبل حكومتهم، في حين أن هذه النسبة تبلغ ٩٠,٩ ٪ بين العائدين المغاربة و ٩٥,١ ٪ بين العائدين الجزائريين (كاسارينو، ٢٠٠٧). وتتعلق معظم المشاكل بعدم وجود الحوافز الضريبية والجمركية، وانخفاض المستوى التعليمي للموارد البشرية المحلية وإحجام البنوك المحلية عن منح القروض.

هـ: تحسين الحماية الإجتماعية

كما لوحظ في القسم الثاني من هذه الدراسة، فإن العامل الرئيسي الذي يؤثر على سلوك المهاجر المتقاعد هو الآلية الإجتماعية في بلد المنشأ. والواقع ان قرار العودة إلى بلد المنشأ أو البقاء في البلد المضيف يعتمد على نوعية الحياة التي

يتوقعها المهاجر لنفسه، وكذلك لزوجته. وعلى هذا النحو، ينبغي بذل الجهود لتحسين آليات الرعاية الاجتماعية في كل من البلدان المضيفة وبلدان المنشأ.

١. في البلدان المضيفة

يجب على الحكومات المغربية مساعدة المتقاعدين العائدين على تنظيم وضعهم فيما يتعلق بحقوقهم الاجتماعية، من حيث معاش التقاعد والتغطية الصحية، وذلك بالتنسيق مع إدارات البلد المضيف.

ومن أجل الاستفادة من الحماية الاجتماعية في البلد المضيف، يجب على المتقاعد أن يعمل على تحديث كافة وثائقه. وبالنسبة للمتقاعد العائد فيعتبر جواز الإقامة من أصعب الوثائق التي يحصل عليها ويحتفظ بها. وفي الواقع، انها ليست وثيقة قابلة للتجديد بصورة منتظمة وملزمة وبالتالي فيتعين على المهاجر تقديم أدلة على وجوده في أراضي البلد المضيف. كما انه لا ينبغي ان يقيم اكثر من ستة اشهر خارج البلد المضيف، فيجد نفسه مضطرا للسفر بانتظام وتغطية هذه التكاليف الإضافية. وقد يتم تغيير النظام الأساسي للمهاجر المتقاعد من خلال القرارات التي اتخذت مؤخرا في العديد من البلدان الأوروبية التي أغلقت أبواب الهجرة. وما يسمى بـ "قانون ساركوزي"^{١٠}، على سبيل المثال، قد يجعل من الصعب للمتقاعد العائد وأفراد أسرته الاستفادة من الرعاية الاجتماعية.

ولمعالجة هذه القضايا، ينبغي على السلطات المغربية خلق مجموعات عمل محددة مسؤولة عن متابعة التشريعات الجديدة في البلدان المضيفة، وإذا لزم الأمر، الدعوة من أجل أن يكون من السهل على العائدين الاستفادة بحقوقهم الاجتماعية. ومع ذلك، ينبغي على الحكومات المغربية أيضا معالجة بعض الصعوبات المرتبطة بالرعاية الاجتماعية في بلدان المنشأ.

٢. في بلدان المنشأ

يجب على وزارات الصحة المغربية العمل من أجل تحسين نوعية الخدمات الطبية المقدمة للمهاجرين العائدين. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تقدم العيادات الخاصة أسعارا خاصة للعائدين المتقاعدين، القادرين على السداد بالعملة القوية. وقد تم في تونس انشاء عيادات المرضى غير المقيمين، وينبغي ايضا استقبالها للمهاجرين. فإذا تأكد المهاجر المتقاعد انه يمكن الحصول على مستوى مقبول من الخدمات الصحية في وطنه، سوف يشجع ذلك - على الأرجح - على عودته إلى بلد المنشأ والاستثمار فيه.

وأخيرا، ينبغي أيضا توفير مساعدة خاصة للمهاجرين العائدين لتمكينهم من الاستفادة بالرعاية الاجتماعية في بلدهم الأصلي. وينبغي أيضا تقديم مثل هذه المساعدة للأرامل والأطفال المعالين الذين عادوا إلى ديارهم، ويرغبون في الاستفادة بحقوقهم الاجتماعية، مثل تلقي معاش الزوج في وطنهم. وعلى وجه الخصوص، قد يحتاجون إلى المساعدة القانونية لمواجهة الحواجز القانونية مع إدارات الضمان الاجتماعي.

^{١٠} انظر إلى القانون رقم ١١٩-٢٠٠٣، الصادر من قبل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٣، التي تقيّد الهجرة وإجراءات الحصول على تأشيرات السفر وإقامة الاجانب والجنسية.

الخاتمة

تدل هذا النظرة العامة الموجزة حول السلوك الاقتصادي للمهاجرين المتقاعدين العائدين على أن هذه الآلية الاجتماعية هي قضية أساسية في عملية الهجرة في المغرب العربي. وقد تشكل الإستثمارات من معاشات التقاعد وادخار العائدين المتقاعدين محركا للتنمية الاقتصادية في المغرب والجزائر، وعلى الأخص، تونس. وعلى هذا النحو، هناك ضرورة ملحة للحكومات المغربية لوضع استراتيجيات من أجل جذب هذه المعاشات وتشجيع الإستثمار في الاقتصاد المحلي في شكل مشاريع صغيرة. وهناك حاجة لإجراء أبحاث أكثر عمقا لفهم العوامل الاجتماعية والأنثروبولوجية التي تقف وراء السلوك الاقتصادي للعائدين المتقاعدين. وهي مسألة معقدة، ولكنها قادرة على توفير معلومات مفيدة في هذا الشأن. وعلى وجه الخصوص، معرفة الدوافع وراء عودة المهاجر المتقاعد وشكل الاستفادة من معاشه التقاعدي.

وأخيرا، سيكون من المهم ان يتم تقييم الآثار المترتبة على ما بات يعرف بالربيع العربي على السلوكيات المهاجرين المغاربة. وعلى وجه الخصوص، قد يكون من المهم فهم إذا كان قد أدى ذلك إلى تغيير في قرار المهاجرين المتقاعدين بشأن عودتهم إلى ديارهم أو البقاء في الخارج.

قائمة المراجع

براون، ر.

١٩٩٧ تقدير وظيفة التحويلات المالية للمهاجرين من جزر المحيط الهادئ، في التنمية العالمية المجلد ٢٥ رقم

٤، يناير ١٩٩٧، ص ٦١٣-٦٢٦.

كارليتو، ج. وآخرون

٢٠٠٧ الاستثمار في بلد المنشأ: عودة المهاجرين وملكية الأعمال التجارية في ألبانيا - ورقة عمل البحث السياسي

رقم ٤٣٦٦، البنك الدولي.

كاسارينو، ج.

٢٠٠٧ المهاجرون العائدون إلى المغرب ، ، إعادة الإدماج ورهانات التنمية ، ميري م ، إيطاليا - مركز الدراسات

والإبحاث الاقتصادية والاجتماعية.

١٩٩٦ كراسات السيريس - مسلسل الجغرافيا - رقم ١٦ - الهجرة الدولية - المحتوي - الآثار - الرهانات - حالة

تونس ، سيريس ، تونس

شامي، ر. وآخرون

٢٠٠٥ هل تعتبر تدفقات تحويلات المهاجرين مصدرا لرأس المال من أجل التنمية؟، في أوراق صندوق النقد الدولي

المجلد ٥٢، رقم ١، وصندوق النقد الدولي، واشنطن، أبريل ٢٠٠٥؛

المفوضية الأوروبية

٢٠٠٠ "عوامل الطرد والجذب للهجرة الدولية، وتقرير مقارن"، مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية،

لوكسمبورغ، عام ٢٠٠٠؛

فارج، ف.

٢٠٠٦ الهجرة الدولية في المنطقة العربية: الاتجاهات والسياسات، شعبة السكان في الأمم المتحدة، بيروت،

مايو ٢٠٠٦.

جالينا، أ.

٢٠٠٦ أثر الهجرة الدولية على التنمية الاقتصادية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، شعبة السكان في الأمم

المتحدة، بيروت، مايو ٢٠٠٦؛

كنج، ر.

١٩٨٦ الهجرة العائدة والمشاكل الاقتصادية الإقليمية، كروم هيلم، لندن

نايرج، س.

٢٠٠٤ تحويلات المهاجرين كأداة للتنمية: حالة، المغرب - سلسلة أوراق عمل عن أبحاث سياسة الهجرة رقم ٢،

المنظمة الدولية للهجرة، يونيو ٢٠٠٤.

المنظمة الدولية للهجرات

٢٠٠٢ لهجرة التونسية في أوروبا : الرهانات الراهنة والمستقبلية، المنظمة الدولية للهجرة، تونس بوارين ، ب.

١٩٩٧ نظرية التحويلات كترتيب لقرض عائلي ضمني، التنمية العالمية ، المجلد ٢٥ رقم ٤،

يناير ١٩٩٧، ص ٥٨٩-٦١١؛

ستارك، و.

١٩٩١ هجرة اليد العاملة، بازيل بلاكويل، كامبردج

اليونسكو

١٩٩٨ السكان والهجرات، اليونسكو، إيطاليا

جامعة تونس

١٩٩٧ اوراق ندوة الهجرة العالمية والتغيرات الاجتماعية في المغرب ، يونيو ١٩٩٣ ، جامعة تونس ، تونس

تعد هذه المجموعة من الدراسات إمتداداً لمجموعة غنية من البحوث التي أجريت حول مساهمات الجاليات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانهم الأصلية، من خلال بحثها في العديد من جوانب هذه المساهمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويلاحظ أنه في مجال البحث حول المغتربين تم التركيز في المقام الأول على التحويلات المالية المرسلة من جانب المهاجرين ودورها المحوري كثقل موازن لتدفق رؤوس الأموال خارج العديد من البلدان النامية (والتي تمت مناقشتها في دراسات كل من جولين؛ والطيب؛ ومرسى؛ وفوزي؛ [هذه المجموعة]). في الواقع لقد أدت هذه التحويلات إلى تقليل المساعدات الدولية (غولدين، وكامرون وبالرجان: ٢٠١١). كما تم لفت الانتباه لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المنشأ التي قامت بها الجاليات المغتربة، فضلاً عن الآثار الإيجابية التي يمكن لتلك الجاليات أن تؤثر بها على أسواق المال. وهذا بدوره يؤدي إلى إنشاء مشروعات إنتاجية جديدة وخلق فرص عمل (الطيب؛ ومرسى؛ وفوزي؛ وبوحديبة [هذه المجموعة]).

وقد تطور بعد ذلك وتوسع مجال البحث حول مساهمات الجاليات المغتربة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانهم الأصلية، لتشمل القطاع العريض 'للتحويلات الاجتماعية' والتي تتلقاها بلدان المنشأ من جالياتها المغتربة. كما تم دراسة هذه المساهمات أيضاً ضمن هذه المجموعة من المقالات، وتتضمن نقل المعرفة والمهارات والخبرات والأفكار والثقافة التي تؤثر تأثيراً إيجابياً على رأس المال البشري في بلدان الأصل (مرسى؛ وفوزي؛ وجولين؛ وبريمتزي، وكاستنيوني، وشينجولاني [هذه المجموعة]). ويشكل المغتربون أيضاً المنظمات والجمعيات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في كل من دول المنشأ والمقصد، والعديد منها يخلق شبكات بين دول المنشأ والمقصد ويساعد على تسهيل مختلف أنواع التحويلات، إضافة إلى نشر مجموعة من الأنشطة المدنية والشعور بالهوية الوطنية. تساعد كل هذه الأنشطة على رفع مستوى المخزون من رأس المال الاجتماعي في بلدان المنشأ والمقصد (مرسى؛ وفوزي؛ وهولمان؛ وبريمتزي، وكاستنيوني، وشينجولاني [نفسه]). وأخيراً، يمكن لهذه الديناميكيات أن تؤدي لزيادة شعور المغتربين بالمشاركة المدنية مع بلدهم الأم نتيجة لمتابعتهم من الخارج للتطورات التي تحدث فيها (فوزي؛ وهولمان؛ وبريمتزي، وكاستنيوني، وشينجولاني [نفسه]). ويمكن لدول المنشأ أن تستفيد استفادة كبيرة من مشاركة الجاليات المغتربة في العملية السياسية.^{١١}

وقد قامت هذه المجموعة من الدراسات ببحث بعض العوامل التي تحفز الجاليات للمشاركة في هذه التحويلات الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة المدنية مع بلدانهم الأصلية. ويذكر الطيب (في نفس المرجع) أن الإناث المغاربة تهاجرن غالباً بناءً على رغبتهم في تحسين ظروف معيشة أسرهن وأن عائلاتهن يشجعهن على الهجرة على هذا الأساس. ويعد ذلك ديموغرافية جديدة نسبياً للمهاجرات العاملات المغاربة الذين لديهن أطفال وأزواج في بلدهن الأصلي ويقمن بإعالتهم. ويعد الشعور القوي بالهوية الوطنية، ورغبة المغتربين في مساعدة بلدهم الأم من العوامل الحافزة القوية أيضاً وتوضح، على سبيل المثال، في حالة الأطباء الألمان من أصل مصري الذين يقومون بإجراء عمليات القلب تطوعاً في مصر (مرسى [نفس المصدر]). ويستمر الآخرون في التفكير في إمكانية أنهم سيعودون يوماً «حلم العودة» ويقومون بالاستثمارات والتحويلات بناءً على هذا الأساس (بريمتزي، وكاستنيوني، وشينجولاني [نفسه]). ومازال هناك آخرون تدفعهم الرغبة في أن يكبروا في السن و«يعيشوا مثل الباشوات»^{١٢} في بلدهم الأصل، يقومون بوضع خطط فعلية للعودة وينفذوا هذه الخطط بالفعل، حيث يقومون لهذا الغرض بالاستثمار في العقارات والمشروعات (بوحدية [نفس

١١ فيما يلي تستخدم كلمة «تحويلات» للإشارة إلى مختلف التحويلات الاجتماعية الاقتصادية ما لم يذكر غير ذلك صراحة.

١٢ الباشا هي كلمة عثمانية الأصل والتي تعادل كلمة لورد في اللغة الإنجليزية.

المصدر). إن احتمال حدوث تغيير سياسي حقيقى يمكن أن يكون إحدى القوى المحفزة القوية وخصوصاً إذا كان المهاجرون قد هاجروا لأسباب سياسية، وأن مجتمعاتهم قد عانت من الاضطهاد أو مهددة بالاضطهاد (هولمان [نفس المصدر]). وقد أدت أيضاً ثورات «الربيع العربى» التى أندلعت فى ٢٠١١ إلى تجديد الاهتمام بدول المنشأ والارتباط بها بين الذين تغربوا لفترة طويلة والجيل الثانى/الثالث من المهاجرين (فوزى؛ وبريمتزي، وكاستنيونى، وشينجولانى [نفسه]).

تمثل الدراسات المقدمة فى هذا التقرير مساهمة هامة بخصوص الميكانيزمات المؤسسية التى تيسر نقل الخبرات الى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتمثل شبكات الهجرة وجميعيات المغتربين وتنظيماتهم المختلفة أهمية خاصة فى هذا السياق (الطيب، هولم، مرسى، وبريمتزي، وكاستنيونى، وشينجولانى [نفسه]). وتعتبر كثافة الشبكان عاملاً هاماً فى تداول المعلومات على نحو فعال وكذلك خلق بيئة مواتية لعلاقات مبنية على الثقة. كما تمنح تلك المؤسسات قاعدة إنطلاق للعب دور أكثر أهمية للإستثمار وتكوين سمعة طيبة لتلك المؤسسات بما يعزز المعاملات المتبادلة والتعاون وهو ما يؤدي بدوره الى المزيد من الثقة (أستروم ١٩٩٨). إلا أن الصفة الغالبة لتلك المؤسسات تظل إجتماعية بطبيعتها أكثر من كونها مؤسسات إقتصادية (جرانوفيتز ١٩٨٥). وتظل العلاقات الأسرية والصداقات هي أهم مصدر دعم للمهاجرين (جولدين، كامپرون، وبلاراجا ٢٠١١).

وحين تضم تلك الشبكات الجاليات الموجودة فى بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء فإنها تجعل من عملية تحويل أموال المهاجرين ممكنة، بينما فى الحالات العادية تكون تكاليف المعاملات مرتفعة جداً. ويتضح ذلك على سبيل المثال فى حالة عمل تحويلات عبر قنوات غير رسمية. ويستغل المهاجرون شبكاتهم الاجتماعية لإرسال الأموال والسلع إلى بلدهم الأم مع أحد أعضاء جاليتهم عندما يتنقل بين بلد المقصد والمنشأ، بل أنهم يغطون النفقات الخاصة بالأعضاء المنتمين إلى جاليتهم حين يزورون بلد المقصد مقابل أن يتكفل هؤلاء الأعضاء بنفقات أسرهم فى بلدهم الأم باستخدامهم للعملة المحلية. وتؤدي هذه التدابير إلى تجنب تكاليف التحويل والتكاليف المتعلقة بتبادل العملات (الطيب [نفسه]). كما أن هذه التدابير لا يحكمها أي نظام قانوني أو عقد، إلا أن المخالفات نادراً ما تحدث بها نظراً للطبيعة التى تتسم بها شبكة المهاجرين. وقد تمثل التحويلات غير الرسمية للمهاجرين فى بعض البلدان فى العالم العربى (مثل السودان وسوريا) (وفقاً لتقديرات البنك الأوروبى للاستثمار لعام ٢٠٠٤، نفسه) ٨٠٪ من مجموع التحويلات.

وتبرز أهمية شبكات الهجرة أيضاً فى الورقة البحثية الخاصة بريمتزي، وكاستنيونى، وشينجولانى (نفسه) حيث أنهم ألقوا نظرة فاحصة على الاختلافات بين مهاجري الجيل الأول ومهاجري الجيل الثانى والثالث من المصريين فى تورينو، ووجدوا أن المهاجرين من الجيل الثانى والثالث تربطهم صلة أقل قوة بمصر وبغيرهم من أعضاء الجالية المصرية. ويميل مهاجرو الجيل الأول إلى الانتقال ذهاباً وإياباً بين مصر وإيطاليا خلال حياتهم، كما أنهم يحافظون على صلات أسرية واجتماعية وثيقة مع بلدهم الأم. وما زال العديد منهم متمسكاً بـ«حلم العودة» وبفكرة أنهم سيعودون فى يوم من الأيام إلى مصر بشكل دائم حين تقاعدهم أو عندما يكون أبنائهم قد كبروا.

ومن ناحية أخرى، فإن المهاجرين من الجيلين الثانى والثالث لا يسافرون إلى مصر بهذه الكثرة ولا يميلون إلى تصور أنفسهم يعيشون هناك بشكل دائم، بل يرون أنه من المناسب لهم أن يقوموا بزيارات لقضاء العطلات هناك فقط. وتعد الشبكات التى تربطهم بالجاليات المصرية المغتربة أكثر ضعفاً. وإحدى المشكلات هى أن هناك نقصاً فى عدد المنظمات الأكثر رسمية للمغتربين فى تورينو، والتى من شأنها أن تنمي شعوراً مشتركاً بالهوية أو الهدف وأن تحافظ عليه، أو أن تسهل عقد اجتماعات منتظمة وتبادل المعلومات وتشجع وجودهما.

وعلى الرغم من أن مهاجري الجيل الثاني والثالث في تورينو تربطهم صلة أقل قوة بمصر وبغيرهم من أعضاء الجالية المصرية، فإن بريمتزي، وكاستينوني، وشينجولاني يبينون كيف ساعدت التكنولوجيا الخاصة بشبكات التواصل الاجتماعي هؤلاء الأفراد على أن يصبحوا أكثر اتصالاً بهويتهم المصرية وعلى أن يعيدوا اكتشافها في أعقاب التغيرات السياسية الجارية في مصر. وهم بذلك لا يتفاعلون فقط مع بعضهم البعض من خلال هذه الشبكات، بل أنهم أيضاً يتفاعلون مع نظرائهم في مصر. ومع ذلك فمن الواضح أن غياب المنظمات والجمعيات الأكثر رسمية يحد من تفاعل الجالية مع بلدها الأصل. ولقد تم إجراء مقارنة مع المنظمات والجمعيات الأكثر رسمية التي أنشأها الألمان من أصول مصرية في الدراسة التي قام بها مرسي (نفسه).

ومن إحدى الشرائح السكانية التي اشتملت عليها الدراسة التي قام بها مرسي، هي العاملون في مجال الطب في ألمانيا ممن هم من أصل مصري. ويلاحظ مرسي أنه على الرغم من عددهم المحدود بالمقارنة مع دول مقصد أخرى فإن كفاءتهم يعززها "التواجد الكثيف للجمعيات، والاتحادات، والأندية التي ينتمون لها والتي تم تأسيسها من قبل المصريين المغتربين في معظم المدن الألمانية الكبرى" (نفسه). والعديد من هذه المنظمات التي تقوم على الصداقة المصرية الألمانية تعطيهم بعداً آخر يمارسون فيه نشاطاتهم. وعندما يعود أعضاء هذه المنظمات الأكثر رسمية إلى مصر، فهم يحافظون على قنوات اتصال نشطة مع الجاليات المصرية في ألمانيا. وهذه الشريحة السكانية بحكم انتمائها إلى هذه المنظمات الأكثر رسمية، هي جزء من شبكة كثيفة التواجد من المغتربين.

ولكن على الرغم من ذلك، لعل أهم خطوة نحو تعزيز تفاعل من ينتمون لهذه الشريحة السكانية مع بلدهم الأم، هي إنشاء منظمة رسمية في بلدانهم الأصلية لتتولى توظيف خبراتهم ورغبتهم في المساهمة في خدمة وطنهم، وتوجيه تلك الرغبة من خلال منحهم شعوراً مشتركاً بالهدف. ولقد تم إنشاء رابطة العلماء المغتربين العائدين في مصر لتسهيل عمل مجموعة كبيرة من أنشطة نقل الخبرة، وهي خبرات لايزال لها تأثير تنموي كبير على القطاع الصحي. واستطاعت الرابطة أن تبني شبكات مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة الخاصة بالمصريين المغتربين في ألمانيا وأن تجعلهم يشتركون في مبادرات التنمية.

أحد الدروس الرئيسية المستفادة من هذه الدراسة هو بالتالي أن من يريدون زيادة القدرة التنموية للمغتربين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن يحسنوا التفكير في طرق تشجيع ودعم نمو هذه الأنواع من الشبكات والمنظمات. كما يجب القيام بمجهودات من شأنها ربط هذه المنظمات عبر الحدود، أي بين بلد المنشأ وبلد المقصد، إذ يمكن أن يسهل هذا أكبر تدفق للتحويلات الموجهة على نحو جيد.

وعلى الرغم من أن الصورة معقدة بسبب دوافع حكومتى المملكة المتحدة والولايات المتحدة، فإن ورقة هولمان (نفسه) تشير أيضاً إلى تزايد فعالية ونفع المنظمات الأكثر رسمية، القائمة على الأهداف وأوجه الدعم المشتركة. وكانت احتمالية الدخول في حرب لتغيير النظام بالعراق كافية لحشد المغتربين العراقيين بأعداد كبيرة، في كلا الجانبين المعارضة والدعم. بيد أن، المنظمات طويلة الأجل الرسمية، التي في الغالب تتكون من مجموعات عرقية بعينها، كانت أكثر فاعلية في حشد الموارد سريعاً وجعل أصواتهم مسموعة. وكان المقصود من غياب المؤسسات المحايدة المؤثرة التي تمثل آراء المغتربين هو أن المجموعات غير المنظمة لم تكن لتستطيع توصيل صوتها. وفي هذا السياق، من الطبيعي أن يدعم المغترب غير المنظم جماعة منظمة يعتقد أنها ستحقق مصالحه ورؤيته على نحو أفضل.

وفي أغلب الأحيان تكون المصالح والخبرات وشبكات الانتماء المتداخلة المشتركة الأكثر احتمالية لتكون في جميع التقسيمات العرقية. ويعنى هذا أن المغتربين يمكن أن يكونوا أكثر احتمالية لدعم المنظمات الرسمية المكونة من أعضاء ينتمون إلى المجموعة العرقية الخاصة بتلك المنظمات.

تعتقد هولمان أن الاستشارات الانتقائية التي أخذتها ائتلافات الحرب من المجموعات المغتربة ساهمت في تطييف السياسة العراقية ما أدى إلى الإطاحة بنظام صدام حسين، الذي استمر في خلق مشكلات للسياسة العراقية بعد الحرب. والدرس المستفاد من الأحداث الأخيرة في ليبيا وسوريا هو درس مهم. فأينما وجدت دول فقدت الشرعية ودول أخرى بالمجتمع الدولي تسعى لاستشارة المجموعات المغتربة للفهم والإرشاد، فيجب عليهم النظر في اجتناب التحزب وتشجيع الحصول على صوت شامل.

ويجب ضمان حقوق الأقليات وإعطاء المجموعات أصواتاً متساوية. وفي حالة عدم التوصل إلى إجماع واسع، يجب أن تقوم أطراف أخرى باتخاذ أى إجراء بحذر شديد. وعندما تفقد الأوطان الأصلية شرعيتها أو تدخل في مرحلة انتقالية، فعلى الرغم من أن المغتربين يمكنهم المساهمة في إيجاد حلول محايدة إلا إن إعطائهم الفرصة لتقديم هذه المساهمة يكون أمراً غاية في الصعوبة للأطراف الأخرى.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن تساعد الدول الشرعية الديمقراطية في تشكيل البيئة المؤسسية الكلية لتسهيل الهجرة، والتحويلات المتعددة ومشاركة المغتربين. وتشكل البيئة المؤسسية الكلية، عاملاً حاسماً مهماً بالنسبة لمثل هذه العمليات (بوهديبة وجولين [نفسه]). فهي تشكل الحوافز وتنمية المنظمات والشبكات. وتوفر الموارد التي يمكن أن يستخدمها المهاجرون والمنظمات لتحقيق غاياتهم. كما يمكن أن تزود المهاجرين والمنظمات بالقدرة على المشاركة في تشكيل البيئة المؤسسية نفسها.

ومن خلال الاطلاع على المشاركة التاريخية للدولة التونسية في هذا المجال، توضح ورقة جولين (نفسه) الدور المحتمل الذي يمكن أن تؤديه الدول في إشراك الجاليات المغتربة واستغلال قدرتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذه الحالة، أنشأت الدولة شبكة قنصلية موسعة وتفاوضت بشأن اتفاقيات لتوظيف العاملين بالخارج وأسست جمعيات للمهاجرين بالخارج لتعزيز الأنشطة الثقافية، ومنحت الحق للمغتربين للمشاركة في الانتخابات وأطلقت مشروعات لتشجيع العائد والاستثمار. وأنشئ مكتب خاص لإشراك المغتربين في التنمية وتشجيع التحويلات.

وكان من الممكن أن يكون هذا الإطار بمثابة قاعدة ممتازة لمنهج منسق ومتنوع لتوسيع مشاركة المغتربين بناءً عليه. بيد أنه، وكما ورد في دراسة جولين، فإن النظم الحاكمة المتعاقبة استخدمت هذا الإطار المؤسسي لتستمر وفق خططها وتحمي أجندتها ما أدى إلى تدمير ثقة الجالية المغتربة وإيمانها بهذه النظم. وأستخدمت المؤسسات التي تم إنشائها في دول المقصد لمتابعة المهاجرين والمنشقين وأى مجموعات معارضة قد تتكون بالخارج.

وحالت هذه الوظيفة السياسية غير الرسمية دون القيام بالوظيفة المناسبة لهذه المؤسسات فيما يتعلق بمشاركة المغتربين وتحويلاتهم ولم يثق العديد من المغتربين في هذه المؤسسات، وتوصلوا إلى طرق لتجنبها بدلاً من التعامل معها على أى مستوى (نفسه). ويؤكد هذا أهمية الحيادية في الطريقة التي تقوم مؤسسات الدولة بإشراك المغتربين وفقاً لها.

يرغب المغتربون التونسيون في التواصل مع وطنهم الأم والاستثمار في اقتصاده والمساهمة في تنميته؛ إلا أنهم يفتقدون الموارد المؤسسية التي تفسح المجال لطموحاتهم مع الوضع السياسي الذي كان يحد من مشاركتهم. ويتضح هذا في

أعمال التونسيين بعد الثورة؛ إذ قدموا قائمة بمطالبهم من أجل الإصلاح السياسى بعد بداية الثورة. وتضمنت هذه المطالب حقوق المغتربين كمواطنين تونسيين للمشاركة في الانتخابات وتمثيلهم في البرلمان والوقف الفوري للتلاعب بالدولة وفرض الرقابة على الجمعيات التونسية في الخارج والرغبة في وضع منهج تعاوني مع هذه الجمعيات بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة. وكانت رغبة الجالية المغتربة واضحة في استعادة السيطرة في هذه المؤسسات واستغلالها للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في وطنهم الأصلي. ومن المحتمل جداً أن يتقاسموا هذا الشعور مع جاليات مغتربة أخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لذلك يجب انتهاز الفرصة المتاحة للدول لإعادة صياغة علاقاتها بمغتربيها في أعقاب 'الربيع العربي'.

وتعد درجة شمولية نظام الرفاهية في البلد الأصل ومدى جودته، من العوامل الأخرى التي توجد في البيئة المؤسسية الكبيرة وتؤثر على الاستثمارات والتحويلات المرسلة إلى بلد المنشأ. ويركز بوهديية (نفسه) على الشريحة السكانية للمغتربين المتقاعدين، إذ يرى ضرورة وضع أصحاب المعاشات في الحسبان، عند النظر إلى الفارق في تكاليف الرعاية الصحية وخدمات الرفاهية الأخرى في بلد الأصل وبلد المقصد. ومع انقضاء فترة من الزمن من العمل داخل بلد المقصد، يكون المهاجر قد أصبح له الحق في التمتع - إلى درجة ما - بتغطية نظام الرفاهية المطبق في هذا البلد.

وحتماً تكون جودة هذه التغطية أفضل بكثير من الخدمات المعادلة لها في بلد المنشأ، بل أن المتقاعد قد لا يتمتع حتى بنفس الحقوق في الحصول على هذه الخدمات في بلده الأصلي في حال اختار العودة إليه مرة أخرى. وتلعب هذه الأنواع من الحسابات دوراً كبيراً حينما يقرر المتقاعد المقارنة ما بين تكاليف ومزايا العودة إلى الوطن، إذ عليه التأكد من الاستعداد للمخاطر والاحتياجات المرتبطة بالشيخوخة.

ويقترح بوهديية أن تقوم الحكومة في بلد الأصل بتشكيل فرق عمل، تتولى تتبع التشريعات في بلد المقصد المعني، وإبرام اتفاقيات ثنائية مع الحكومة في ذلك البلد، إذا لزم الأمر، لضمان تمكن العائدين من الحصول على حقوقهم الاجتماعية. كما ينبغي على بلدان الأصل التأكد من سن الأحكام اللازمة وتوسيع نطاق التغطية ليشمل العائدين وأسرهم. وعلى الدول الانتباه إلى الدور المهم الذي تلعبه شريحة المتقاعدين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنشأ، إذ تشتمل تلك الشريحة على الكثيرين ممن يرغبون في استخدام مدخراتهم، التي تراكمت على مدار حياة زاخرة من العمل، من أجل العودة إلى وطنهم والتمتع بحياة رغيدة. وبالنسبة للعديد، قد تتضمن خططهم افتتاح مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة الخاصة والانخراط في الأنشطة الاقتصادية.

وهناك إجماع حول مجموعة أكثر شمولية من التوصيات الخاصة بالسياسات في هذه المجموعة من الدراسات. ومن أكثر القضايا الملحة التي يجب تناولها هي عدم وجود ما يكفي من البيانات الشاملة والدقيقة حول القضايا المتصلة بالهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يجب تحديث الإحصائيات بصورة منتظمة، كما يجب التركيز بصورة أكبر على شرائح المهاجرين التي غالباً ما يتم إغفالها (أو ضمها داخل مجموعات أكبر) مثل شرائح المهاجرين في هجرة غير نظامية وهجرة دائرية والهجرة العائدة، وأبناء المهاجرين الذين ولدوا بالخارج، والمهاجرين في بلاد النفط العربي. وينبغي توفير معلومات تفصيلية حول الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين ووضعهم في البلدان المستقبلية (جولين [نفسه]). ويعد هذا النوع من المعلومات ضرورياً للأبحاث العلمية والمساعدة على صنع السياسات بفاعلية.

وقد تزعزعت الثقة كثيراً في مؤسسات بلد المنشأ عبر السنين، في الحالات التي كان يتم فيها إدارة هذه المؤسسات من جانب أنظمة حكم تحاول فرض هيمنتها على تلك المؤسسات باستمرار. وقد أدت الرغبة في تجنب مؤسسات الدولة

إلى فرض عقبة كبيرة أمام المغتربين، الذين يرغبون في مد الجسور مع بلدان المنشأ أو إرسال تحويلات إليها. ورغم ذلك يمكن تصحيح هذا الوضع، إذ ساهمت الأحداث التي وقعت عقب اندلاع ثورات "الربيع العربي" في ٢٠١١ إلى تقديم الكثير من الفرص التي لا يمكن تفويتها لإصلاح العلاقة بين المواطنين والمؤسسات وإعادة بنائها.

وينبغي أن تقوم عملية إعادة تشكيل هذه العلاقة على مد مظلة الحقوق لتشمل المغتربين، بما في ذلك حقهم في أن يتم تمثيلهم في مؤسسات الدولة، وجعل تلك المؤسسات عرضة للمساءلة أمام من تخدمهم.

ومتى تمت استعادة الثقة، فينبغي لبلدان المنشأ تعزيز الحس المجتمعي وتقوية حس الانتماء للوطن بشكل أكبر بين مغتربها في الخارج. كما ينبغي عليها أيضاً أن تشجع إنشاء منظمات وجمعيات للمغتربين وأن تبذل جهوداً لحماية حقوق المغتربين وتقديم المساعدة للفئات الأكثر ضعفاً. وينبغي على هذه البلدان أيضاً أن تشجع انخراط المغتربين فيها بتوفير المزيد من برامج التبادل وبرامج العودة المؤقتة لتسهيل عمل التحويلات الاجتماعية. كما يجب خلق بيئة تمكينية لتسهيل الجهود المبذولة من جانب من هم مستعدون للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم الأصلي. وتتطلب هذه الأمور اتخاذ تدابير خاصة لتوجيه التحويلات والاستثمار المباشر وتشجيعهما.

ومن الواضح أن الدول تقوم بدورٍ مركزي في تنظيم هذه التغييرات، وخاصة في إعادة بناء العلاقة بين الشعب والمؤسسات. وتلعب المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية دوراً في وضع استراتيجية متكاملة لمعالجة قضايا الهجرة. كما أن هذه المنظمات التي تدرج تحت لوائها عدة دول لديها سلطة تفاوض أكثر على الساحة الدولية بالمقارنة مع كل دولة على حدة، وبالتالي يمكن لتلك المنظمات أن تستغل هذا النفوذ لضمان حصول مواطنيها المغتربين على أفضل الحقوق. وتلعب المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة أيضاً دوراً هاماً في تقديم المساعدة وما لديها من خبرة في مجال إدارة الهجرة وتنظيم برامج التنمية المتعلقة بالهجرة. وسوف تصبح مسألة تنمية مجتمع مدني قوي أمراً هاماً للغاية في نهاية المطاف، سواء لإعادة بناء المؤسسات الوطنية ولتسهيل عمل التحويلات، من خلال الانتشار داخل المنظمات والجمعيات والشبكات الخاصة بالمغتربين.

الطيب، عائشة. "مشاركة المهاجرات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اثنتين من دول المغرب العربي: قراءة اجتماعية للوضع والأدوار." هذه المجموعة، الفصل الثاني.

بوحديبة، سفيان. "معاش المهاجرين المتقاعدين العائدين في المغرب العربي: هل هو عامل تنمية؟" هذه المجموعة، الفصل السابع.

فوزي، سامح. "المهاجرون المصريون بالمملكة المتحدة: قراءة بعد ثورة ٢٥ يناير." هذه المجموعة، الفصل الثالث.

كاميرون وبالراجان، غولدين، أشخاص استثنائيون: كيف شكلت الهجرة عالمنا وكيف ستحدد مستقبلنا، مطبعة جامعة برينستون، برينستون، ٢٠١١.

جرانوفيتز، مارك. "العمل الاقتصادي والبنية الاجتماعية: مشكلة الانطمار. صحيفة علم الاجتماع الأمريكية ٩١، رقم ٣ (١٩٨٥): ٤٨١: ٥١٠.

هولمان، زوى. "التحول الديمقراطي بعد حرب العراق: رؤية المغتربين حول شكل التعاون مع بريطانيا في صياغة السياسات." هذا المجلد، الفصل الرابع.

جولين، تيبو. "الدولة التونسية والتونسيون في الخارج." هذا المجلد، الفصل السادس.

مرسى، مصطفى عبد العزيز. "المهاجرون المصريون في ألمانيا ومساعدة جهود التنمية في مصر." هذا المجلد. الفصل الأول.

أوستروم، إلينور. "منهج سلوكي لنظرية الاختيار المنطقي للعمل الجماعي: خطاب رئاسي، الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، ١٩٩٧" المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، مجلد ٩٢، رقم ١ (مارس، ١٩٩٨) صفحة ١-٢٢.

بريمتزي، فيفيانا؛ كاستينيوني، إليونورا؛ وتشينجولاني، بيترو. "كيف تؤثر التغيرات السياسية في بلد المنشأ على سلوك المهاجرين عبر الحدود الوطنية؟ وضع المصريين في تورينو أثناء الربيع العربي وبعده." هذا المجلد، الفصل الخامس.